دور الهوية الجماعية الفلسطينية في تحقيق التوافق النفسي للأفراد عقب الصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري

The Role of Social Palestinian Identity in Psychological Adjustment Following Military Violence Related Trauma

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

أماني موسى أبو صبح

بإشراف:: د. إبراهيم مكاوي

جامعة بير زيت – فلسطين

2011

دور الهوية الجماعية الفلسطينية في تحقيق التوافق النفسي للأفراد عقب الصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري

The Role of Social Palestinian Identity in Psychological Adjustment Following Military Violence Related Trauma

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

أماني موسى أبو صبح

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم النفس المجتمعي من كلية الدراسات العليا

جامعة بير زيت – فلسطين

أيار 2011

دور الهوية الجماعية الفلسطينية في تحقيق التوافق النفسي للأفراد عقب الصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري

The Role of Palestinian Social Identity in Psychological Adjustment Following Military Violence Related Trauma

إعداد: أماني أبو صبح

نوقشت بتاريخ 2011/5/12

اللجنة المشرفة	التوقيع
الدكتور إبراهيم مكاوي، رئيساً	
الدكتور عبد الرحيم الشيخ، عضواً	
الدكتور مصلح كناعنة، عضواً	

الإهداء

إلى من هي البحر في سعة صدرها

إلى من هي المطر في عطائها

إلى من هي النبع في صفائها ونقائها

إليك بلسم الجراح وشفاء الأنات

إليك فيض المحبة ورمز الحنان

إليك أمي الرؤوم

إليك رمز الشموخ والكبرياء

إليك رمز التضحية وعنوان العزة والإباء

إلى الرجل الأول في حياتي

إليك أبي الفاضل

وإلى هؤلاء الذين تحتضنهم حبائل الذاكرة

إلى الشموع التي تنير دربي في الظلام

إلى إخوتي وأخواتي الجزء المكمل لذاتي

إلى من لا يزال طيفه الندي يحوم في عالمي

يزور مخيلتي ويجتاح حاضري ومستقبلي

أراه ملاكاً مسافراً يبحر في أعماقي

يؤكد تأملاتي المرهقة في رؤيته ماثلاً أمامي

واقعاً ملموساً لا طيفاً رائحاً غادي

إلى الروح الطاهرة المعطرة للأرض الحاضنة

"عمي يوسف"

إلى من أرى نفسي فيهم معطاءة خلاقة

يعطون بلا كلل بلا ملل بلا هوادة

تحكي تعابيرهم حكايات غابرة وتبشر دعواهم بالسعادة

إلى الأشجار الواقفة في مهب الريح

جدي وجدتي

قد تؤثر الأوراق احتضان من ينقشهم المداد على صفحاتها

لا لضبط ولا لعرف إنما قد تحب من يسكنون ثناياها

فآثرت نفسي على مطاوعة أوراقي بجعلك في أعماقها

شمعة أنارت دربي وعلمتني من أنا وكيف ينبغي أن أكون

مصدر ملهم لكلماتي ونقطة التحول في حياتي

فإلى هؤلاء جميعا أهدي بحثي هذا

الشكر والتقدير

أشكر الله العليّ القدير الذي وفقني لإنهاء هذا البحث وساعدني للوصول به إلى المستوى الذي ترضى عنه نفسي

أليك أيها المنهل الفائض بالمعرفة

يا من كنت ولا تزال المصدر الذي يمدني بالقوة عندما أتعثر في طرقات الزمان..ويمدني بالتفاؤل عندما تشيخ عزيمتي على استشراف المستقبل

أستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم مكاوي مع التقدير

إلى أساتذتي الأفاضل د. مصلح كناعنة، د. عبد الرحيم الشيخ على مساهمتهم وملاحظاتهم البناءة في إنجاز هذا العمل البحثي

إلى تلك الروافد الفائضة بالمعرفة

إلى من بعلمهم ومعرفتهم شكلوا محطة أعطوني فيها ما يمكنني التسلح به في مسيرتي نحو المعرفة

إلى أساتذتي في البرنامج: د. سماح جبر، د. رندة ناصر، د. كايرو عرفات، د. بيهان القيمري

إلى تلك الروافد العابقة بكل ما يجسد معنى الحياة

إلى من يشكلن محطة دافئة تدفعني للمضي قدماً ويعطينني معنى آخر للحياة

إلى رفيقات دربي ناريمان، هيا مسعد، هيا السلامين ورويدة عساف

إلى من أعطوني الثقة بتواجدهم في حياتي

إلى من أرى بعيونهم أنني قادرة على التغيير والتجديد

إلى أصدقائي ثائر مدحت، محمد راجح، شيرين موسى

إلى كل من شارك في هذه الدراسة من جرحى الانتفاضتين

شكراً على إثراء عملي البحثي بتجربتكم النبيلة والمشرفة

إلى هؤلاء جميعا شكراً

الفهرس:

الإهداء .....أ

الشكر والتقدير .....ج

ملخص الدراسة بالعربية.....ح

ملخص الدراسة بالانجليزية .....ي

الفصل الأول: **المقدمة**

المقدمة: 6

مشكلة الدراسة:.... 7

أهيمة الدراسة:..... 8

أسئلة الدراسة:..... 8

تعريف المفاهيم 9

الفصل الثاني: **مراجعة الأدبيات**

الاندماج الاجتماعي:..... 11

ماهية الجماعة: 15

نظرية الهوية الاجتماعية:..... 18

الصدمة النفسية الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري:..... 37

تكيف وتوافق الأفراد في أعقاب التعرض للصدمة النفسية:.....52

ملامح الأسرة العربية ودروها في دعم أفرادها:..... 55

القدرية: كعامل مساهم في تكيف الأفراد مع الأحداث الصادمة:..... 60

من هو الشعب الفلسطيني.....64

الفصل الثالث: منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة: 66

مجتمع الدراسة: 67

المشاركون في الدراسة: 67

اجراءات الدراسة 74

معالجة وتحليل البيانات 76

الفصل الرابع: نتائج الدراسة:

المحور الأول: الهوية الجماعية: كعامل محفز للمشاركة في العمل النضالي ضد الاحتلال وعامل حماية للأفراد من الآثار النفسية الناجمة عن التعرض للاعتداء العسكري:..... 79

المحور الثاني: دور الأسرة والدعم المجتمعي في تخفيف الآثار التي تسببها الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري: 99

المحور الثالث: المعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية _ العضوية الحزبية، كعامل مساهم في تحقيق التوافق النفسي للأفراد في أعقاب التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري:.....109

المحور الرابع: الجلد الشخصي، ودوره في تقليل الضرر الناجم عن التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري: 119

الفصل الخامس: مناقشة النتائج:.....129

الاستنتاجات :.....131

التوصيات :.....144

قائمة المصادر: 146

ملخص الدراسة:

عند دراسة القضايا ذات الأبعاد النفسية في المجتمع الفلسطيني، فإنه لا بد وأن تتم مراعاة لخصوصية المجتمع؛ كوننا أخصائيين نفسيين نتعاطى مع الأبعاد النفسية والثقافية للمجتمع. فنظرا لتوالي الصدمات على المجتمع الفلسطيني بسبب ظروف الاحتلال، أدى هذا الأمر إلى خلق حالة من الاضطرابات النفسية للأفراد لا سيما أننا مجتمع يتعرض للاعتقالات والاجتياحات. تطبيق مقياس PTSD الذي جاء بالأساس لقياس مقدار التعرض للصدمة للجنود الأمريكان بعد حرب فيتنام، لا يكون بتلك الفاعلية في السياق الفلسطيني كما هو فعال في السياق الذي نشأ فيه. وهذه مشكلة المقاييس النفسية التي تطبق على واقعنا والتي تعد منفصلة عنه بشكل كبير.

وبالنظر للجانب المنهجي في الدراسات التي تناولت موضوع الصدمة النفسية، فإن غالبيتها اعتمدت المنهج الكمي في التعاطي مع معطيات هذا المفهوم. الأمر الذي يعني إسقاط كثير من الحالات عند التعامل مع معاملات الارتباط. كما أن هناك عدد كبير من أنواع أحداث العنف يتم استثناؤها من الدراسات لاعتبارات إحصائية بحتة، بحيث لا يبقى في الدراسة عن تأثير العنف على الصحة النفسية سوى عدد بسيط جدا من أنواع أحداث العنف (كناعنة ونتلاند، 2003).

وبما أن الأفراد في المجتمع الفلسطيني يستهدفون من قبل الاحتلال الإسرائيلي كجماعة، فإن كيفية تعاطيهم مع الحدث الصادم لا بد وأن يتم قياسها ودراستها على المستوى الجماعي، لأن مثل تلك المنهجية يمكن لها أن تعطي فهم أعمق لآليات التكيف الجماعي، وليس اختزالها ضمن بنود محددة لا تعبر عن المعنى الذي يدركه الأفراد في دواخلهم جراء تعرضهم لتجربة العدوان.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور الهوية الجماعية الفلسطينية في تحقيق التوافق النفسي للأفراد في المجتمع الفلسطيني في أعقاب التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري، باتباع المنهج الكيفي. حيث قمت بإجراء مقابلات كيفية معمقة مع ثلاثة عشر جريح وجريحة من الانتفاضة الثانية، في مناطق الضفة الغربية والتعمق في تجربتهم مع العدوان العسكري الإسرائيلي لمعرفة العوامل التي ساعدتهم على التكيف عقب تعرضهم للصدمة النفسية بفعل الاعتداء العسكري الإسرائيلي. قمت بتفريغ البيانات باللغة المحكية للمشاركين في الدراسة، وتحليلها استناداً لمبدأ النظرية المجذرة (Grounded Theory) والتي تعتمد على تشكيل المحاور من البيانات التي تجمع من المبحوثين أنفسهم، بشكل استقرائي؛ من الواقع للنظرية، بالوقوف على النقاط المشتركة التي تم الحصول عليها من المبحوثين والعودة بها للنظرية، لمعرفة أين تدعم هذه النتائج المواد النظرية في مجال الدراسة وأين تختلف معها.

بحيث قمت بدمج للمواضيع ذات المعنى النظري المشترك؛ كخطوة في عملية التحليل الكيفي للبيانات (مكاوي، 2002). وبالتالي، تشكيل محاور (Themes) نظرية من البيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين (Glaser & Strauss, 1967). حيث كانت أبرز العوامل التي ساعدت الأفراد على التكيف عقب الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري تتمثل بأربعة محاور:

أولا: الهوية الوطنية كعامل محفز للمشاركة في النضال ضد الاحتلال وعامل مساعد على التكيف في أعقاب التعرض للعدوان العسكري الإسرائيلي.

ثانياً: دور الأسرة والدعم المجتمعي في تخفيف الآثار التي تسببها الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي.

ثالثاً: المعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية _ العضوية الحزبية كعامل مساهم في تحقيق التوافق النفسي للأفراد في أعقاب التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي.

رابعاً: الجلد الشخصي ودوره في تقليل الضرر الناجم عن التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي.

نستنتج من مجمل هذه النتائج أهمية التعرض للسياق العام الذي يتخلله العنف الهادف للنيل من التوافق النفسي للأفراد وعدم حصره فيعدد من العوامل الفردية التي لا تعطي معنى عميق لطبيعة تكيف الأفراد وتجاوزهم للأحداث الصادمة التي تمر بهم بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية لإضعاف حصانتهم النفسية. بناء على ذلك، قمت بصياغة جملة من التوصيات التي من شأنها العمل على مواصلة البحث في ميدان الهوية الجماعية والذي من شأنه التأسيس لقاعدة معرفية يتم الاستناد عليها لبناء مقاييس نفسية تتلاءم وطبيعة السياق الفلسطيني.

Abstract:

When we study social issues with psychological ramifications in the Palestinian society under occupation, we must examine these issues within the respective socio-cultural context. The prolonged experience of collective suffering under the repression of the Israeli occupation has resulted in a large number of context specific psychological and mental health problems for the Palestinian community. The mainstream utilization of the PTSD scale with Palestinian victims of millinery violence is problematic due to its lack of cultural relevance.

The vast majority of the cumulating researches about military violence related trauma in Palestine have used quantitative research methodology, leaving a great number of important variables unexamined due to the limitation of measurement inherent in such methodology. Furthermore, while trauma as a result of military violence is by definition a collective experience, the overwhelming majority of researches thus far have been measuring it on the individual level of abstraction.

In an attempt to address this gap in the existing literature, the current study used qualitative research methodology with the intent to examine the role and contribution of collective identity in the process of psychological adjustment following military violence related trauma among a purposefully selected sample of Palestinians from the West Bank who were injured during confrontations with the Israeli military during the second Intifada.

Grounded theory analysis was conducted on the transcripts of thirteen qualitative in depth interviews, and the results are summed up in four interrelated themes. *First*, collective-national identity was perceived as a motivating force to participate in the Intifada activities against the Israeli occupation and, at the same time, as a mechanism of coping and psychological resilience following the injury .*Second*, Palestinian families and the community at large plaid a vital role in providing support and comfort to victims of military violence. *Third*, belief systems, both religious and political, and political party membership were helpful in the process of recovery from military violence trauma. *Forth*, individual resilience and perseverance were evident in the articulated experience of the research participants as adaptive factors following the injury.

In conclusion, the current study points towards the importance of the local context in the examination of the effects of military violence related trauma including the need to conduct further studies examining the role collective identity in such context.

الفصل الأول: المقدمة

على الرغم من كون الفرد دائم السعي لإثبات ذاته في مسيرة تواجده في الحياة، لكنه في الوقت ذاته وليد لمجتمع معين، ويتصف بكونه شخصا اجتماعيا؛ بمعنى أنه دائم السعي للاتصال بأترابه، والانتساب لمجتمع موجود أصلا، يحاول أن يجد لنفسه مكانة ووضعية يعرف نفسه في إطارها، يتخذ آليات تكيف مختلفة تمكنه من أن يكون جزءا من هذه الجماعة.

إن علم النفس الاجتماعي يهتم بدرجة كبيرة في معرفة الطريقة التي يعمد إليها الفرد للانسجام مع القواعد العامة التي تحكم الجماعة التي ينتمي لها، والكيفية التي يندمج من خلالها في محيطه الاجتماعي، إضافة للدور الذي يقوم به، وبالتالي تأثيره في هذه الجماعة(ميزونوف، 1982). فالناس قد يجتمعون في كل زمان ومكان للقيام بأعمال أو اتخاذ إجراءات في مناحي مختلفة من حياتهم، لكن قراراتهم تتأثر بدرجة معينة بما يصدر عن الآخرين من أفكار وآراء، فالإنسان كائن إجتماعي بطبعه ولا يستطيع العيش إلا في إطار جماعة، حيث يشكل المجتمع بما يحتوي عليه من عادات وتقاليد وقيم ونظم اجتماعية وأفكار وآراء وعلاقات إنسانية النواة التي ينصهر ويندمج فيها كل كائن إنساني(جمعية تعليم الكبار، 1976).

فالوعي للذات ليس نتاجا فرديا بحتاً، لكنه ينتج عن مجموع تفاعلات اجتماعية يكون الفرد مشبعا فيها، فكل شخص يرى هويته بتبني وجهة نظر الآخرين والمجتمع الذي ينتمي له. لذلك، فهناك تقدير وتثمين للمجموعة التي ينتمي لها الفرد مقارنة بالمجموعة الخارجية التي لا ينتمي لها كلما سمحت الفرصة لذلك. فعملية تثبيت الهوية لمجموعة ليست فقط انعكاس لوحدتها الاجتماعية والثقافية، إنما تشكل أيضا إحدى الوسائل التي تحاول المجموعة بناء وحدتها من خلالها. وبذلك لا تشكل الهوية أساس وحدة الجماعة، إنما هي حاصل تتابع التماثل الذي تسعى المجموعة من خلاله لتأسيس تماسكها وإظهار مواقفها بالنسبة لمجموعات أخرى (من موقع Tahawolat، في مقال بعنوان كيف تتشكل هوية الجماعات، لأدمون مارك ليبيانسكي، والمحمل بتاريخ 14\2\2010).

والمجموعة بأفرادها والعلاقات القائمة بين كل ما يمثلها تقوم على شبكة من عملية التأثير والتأثر، فالتأثير الذي يمكن أن يقع من الجماعة على أفرادها، أو بين الأفراد أنفسهم لا يكون دائما اتفاق أو اختلاف، إنما قد يأخذ المنحى التوفيقي، فقد يكون هناك تعارض تام، أو توافق تام بين أفراد المجموعة. لكن في الوقت ذاته قد يجري التفاعل بين الأفراد على نحو مثمر يترتب عليه ليس مجموع الآراء، إنما

رأي جديد يوجد صيغة للتفاعل بين الأفراد على النحو الذي يعزز هويتهم وانتمائهم لهذه الجماعة (جمعية تعليم الكبار، 1976).

تعيش المجتمعات أشكالا مختلفة من الصراعات بين الجماعات والتي تختلف باختلاف الأسباب التي تدفع بها للظهور، حيث تتنوع هذه الأسباب وتتعدد، فعملية البحث في هذه الأسباب يعطي بعدا تحليلياً عند النظر لقضية الصراع(زايد، 2006)، والتي تشكل جزءاً من المنظومة التي تحكم علاقات الأشخاص والناس ببعضهم البعض. فمن أشكال الصراع التي تسود المجتمعات هو: الصراع السياسي، والذي يأخذ أشكالاً متعددة. وعند النظر للأفراد في البيئات المضطَهَدة، يمكننا ملاحظة صور متنوعة لهذا الصراع، إما صراع الأفراد أنفسهم لتحقيق حالة من التحرر والتغيير للوضعية التي توجد عليها الجماعات المتواجدة في تلك البيئات، إلى أشكال أخرى تتدخل في طبيعة عمل الجماعات داخل الجماعة الأكبر.

لكن، بالنظر لهذه القضية من زاوية أخرى، فتلك الجماعات تعاني حالة الحرمان والاضطهاد الذي ينعكس بأشكال شتى على طبيعة ومسار حياة تلك الجماعات. ولنأخذ قياسا الأفراد في بيئة الحرب، فمثل هذه الفئة تتعرض لأشكال مختلفة من الاضطهاد، إما من النظام الحاكم، وامتداداً للنظام المحتل والمسيطر على كيان هذه الجماعات ومواردها، ناهيك عن ممارساته المختلفة التي تخالف مبادئ الإنسانية، وأولها انتهاكها لحرمة هؤلاء الأشخاص وملكيتهم في احتلال أرضهم، واقتلاعهم منها بطرق وحشية تصل لحد القتل والدمار، وترحيلهم عن أماكن سكنهم، وإحلال غيرهم مكانهم، إضافة لعمليات القتل والاغتيالات المتواصلة.

تعد فلسطين أبرز مثال على هكذا نموذج من المجتمعات التي لا زالت تقبع تحت نير الاستعمار منذ سنوات مضت وتتوالى عليهم احتلالات ونكبات (Bar- Tal, 2004)، تحمل طابعها الذي يميزها عما قبلها فتكاً وبطشاً. قيام الصهيونية وخلق الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، جاء نتيجة التقاء المصالح الاستعمارية الغربية مع المصالح المعلنة والتي تبلورت عمليا في أعقاب المؤتمر الصهيوني الأول في بال من العام 1897، وتراجع دور بريطانيا السياسي بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 (كنعان، 2007). برزت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تتزعم الغرب، وتتولى حماية ودعم مصالح الحركة الصهيونية، لتتزامن العديد من الظروف الإقليمية والدولية التي ساعدت في نكبة فلسطين وتشريد سكانها الأصليين، ليصبحوا لاجئين في وطنهم وفي الدول المجاورة . وبذلك، تم تهجير الغالبية العظمى من الفلسطينيين خلال النكبة، بحيث هجر أكثر من 750 ألف فلسطيني بين 1947-1949، وبقي قرابة 150 ألف فلسطيني في المناطق التي بتاريخ 15 أيار من العام 1948 أصبحت تعرف "بدولة إسرائيل".

إضافة لتهجير 400 ألف فلسطيني للمرة الثانية خلال الحرب العربية-الإسرائيلية في العام 1967 والذين أخذوا اسم النازحين وتواصل عمليات التهجير القسري للفلسطينين وحتى للاجئين أنفسهم من المناطق المحتلة عام 1967 وفي مناطق الشتات بطرق وأشكال متنوعة (من موقع wajeb في دراسة بعنوان: الظروف التي ساهمت في اغتصاب فلسطين في عام 1948، لحسين علي محمد، المحمل بتاريخ 4\4\2010).

من هذا المنطلق، وعند النظر إلى السياق التاريخي للمجتمع الفلسطيني، نستطيع القول أنه مجتمع عانى الكثير من الويلات والحروب، والتي خلقت نتائج كارثية سواء بقتل العديد من الفلسطينيين أو اعتقالهم، أو مصادرة أراضيهم وتشريدهم من ديارهم لأنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية نفسها، أو إلى الدول المجاورة، وتقسيم فلسطين لمناطق حرم العديد من مواطنيها حرية دخولها والتنقل في أرجائها. الأمر الذي خلق منهم شعباً مهجراً، يعاني أزمات وانتهاكات، ناهيك عن العدوان المستمر والاجتياحات التي خلقت آثاراً سلبية على نفسية المواطنين، وجعلتهم يقاسون كثيراً من الظروف الصعبة على المستويات المختلفة سواء أكانت النفسية، الاجتماعية والاقتصادية حتى اللحظة.

لكن، مع كل ذلك، فالشعب لا يزال قائماً، ويضع لنفسه آمالاً وتطلعات، بهدف تحقيق واقع أفضل. والسؤال الذي يطرح هنا، بالرغم من شدة وقسوة الأساليب التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي، من قصف واغتيال واجتياحات وتهجير وما لهذه الأفعال من آثار مدمرة سواء على الصعيد النفسي وآليات التوافق النفسي للأفراد أو على الصعيد الاجتماعي السياسي الاقتصادي. ما الذي يعطي هذه المناعة للأفراد للصمود والمقاومة؟ ما الذي يساهم في تشكيل حصانة نفسية لديهم تساعدهم على تحقيق آليات تكيف مع كل ما يتعرضون له من أشكال الاضطهاد؟ هل للجماعات والاستراتيجيات التي تدفع بمجموعة لتشكيل هيكلية لها، تعد حصانة لمثل هؤلاء الأشخاص في التكيف مع الوضع الراهن؟ أسئلة تطرح في هذا المضمار، للعمل على دراسة ما الذي يدفع بهؤلاء الأشخاص للصمود وما هي الأسباب التي تزيد من حصانتهم النفسية في مواجهة ظروف الاحتلال وكل ما ينتج عنها. وبالتالي، للاستمرار في حياتهم على النحو الذي لا يخلق منهم أناساً عاجزين أو يتوقف أداءهم الإنساني عند أحداث المرحلة الصادمة التي مرت بهم.

إن الإفراط والمغالاة في تصوير أفراد المجتمع الفلسطيني إما بكونهم ضحايا أو إرهابيين، يعمل على تهميش وتجاهل الحديث حول الآلية التي ينتهجها المجتمع الفلسطيني في تنظيم وسائل بقائه، حيث أن الباحثين لا يعطون قيمة كبيرة واهتمام كبير حول واقع حياة الشباب اليومية وسلامتهم النفسية وقدرتهم

على التحمل والجلد، وأين تكمن نقاط قوتهم التي تدعم فكرة وجودهم، وتساهم في إحداث حالة من التوافق النفسي لديهم. فعلى الرغم من ظروف الحياة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، والتي شهدت تراجعاً بشكل حاد منذ بدء الانتفاضة الثانية بسبب تفاقم وتصعيد عمليات العنف العسكري الإسرائيلي والاستخدام المبالغ فيه للقوة وقصف وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية والحصار والإغلاق وتصاعد الفقر لمستويات عالية جعلت من ثلثي السكان يرضخون تحت خط الفقر(جقمان وآخرون، 2004). إلا أن الشعب لا يزال قائما ولا يزال صامدا ولديه من الوسائل التي تعينه على الاستمرار ولا زال يتسلح بها لمواجهة كافة أشكال القهر والعنف التي يعيش أحداثها يوميا بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

لذلك، جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور العوامل التي تساهم في مساعدة الأفراد على تجاوز الصدمة الناجمة عن العنف العسكري واستعادة حالة التوافق النفسي، في محاولة للتطرق لدور الهوية والعوامل الأخرى المرتبطة بها في تمكين الأفراد في بيئات الحرب لاستعادة حالة التوافق والتكيف النفسي عقب تعرضهم لصدمة نفسية ناتجة عن العدوان العسكري الإسرائيلي، وانطلاقا من كون الأفراد في بيئة الحرب يتعرضون للصدمة بشكل جماعي، أي على مستوى macro. لذلك، كان حريا بنا تناول هذه الصدمة وكيفية تأثيرها على الأفراد من منطلق جمعي، والوقوف أيضا على دور العوامل التي تدور في فلك "الجماعية" وتقع في نطاقها، وفحص مدى تأثيرها على إحداث حالة من التوافق النفسي للأفراد، عقب التعرض لمثل هذه الصدمة، ومعرفة فيما إذا كان انتماء الأفراد لهوية معينة يعزز حالة الجلد (resilience) لديهم. وبالتالي العودة لمسار حياتهم الطبيعية واستئناف دورهم المنوط بهم.

بالتالي، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تطرقت إلى دراسة دور الهوية الجماعية فيما إذا كانت تلعب دوراً مسانداً في تحقيق التوافق النفسي للأفراد الفلسطينيين عقب تعرضهم للصدمة النفسية الناجمة عن العدوان العسكري، استناداً للفكرة المحورية التي ذكرت أعلاه؛ في كون الأفراد في المجتمع الفلسطيني، يتعرضون للصدمة على المستوى الجماعي الأكبر(macro)، في حيث أن دراستهم في معظم الأبحاث التي تراكمت حول الموضوع تتم على المستوى الضيق (الفردي micro). من خلال استخدام مقاييس، مثل الـــ PTSD والذي يختزل كثيراً من أحداث العنف المؤثرة على التوافق النفسي للأفراد، ضمن مجموعة من المتغيرات ويؤدي لإسقاط كثير من العوامل نتيجة للترابطات الإحصائية (كناعنة ونتلاند، 2003).

ومن جهة أخرى، فإن الناظر للدراسات التي تناولت الأفراد في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بالتجارب الصادمة وتأثيرها على التوافق النفسي لهم، قد اتخذت المنهج والمنحى الكمي في دراسة هذه الظواهر.

الأمر الذي يعني أيضاً، حصر التجربة من الاضطهاد الناجم عن العدوان العسكري لعدد محدود من المتغيرات وعدم إعطاء الأفراد الفرصة للحديث عن تجربتهم مع العدوان العسكري. الأمر، الذي يؤدي إلى غياب المعنى الذي يكونه ويدركه المبحوثون أنفسهم من هذه التجربة.

من هذا المنطلق، فأهمية هذه الدراسة تتمثل في كونها أحدثت نقلة نوعية في طبيعة الأبحاث المتراكمة بهذا التوجه، من خلال انتهاجها للمنهج الكيفي والذي من شأنه العمل على تجاوز هذه الثغرة في طبيعة الأبحاث التي تناولت الأفراد ضمن ظروف الاضطهاد العسكري الإسرائيلي لهم وإفساح المجال للمشاركين في الدراسة للحديث عن تجربتهم مع العدوان العسكري الإسرائيلي، كما يجدونها في تصورهم وإدراكهم. الأمر الذي يعني الإلمام أكثر بمختلف العوامل التي تقع في هذا المجال، بدلاً من حصرها ضمن جملة من العوامل والمتغيرات التي تقنن المعرفة ولا تصل للفهم الأعمق والشمولي لطبيعة الظاهرة المدروسة.

وعلى منحى آخر، فإن أهمية هذه الدراسة أيضاً تعكس نفسها، في كونها درست الأفراد الذين تعرضوا للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري بأثر رجعي؛ بمعنى، الرجوع بالأفراد المبحوثين لسنوات تعرضهم للعدوان العسكري. على خلاف غالبية العمل في هذا الميدان، والذي يتناول الأفراد عقب تعرضهم للصدمة مباشرة، من خلال تشكيل فرق التدخل وقت الأزمات. حيث أن النتائج التي تبرزها مثل هذه المنهجيات في دراسة الأفراد في ظروف الاضطهاد العسكري، تجعل من الأشخاص المبحوثين أفراداً بحاجة لتلقي الدعم النفسي في عيادات الصحة النفسية من جهة. ومن جهة أخرى، لا تعطيهم الوقت الكافي لفحص ردود أفعالهم على مثل هذه الأحداث الصادمة؛ حيث أن الحرب، ليست بالوضع الطبيعي. لكن، من الطبيعي أن يستجيب الفرد للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري، بإظهار جوانب من شعوره بالقلق أو التوتر، وغيرها من ردود الفعل الطبيعية على الأحداث الغير طبيعية.

بهذا المنطلق، فإن فكرة هذه الدراسة بتناول الأفراد بأثر رجعي، يعطي المجال لتناول ودراسة عامل التأقلم والتكيف؛ لمعرفة طبيعة العوامل التي ساعدت الأفراد على تحقيق التوافق النفسي، عقب تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري. هذا الأمر، لا يمكن أن يعطي معنى، إذا تم فحصه مباشرة بعد التعرض للحدث الصادم؛ لأن النتائج التي ستظهر ستكون عرضية ومرهونة بالتجربة التي تعرض لها الأفراد. أما تأثير مثل هذا الحدث على المدى الطويل وكيفية تجاوزه من قبل الأفراد المتضررين، سيتم اختزاله وعدم الوصول لمعنى يعبر عنه، ما لم يأخذ الحدث صيرورته في فكر وإدراك المتأثرين والمتضررين به.

مشكلة الدراسة:

نظراً لكون الحروب تنطوي على كثير من الألم والمعاناة. فإن الأثر النفسي الناجم عنها، يبقى في الذات البشرية لفترة طويلة. حيث أن التدمير النفسي هو السلاح الأكثر فتكاً بالتوزان النفسي للمدنيين في بيئة الحرب. مصطلح الصدمة يستخدم للتعبير عن التأثير النفسي، بحيث يشكل حالة من الضغط النفسي تتجاوز قدرة الإنسان على التحمل والرجوع لحالة التوازن الدائم بعدها (Worthington & Aten, 2010)، فأكثر الصدمات أثرا على حياة الإنسان هو ذلك النوع من الصدمات الذي يهدد الحياة بالخطر أو الإصابات الجسدية والمفآجات التي تجعل الإنسان في مواجهة الخوف من الموت، الإبادة، الإيذاء، الألم والخسارة (Solomon, Gerrity & Muff, 1992 ; Solomon & Ohry, 2010). فالصدمات التي يتعرض لها الأشخاص بفعل أناس آخرين، تكون أقسى مما قد يتعرضون له نتيجة الكوراث الطبيعية وأكثرها رسوخا في الذاكرة (Terr& Lenore, 1994).

عندما يتعرض الشخص للصدمة بفعل إنسان مثله، فإنه يتأثر بشكل أعمق، كونه يشاركه الإنسانية، فيجعله ذلك يدخل في حالة من الضغط والتأثر على المستوى النفسي، بالتساؤل حول انتهاج الآليات التي يمكن لها أن تؤدي للضرر به على المستوى النفسي، بحيث لا يستطيع أن يستدخلها أو أن يعتبر أنها طبيعية، لأن من الطبيعي أن من يتشارك في ذات الصفة يكون متعاطياً مع الآخر على نحو أفضل ولا يمسه بشكل يؤدي للضرر به. في حيث أن تضرر الأشخاص نتيجة الكوارث الطبيعية، هو ما لا يقع في سيطرة الأشخاص ولا يكون قصدياً تتعمد من خلاله الطبيعة أن تؤذي بالبشرية، على خلاف ما يحدث في بيئات الحرب، حيث أن عامل القصدية لإحداث الضرر بالآخر يكون له حضور كبير في إدراك الشخص المتضرر، الأمر الذي يؤذيه أكثر على المستوى النفسي مما لو كان بفعل الطبيعة.

كما يزداد الأمر صعوبة لدى تكرار الصدمات في فترات متقاربة وأحيانا قد تؤدي هذه الأحداث الصادمة إلى الشعور بالعار؛ لما يترتب عليها من نتائج تؤثر في طبيعة حياة الأفراد الذين يتعرضون لها (Greenston & Leviton,1993; Vliet, 2010)، حيث أن وضع الحرب ليس بالوضع الطبيعي، لكن الوضع الطبيعي أن يكون لدى الشخص المتطلبات الأساسية والاستقرار والأمن.

لذلك، حتى نتعرف إلى الكيفية التي يتوافق من خلالها الأفراد في أعقاب تعرضهم للصدمات الناجمة عن العدوان العسكري في المجتمع، فإنه لا بد لنا وأن نقوم بالتعمق في تجربة هؤلاء الأشخاص؛ لمعرفة العوامل التي ساعدتهم على مواصلة حياتهم، والوقوف على دور هذه العوامل في تحقيق حالة من التوافق

النفسي ضمن ظروف الاضطهاد التي تعرضوا لها ولا زالوا يتعرضون لها لغاية الآن. فعند النظر للأبحاث والدراسات المتعلقة بالصدمات الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي في المجتمع الفلسطيني، نجد أنها قاست الصدمة التي تعرض لها أفراد المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي "micro"، علما بأن الأشخاص استهدفوا من قبل الاحتلال الإسرائيلي كجماعة "macro". جاء التوجه للوقوف على دور الهوية الجماعية وما يرتبط بها من عوامل لمعرفة وقياس أثرها على الأشخاص المتضررين في استعادة حالة التوافق النفسي والجلد في أعقاب التعرض للصدمة بفعل العدوان العسكري والتي مثلت مشكلة الدراسة الحالية.

أهمية الدراسة:

إن مفهوم الهوية الجماعية كعامل سيكولوجي يشكله الفرد من خلال الانتماء لمجموعة معينة، يساهم في تخفيف حدة الاضطهاد الذي يمارس ضد أفراد هذه الجماعة، كالأقلية من السود والأقليات الإثنية الأخرى الذين درستهم (Phinney, 1989)؛ فكلما زاد الشعور بأهمية الجماعة والانتماء لها، ساهم ذلك في تخفيف الآثار السلبية المترتبة على اضطهاد هذه الجماعات، من خلال الشعور بتميز هذه الجماعة والبدء ببناء هوية إيجابية نابعة من الشعور بالرضا للانتماء لهذه المجموعة. وبالتالي، إدراك القيم الإيجابية التي تجمع كل الأفراد المنتمين لهوية معينة، ومثل هؤلاء الأفراد المتواجدون في بيئات تضطهدهم وتنتقص من حقوقهم، كالأفراد في المجتمع الفلسطيني الذي لا زال يتعرض لهيمنة الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات عدة، يتم اضطهادهم واستهداف توافقهم النفسي على المستوى الجماعي. وبما أن الاحتلال يستهدفهم كجماعة، فإنه من المهم دراسة ومعرفة ماذا تعني الجماعة لهؤلاء الأفراد، كيف تشكل وعي لذاتهم، وكيف يتصرفون بناء عليها.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة دور الهوية الجماعية في تحقيق التوزان النفسي للأفراد في المجتمع الفلسطيني في أعقاب التعرض للصدمة النفسية الناتجة عن العدوان العسكري الإسرائيلي؛ كون الأبحاث التي تناولت الأفراد المضطَهدين في بيئة الحرب في السياق الفلسطيني قد قاست المشكلة على المستوى الفردي، علماً أن الأفراد يستهدفون كجماعات.

وفي السياق الفلسطيني أيضا فمعظم الأبحاث التي جرت في هذا المضمار قد تم تطبيقها على الأفراد في غزة؛ كونها بؤرة خصبة للعدوان العسكري المتكرر على الشعب الفلسطيني. ولكن ماذا عن الأفراد في منطقة الضفة الغربية، تحديدا المتضررين من الانتفاضة الثانية، حيث أن هناك شح في الدراسات التي

تناولت توافقهم النفسي بعد الصدمة وهذا يبرز الثغرة في هذه الدراسات التي تتناول قياس الصدمة بعد التعرض للحدث مباشرة ولا تأخذ بعين الاعتبار ما آل إليه توافق الأفراد النفسي في السنوات اللاحقة للعدوان العسكري، فهل مجرد عدم تعرض منطقة الضفة الغربية لعدوان عسكري في الفترة الأخيرة بعد الانتفاضة الثانية هو مبرر لعدم دراسة الأفراد في هذه المناطق؟!

لذلك، فأهمية هذه الدراسة تكمن أيضا في كونها لم تتناول الحدث في حينه كما هو حال معظم الدراسات، إنما رجعت بالأفراد لسنوات التعرض للحدث الصادم وكيفية تجاوزهم له وصولا لوضعهم في الوقت الحالي ومعرفة ما الذي ساعدهم على تجاوزه. وبالتالي، تقصي الصدمة على المستوى الجماعي، سيساعد في معرفة ما الذي يساعد الأفراد على التكيف كونهم يُستهدفون كجماعات. وبالتالي، حماية الأجيال اللاحقة المعرضة للصدمات المتكررة في السياق الفلسطيني من التضرر على المستوى النفسي.

أسئلة الدراسة:

لما كان الأفراد من الشعب الفلسطيني والمتواجدون في بيئة الحرب يتعرضون لأشكال مختلفة من العدوان العسكري كجماعات والذي يمتد تأثيره لنواحٍ مختلفة من حياة هؤلاء الأشخاص. ما هو دور الهوية الجماعية والعوامل المرتبطة بها في مساعدة الأفراد على تحقيق حالة الاستقرار والتوازن النفسي بعد التعرض للحدث الصادم الناجم عن العدوان العكسري الإسرائيلي؟

تعريف المفاهيم:

- الصدمة النفسية: "هي أي حادث يهاجم الإنسان أو المحيطين به ويخترق الجهاز الدفاعي لديه، مع إمكانية تمزيق حياة الفرد بشدة. وقد ينتج عن هذا الحادث تغيراتٍ في الشخصية أو مرض عضوي إذا لم يتم التحكم فيه والتعامل معه بسرعة وفاعلية. وتؤدي الصدمة إلى نشأة الخوف العميق والعجز أو الرعب".(Mitchell & Everly, p.6, 1995).

- الهوية الاجتماعية:" هي عبارة عن ذلك الجزء من المفهوم الذاتي للفرد والنابع من وعيه لكونه عضواً في جماعة أو جماعات مضافة إليه الاعتبارات القيمية والعاطفية التي تحال إلى تلك العلاقة".(Tajfel, p.50, 1981).

- التوافق النفسي: " هو قدرة الإنسان على تحقيق الانسجام ما بين قواه النفسية ودوافعه وتحقيق الإشباع، وصولا إلى الرضا والسعادة، والتكيف النشط مع البيئة الخارجية، والاندماج في أنشطتها

والإسهام في نموها والانفتاح على الناس، بحيث يصل لمرحلة يكون فيها قادرا على إدارة دفة الحياة". (حجازي، ص34، 2000).

- التعرض الجماعي للعنف:" يشمل المواجهات مع الجيش الإسرائيلي وحظر التجوال والإغلاقات والحواجز العسكرية والاقتحامات. وكذلك، إطلاق النار على المنازل وقصف المنازل وقصف الأحياء والتعرض للغاز المدمع والقنابل الصوتية، إلى جانب التعرض الجماعي غير المباشر؛ مثل مشاهدة إطلاق النار والتفجيرات ومشاهدة أصدقاء أو غرباء أو أفراد من الأسرة، يتعرضون للقتل أو الإصابة أو الاعتقال أو الإهانة". (جقمان وآخرون، ص5، 2004).

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات

بعد أن تطرقت إلى مشكلة الدراسة في الفصل السابق، والتي تمثلت في الوقوف على دور الهوية الجماعية في تحقيق التوافق النفسي للأفراد، عقب الصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري.

سأتطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات التي تناولت موضوع الهوية الجماعية وكيفية تأثيرها على حياة الأفراد، إضافة للأدبيات التي تعاملت مع الصدمة النفسية ودراسة الأفراد في بيئة الحرب، وذلك على النحو الآتي:

الاندماج الاجتماعي:

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع الجماعات وكيفية الاندماج ما بين الأفراد. فنظرية التحليل النفسي بالرغم من كونها تركز على الذاتية وتشكيل نفسية الفرد. لكن من ناحية أخرى، فهي تحوي الخطوط الأساسية لنظرية العلاقات ما بين الأفراد بعيد عما يتعلق بالجنس، حيث ترى نظرية التحليل النفسي بأنه كلما يكتشف شخص أن لديه طابع شبيه بطابع غيره سواء فيما يتعلق بشخصه وتصرفاته، يؤدي ذلك إلى توليد الشعور بالتحبب والصداقة والاستلطاف الذي لا يشكل مصدر التطابق إنما نتيجته وليس هو الدافع الأول للاتصال، فالشعور الاجتماعي لا ينشأ عن غريزة جماعية، إنما عن امتزاج الرغبة والتشخيص واللذين يشكلان اتجاهين ديناميكيين في هذه النظرية (ميزونوف، 1982).

من جهة أخرى، فالنظرية الاجمالية للحاجات بين الأفراد والتي يعد(شوتز) أحد روادها، ترى أنه من خصائص حاجات الأفراد إرضاء الذات عن طريق تحقيق نوع من العلاقة مع الآخر والتي تتطلب حالة من التوازن بين الفرد وما يحيط به والمرتبط بدرجة المتطلبات والوسائل وضغوط المحيط الخارجي. وبالتالي، توافقها جميعا. لذا فحالات اختلال التوازن إما تنتج عن عدم الرضا أو عدم الإشباع. وبالتالي، تسبب للفرد الشعور بالقلق. الأمر الذي يسبب له حالة من الاضطراب (ميزونوف، 1982).

لذلك، تتضمن عملية التنشئة الاجتماعية الاندماج في الحياة التي تطبع بها مكونات الطبيعة البشرية في أنماط ثقافية متنوعة. حيث أن هناك العديد من التعريفات لعملية التنشئة الاجتماعية. منها ما يرى بأنها تتعلق بمحاولة الأفراد العمل على تكييف تصرفاتهم الشخصية وفقاً لما يتناسب والجماعات التي يشكلون جزءاً منها (Langton, 1969)، وتعريفات أخرى، ترى بأنها عملية تعلم اجتماعي، تعمل على مساعدة

المتعلم على أداء دوره المنوط به في المجتمع وإحداث عملية تفاعل مع الآخرين المتواجدين في ذات السياق، وفق طريقة يحددها المجتمع ويعترف بها ويعطيها شرعيته (Johnson, 1961).

بذلك، فالتنشئة الاجتماعية ، تشكل عملية يُدمج بواسطتها الفرد في المجتمع، كما وتدمج ثقافة المجتمع في الفرد. كما أنها عملية تعلم، يستطيع الفرد من خلالها التكيف مع معايير الجماعة وتصوراتهم وعاداتهم وقيمهم التي يعيشون فيها. وتتم عملية التنشئة، من خلال تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة بشكل مباشر؛ لاكتساب هويته الشخصية والمساهمة في تجديد ثقافة المجتمع الذي ينتمي له، بحيث تصبح الشخصية قادرة على الإبداع والتأثير في المجتمع (الحسن، 1992).

وبهذا المفهوم للتنشئة الاجتماعية، يصبح التفاعل الاجتماعي أساس لنمو الشخصية الاجتماعية للفرد وتشكيلها ونموها والوسيلة الأساسية للتعلم والتكيف كما ذكر سابقاً وأداة لتنظيم المجتمعات والتجمعات الإنسانية وانتقال حضاراتها من جيل إلى جيل. حيث يعتبر التفاعل الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في علم النفس الاجتماعي؛ لأنه يشكل أهم عناصر العلاقات الاجتماعية. وبالتالي، يتضمن مجموعة توقعات من جانب كل من المشتركين فيه، كما ويتضمن التفاعل الاجتماعي إدراك الدور الاجتماعي وسلوك الفرد في ضوء المعايير عن طريق اللغة والرموز والإشارات وتكوّن الثقافة التي يعيش فيها الفرد والجماعة نمط التفاعل الاجتماعي. ولهذا، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مفهوم التفاعل الاجتماعي الثقافي وكيفية تأثيره على علاقات الأفراد وتحديد صبغة التفاعل والتعاطي فيما بينهم (صالح، 2006).

بالتالي، فإن الهدف من عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مختلف المؤسسات، يكمن في عملية تحويل الفرد من كائن بيولوجي فقط لكائن اجتماعي، يكون قادراً على إحداث عملية من التفاعل السوي مع الآخرين والقيام بالأدوار المتوقعة منه والاندماج في جوانب الحياة المختلفة؛ ليضمن عملية استقراره والحفاظ على قيمه وتقاليده، وذلك من خلال تحويل الأفراد داخل المجتمع لأعضاء ملتزمين بقيمه ومعاييره وأنماط الحياة السائدة فيه؛ حيث يكتسب الفرد طبيعته الإنسانية. من هذا المنطلق، شكلت التنشئة الاجتماعية إحدى العمليات التي يمكن من خلالها للفرد التغيير في أساليب حياته؛ حتى تنسجم وتتوافق وأساليب الحياة الاجتماعية الجديدة.

إن الانتماء لجماعة معينة، بغض النظر عما يجمع أفرادها لا يعني بالضرورة الانسجام التام بين أفرادها في المصالح أو حتى في الآراء، فمن الوارد أن تتعرض الجماعة التي ينتمي لها الأفراد لمجموعة من الضغوطات تؤثر على تفاعل الأفراد فيما بينهم وحتى في علاقاتها مع الجماعات الأخرى. الأمر الذي

يستدعِ النظر لكيفية تشكل تلك المجموعات وطبيعة الضغوطات التي تؤثر عليها وعلى ديناميات التفاعل التي تحتكم لها هذه الجماعة (Tajfel & Turner, 1986).

إن المشاركة في حياة الجماعة بما يتضمن ذلك الضغوط الواقعة عليها، قد تنعكس آثارها في تغيير الأفراد لسلوكهم واتجاهاتهم أو معتقداتهم، فقد تكون هذه الضغوط واضحة كالحوارات التي تحدث بين أعضاء الأسرة والتي تتضمن ضرورة تغيير بعض الأفراد لسلوكهم، وقد تكون مستترة والتي لا يتم إدراكها على نحوٍ واعٍ (جمعية تعليم الكبار، 1976)، مثلما يحدث في تأثير الجماعات الحزبية على الأعضاء المنتسبين إليها للقيام بسلوكيات، مفادها يرمي إلى تعزيز وجودهم في هذه الجماعة من خلال الالتزام بعضويتهم لها حتى وإن كانت هذه السلوكيات غير مقبولة بالنسبة إليهم، لكنهم يجبرون على القيام بها، حتى لا يفقدوا عضويتهم لهذه المجموعة وامتيازات وجودهم فيها.

طريقة قيام المجموعة بعملها وممارسة أدوارها تؤدي لإحساسات ومشاعر معينة. فالتواجد في جماعة معينة تدفع أفرادها للعمل فيها واتباع مسالك معينة كما لو كان الآخرون من الجماعة يتوقعون منهم شيئا، حيث أن محاولة أعضاء المجموعة للتأثير في غيرهم قد تكون غير معلنة بشكل صريح. لكن جميع الجماعات، تسع لتشكيل أعضائها على صورتها، على نحو يتلاءم مع أهداف هذه المجموعة، ولا يحدث شرخ واختلاف داخل المجموعة الأكبر التي تضمهم. ليس مجرد التواجد ضمن مجموعة معينة وتواجد الضغوط داخلها يدفع دائما باتجاه تغييرات مرغوب فيها أو حتى يشعر الأفراد المنتمون لجماعة معينة بحاجتهم للتغيير مطلقا، وذلك يعود إلى العضوية الغير كاملة؛ حيث أن انتماء أكثر من شخص لعضوية جماعة معينة لا يعني تشابه عضويتهم تشابها تاما؛ بحيث أن الأفراد ينتمون للجماعة الواحدة لأسباب مختلفة والتي قد لا تتفق مع ما تطرحه الجماعة من خدمات ومميزات وأهداف. إضافة للتيارات المتعارضة المتداخلة في نشاط الجماعة، فقد تظهر تيارات معاكسة داخل نفس المجموعة تعرقل استراتيجية التغيير ومساره، بحيث قد يشعر أفراد المجموعة بعدم الرضا عما يحملونه من اتجاهات تعصبية أو اجتماعية أو دينية يعرضها وجودهم في المجموعة (جمعية تعليم الكبار، 1976)، حيث أن الأفراد يشعرون بدرجات متفاوتة من الانتماء للجماعة وهذا يشكل أساس الهوية الجماعية كمفهوم سيكولوجي (Tajfel, 1981 ; Phinney, 1989).

إن التفاعل الاجتماعي يأخذ أبعادا مختلفة في تعريفات متعددة، فهناك من يعرفه على أنه:"العملية التي يرتبط بها أعضاء الجماعة بعضهم مع بعض عقليا ودافعيا وفي الحاجات والرغبات والوسائل والغايات والمعارف وما شابه ذلك"(سلامة، 2007، ص101). وقد برزت من الاتجاهات النظرية المختلفة التي

تفسر عملية التفاعل الاجتماعي، فينوكمب يرى أنه سيادة نمط من العلاقة بين شخصين متفاعلين عند تشابه اتجاهاتهما أو آرائهما بالنسبة لشيء أو شخص أو موقف معين(سلامة، 2007)، ويدفع لحالة من التفاعل والانسجام. الأمر الذي يؤدي إلى تبادل وجهات النظر والشعور بالاندماج في إطار يضم الأشخاص ضمن منظومة معينة تحكم هذه العلاقة.

سايمسون يفسر ذلك ويرده إلى فكرة أن المرء دائم السعي لإثبات صحة آرائه وأحكامه ومعتقداته ومواقفه الاجتماعية بتمثلها لدى أشخاص آخرين في المجتمع الذي يعيش فيه، لا سيما من ينزع للميل إليهم فيما يتعلق بمواقف وقيم معينة. أما سكنر فيفسر عملية التفاعل الاجتماعي بكون الإنسان مخلوق اجتماعي ليس سلبيا في تفاعله، لكن لديه القدرة على الاستجابة للمؤثرات والمنبهات التي تجري في محيط تواجده، بحيث يشكل التفاعل والاستجابات المتبادلة بين الأفراد في وسط أو موقف اجتماعي فيه، يشكل سلوك الفرد مؤشرا لسلوك الآخر، بحيث يكون كل فعل محفز لاستجابة في إطار تبادل المنبهات والاستجابات(سلامة، 2007).

وعلى أساس من ذلك، فالوعي للذات ليس نتاجا فرديا بحتا، إنما ينشأ من مجموعة تفاعلات اجتماعية ينغمس فيها الفرد، بحيث يكون كل واحد على دراية بأن هويته تكون بالشعور بالمصير المتشرك مع الآخرين (من موقع Tahawolat، في مقال بعنوان كيف تتشكل هوية الجماعات، لأدمون مارك ليبيانسكي، والمحمل بتاريخ 14\2\2010). وهذا بدوره يجعل من الهوية الجماعية جزء من المفهوم الفردي للذات والناتج من معرفة أن الشخص ينتمي لجماعة معينة (Tajfel, 1981).

تشكل الجماعة مجاميع اجتماعية، تشتمل على وعي وتفاعل متبادل، فالناس الذين ينتمون لمجموع غير منظم، ليس لديهم وعي متبادل لأي علاقة خاصة بالنسبة للآخرين، ولا يخططون عادة للتفاعل، حيث أن الانتماء للجماعة غالبا ما يزيد الهوية الجماعية، فالناس عادة لديهم هوية فردية وأخرى جماعية، بحيث تشكل الهوية الفردية إطارا حول النفس كفرد، بينما الهوية الجماعية تكون حول الذات كعضو في جماعة. فتكون الهوية الجماعية جزء من المفهوم الفردي للذات تشتق من المعرفة بأن الشخص ينتمي لمجموعة اجتماعية مع بعضها، مع المعنى القيمي والعاطفي المرتبط بتلك العضوية، والناس الذين عادة ما يأخذون بجدية هويتهم الجماعية، قد ينعكس ذلك على بلوغهم، ويتمتعون بقدر عال من التقدير(Lord, 1997 من Tajfel, 1981).

لذلك، فسلوك الفرد داخل الجماعة يتأثر بغيره سواء كانوا متواجدين أو غائبين، لأن الآخرين يميلون حتى في عدم تواجدهم لحقائق هامة في الفلك الاجتماعي للفرد، فتفاعل الأفراد حول مواضيع معينة تؤدي لتكوين مجموعة من العادات والتقاليد والأفكار والاتجاهات التي توجه سلوك الفرد والذي بدوره يشكل المضمون الناتج عن التفاعل الديناميكي القائم بين الأفراد في عدة مواقف اجتماعية (حبيب، 2006). وبالنظر لكون الفرد يؤثر في حياة الجماعة، فإنه عند التوجه لدراسة شخصيته الإنسانية، فإنه يتم دراستها في إطار العملية الاجتماعية التي تحوي هذه الشخصية والتي تكسبها صفات مميزة. لذلك، فالاندماج في الحياة الاجتماعية من أبرز مظاهر التفاعل الاجتماعي والذي قد يأخذ أشكالا مختلفة كالصراع والعدوان والتنافس أو الملاءمة والتي قد تظهر في مجتمع واحد، ويمكن لإحداها أن يبرز أكثر من غيرها (عوض ومنهوري، 1996).

ماهية الجماعة:

إن ما ذكر سابقا حول آلية التفاعل الاجتماعي والتوجهات النظرية التي ساهمت في تفسيره، إضافة للكثير من التوجهات التي تفسر الصفة الاجتماعية للفرد وضرورة تواجده في إطار يعطي أبعادا أخرى لهويته ودوره في السياق الذي يتواجد فيه، يدفعنا إلى التطرق لمفهوم الجماعة وكيفية تأثيرها على سلوك الفرد والعلاقات التي تحكم سلوكه في إطارها.

عند التطرق لمختلف الآراء التي تناولت الحديث عن الجماعات نجد أنها تعددت وتنوعت، فهناك من يرى بأنها تشير لتصنيف فئة من الناس بالاعتماد على خصائص مشتركة بينهم، إما يشتركون في صفة معينة أو مجموعة من الصفات المتعددة كقولنا جماعة المعلمين، المرضى....الخ. لكن، بالنظر لهذا المصطلح في إطار علم النفس الاجتماعي، فقد تحددت الجماعة بطرق مختلفة أهمها:"الجماعة عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين تربطهم مع بعضهم علاقات معينة تجعلهم يعتمدون على بعضهم البعض بدرجة معينة"(الطواب، 2007، ص123 عن Cartwright and Zander, 1968).

وهناك من الآراء والتوجهات التي اتسعت لتشمل المشاركة في القيم والأهداف ذات الطابع المشترك، إضافة للأنشطة الضرورية التي تجعلهم يسلكون نسقا لهذه القيم والأهداف. لذلك فقد تتحدد الجماعات بعوامل تجمع الأفراد كالتفاعل والاتصال ما بين أعضائها والمشاركة بالأهداف والمعايير التي تشكل منظومة يحتكمون إليها. يؤكد نظرية التحليل النفسي في تحديدها لمفهوم الجماعة على أهمية وحدة القيم التي تحكم سلوك الجماعة وتوجه سلوك أفرادها خلال تفاعلهم مع بعضهم داخل الجماعة ومع البيئة

الخارجية، بحيث تقوم هذه القيم بتحديد مكانة الفرد في الجماعة بالمقدار الذي يتمسك بقيمها ويدافع عنها، كما أنها تشكل إطارا مرجعيا لسلوك الأفراد وتحديد توقعاتهم من سلوك الآخرين في نفس المجموعة (ميزونوف، 1982).

في حين أن تشكيل المجموعة قد يعتمد على بعد الهدف كما عند (دوتيش) الذي يرى أن مفهوم الجماعة يمتد ليشمل وحدة الهدف الذي تسع المجموعة إلى تحقيقه بغض النظر عن طبيعتها وصبغتها، فيكون التركيز هنا على دينامية المجموعة من خلال سعي جميع أفرادها لتحقيق هدف مشترك والذي يضع الجماعة في حالة دفاع إذا ما تعرضت لتهديد يشكل خطورة على استمرار هذه الجماعة (الطواب، 2007).

وعند النظر للأسس التي على أساسها تنقسم الجماعات وتتنوع فإنها تقوم على عدة عوامل أبرزها، حجم الجماعة، موضوعية أو ذاتية عوامل التجمع؛ كالتفرقة بين الناس أو الجماعات على أساس اختلاف البيئات الجغرافية أو الفروق في مستويات الدخل أو الجنس، إضافة للتمييز على تشابه المعايير والاتجاهات داخل الجماعة بالمقارنة مع الجماعات الأخرى أو الشعور المشترك بين جماعة بالتبعية لمكان معين (Vugt & Gramzow, 2004)؛ وهي الجماعة القائمة على التفاعل مع بعضها البعض وجهاً لوجه.

كما قد تقسم الجماعة على أساس فرض بعض القيود التي تحدد معايير للسلوك والاتجاهات الثانية كالجماعات العسكرية أو الدينية، بحيث يخضع أفرادها بشكل مطلق لها. كل هذه الجماعات التي تنتج، غالبا ما تحتكم لمعايير اجتماعية التي بدورها تحكم سلوك الأفراد داخلها، فيكون لكل جماعة معاييرها الخاصة التي لا يخرج عنها أفراد الجماعة، بحيث يتأثر سلوك كل فرد منهم بدرجة معينة بسلوك الآخرين عند التفاعل مع بعضهم. ومما يدفع الناس لتفضيل البقاء سويا في المجموعة هو الحاجة للانتماء لا سيما في حالات القلق التي تتهددهم، حيث تؤكد الدراسات النفسية أن الناس يختلفون في مدى وكيفية الرغبة في الشعور بالانتماء، فالنساء مثلا بحاجة للانتماء والاتصال بالآخرين أكثر من الرجال؛ حيث أن وجود أفراد متشابهين في نفس الظروف يعطي الفرصة لتقييم انفعالات الفرد ومعتقداته ومهاراته (Vugt & Gramzon, 2004; الطواب، 2007).

وبشكل عام، فإن أعضاء أي جماعة بشرية خلال مسيرة حياتهم، يهدفون لإيجاد حالة من التوازن في الحياة التي يعيشونها ما بين كونهم أفراد لهم مصالحهم الذاتية وتطلعاتهم، وما ببين كونهم أعضاء في جماعة يحققون مصالحها ويلتزمون بمبادئها، ضمن إطار الجماعة التي تحتويهم. مثل هذا التوازن يمكن

له أن يبعث حالة من الشعور بالطمأنينة ضمن الحيز الذي يتفاعلون فيه ويعطيهم رؤية عن الواقع في مساعٍ للاطمئنان إليه، بحيث يكون هناك نوع من الرمزية أو المقدس هي التي تخلق هذا النوع من الشعور. وكنتيجة لذلك، يبرز نوع من الاحتماء بالمجموعة الداخلية التي ينتمي لها الأفراد والاندماج في هذه الرمزية؛ بحيث يتفاعل أعضاء هذه المجموعة في الإطار المعيشي الذي يجمعهم بالتجانس مع هذه الرمزية أو جملة من الرموز التي تعمل في مراحل متقدمة على تشكيل الوعي الفردي والجماعي لهؤلاء الأفراد (من موقع shehrayar في مقال بعنوان أطوار الانتقال من الهوية الفردية إلى الهوية الجماعية، لمحمد عطوان، والمحمل بتاريخ 16\2\2011).

وبذلك، من هذا التوجه في دراسة تشكيل المجموعات، يأتي التساؤل حول دور الفرد في هذه المجموعة، طبيعة الهوية التي يشكلها في إطارها سواء من ناحية فرديته وشخصيته التي تشكل الطابع الذي يعرف عنه، أو من ناحية كونه عضوا ينتمي لجماعة معينة بمنظومة فكرية وسلوكية وعقائدية، تعطيه صفة تميزه لكونه فردا في هذه المجموعة دون غيرها. بمعنى، تعطيه هوية اجتماعية بناء على انتمائه لهذه الجماعة.

حيث أن هناك العديد من الهويات والجماعات التي يمكن للفرد أن ينتمي إليها ويكون عضواً فيها (Tajfel, 1981)؛ فهناك الجماعات الصغيرة التي يكون فيها الفرد على اتصال مباشر بالأعضاء الآخرين فيها، مثل الأسرة. وهناك الجماعة الكبيرة Social Group والتي لا يشترط فيها التفاعل المباشر ما بين كافة الأفراد الأعضاء الموجودين فيها (Tajfel, 1981) وهي التي تشكل موضوع بحثنا الحالي، مثل جماعة الفلسطينيين.

هذا السياق حول ذكر المفاهيم المتصلة بالجماعة يدفعنا للتطرق للنظرية التي أفرزت مفهوم الهوية الاجتماعية والتي تطرقت إليها في سياقات مختلفة، إضافة لأبرز المفاهيم المتصلة بها وذات العلاقة التي توضح الكيفية والآلية التي تعمل بها الجماعات ومدى تأثير الهوية على تفاعل الأفراد فيما بينهم ضمن الظروف والظواهر المختلفة.

نظرية الهوية الاجتماعية:

التركيز على الفرد في السياق الاجتماعي يشكل محور اهتمام علم النفس الاجتماعي بالدرجة الأولى. من هذا المنطلق، سعى علماء النفس الأوروبيون مؤسسو مدرسة الهوية الاجتماعية لتحقيق منحى مختلف بالتركيز على الفرد داخل إطار المجموعة الكبيرة، حيث يشكل السياق الاجتماعي (الكل) أهمية كبيرة في سلوك الفرد الذي يعد جزءاً من هذا الكل.

إن الهوية ليست بالشيء الملموس والذي يمكن تعريفه بأبعاد وصفات واضحة، حيث أن هناك العديد من التعريفات وذلك حسب النظريات ووجهات النظر المختلفة. بشكل عام، يمكن القول بأن الهوية تتمثل في كيفية تعريف الفرد لذاته. لكن الذات أيضا لا تعرف في فراغ، إنما لا بد وأن ينتسب الإنسان لما يحيط به؛ بمعنى أن ينسب نفسه لماعة أو جماعات محددة في السياق الاجتماعي العام، فكل إنسان توجد لديه خارطة إدراكية؛ بمعنى صورة عن العالم الذي يحيط به وعلاقته بكل أجزاء هذه الخارطة ويكون لهذه العلاقة استمرارية عبر الزمان والمكان وذلك قدر الإمكان. الفرق في علاقته مع أجزاء الخارطة المختلفة تكون انتماءاته لوحدات أو إجزاء هذه الخارطة، حيث يفهم طبيعة أجزائها. وخلال هذا الفهم، يفهم طبيعة الإنسان والمجتمع ويبني توقعاته لسلوك الآخرين ونتائج سلوكهم وعليه يبني فهمه لسلوكه وردود فعله نحو الآخرين، فالإنسان يكون هويته بشكل أساسي من خلال الانتماء لأطر اجتماعية؛ فالفرد يتفاعل مع فرد آخر ليس بكونه فردا، إنما على مستوى النحن لكليهما، حسب ظروف التفاعل(كناعنة، 2008).

كما أن الهوية من منظور علم الإنسان، تشكل مجموعا من الرموز والصفات المشتركة ما بين أعضاء أي مجموعة. هذه الرموز تعبر عن أفكارها وعواطفها وقيمها جميع مناحي سلوكها. وكلما كانت الرموز كثيرة ومتفق عليها بين أعضاء المجموعة الواحدة، لاسيما بسبب التواصل عبر الزمان والمكان ولأسباب أخرى، كلما كان هناك ثقافة قوية ومتماسكة والعكس صحيح؛ عندما تكون الرموز قليلة ومختلف عليها، تكون الثقافة ضعيفة وهشة (كناعنة، 2000).

بالتالي، تتشكل الهوية نفسيًا واجتماعيًا وتتمايز عبر عمليات التربية والتشكيل والتطبيع الفردي والاجتماعي، كما وتدخل عوامل ذاتية داخلية وخارجية كثيرة في عمليات التشكل والتشكيل وفق قوانين حسبما تحدده قوانين الوظيفة والدور " من منظور علم الاجتماع". والهدف من نمو الهوية ورعايتها وتنميتها وتحصينها، يتمثل في تحقيق حالة من الوعي، يشعر فيها الفرد بذاته وتفرده وتميزه في مقابل الآخر أيًا كان. وهذا الوعي بالتفرد هو الذي يعطي الفرد القدرة على الاستمرار في العطاء وتنمية الانتماء

المجتمعي والوطني والإنساني الذي يقود لحالة من الشعور بالأمن والمشاركة وتوفير جو للإبداع والعطاء (من موقع mushahed، في مقال بعنوان العبث في الماهية والهوية لأحمد محمد المزعنن، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

خلال فترة السبعينات، كان علم النفس الاجتماعي يعاني أزمة في قضية، على أي المجالات ينصب تركيزه. ففي أمريكا الشمالية ركز علم النفس الاجتماعي على الفرد من المعادلة ودراسة ماذا يجري داخل الفرد بعيدا عن التركيز على الجماعة، ثم جاءت ردة الفعل بالتركيز على المجموعات الأكبر لتدرسها نظريات مثل (Tajfel, 1981)، ليعود التركيز على المجموعة الأكبر. والفارق الذي أحدثته أمريكا اللاتينية يتمثل في إعطائها البعد الإجرائي التطبيقي لعلم النفس الاجتماعي الذي ظهر في أوروبا؛ حيث كان يركز على دراسة الجانب الاجتماعي من التوجه النظري فقط، ليكون التوجه الأمريكي اللاتيني هو التوجه الذي أحدث النقلة النوعية في التعامل مع الجماعات والقضايا الناتجة في إطارها والذي ساعد على نشوء هذا العلم في أمريكا اللاتينية بالَنفس الذي جاء به قضية أن الغالبية العظمى من الجماعات الموجودة فيها هي جماعات مضطَهَدة نتيجة لعدة عوامل أبرزها الحروب الأهلية التي قامت في مناطق كالسلفادور وكولومبيا ضد الحكام المضطهِدين في فترة الستينات (Osorio, 1992; Martin, 1994, 1989; Reyes, 1994)، إضافة لكون علم النفس الاجتماعي كان جزءاً من الحركات العالمية التي قامت في تلك الفترة (Burton& Kagan, 2003).

بالتالي، تطور علم النفس المجتمعي في أمريكا اللاتينية، اختلف عما تطور ونشأ في أمريكا الشمالية؛ حيث جاء كردة فعل على عدة أمور تتمثل في كونه تطور من علم النفس الاجتماعي الذي يقوم على فكرة كونه علما نظريا، يدرس ظواهر اجتماعية قابلة للتطبيق في كل مناطق العالم بمعزل عن احتياجات الفئات، إضافة لكونه تطور في المختبر وأخذ نهج العلوم الطبيعة. فجاء علم النفس المجتمعي منتقداً للمنهجية المتبعة فيه؛ كونها قائمة على فكرة النظرية وتطويرها والتي ليست بالضرورة أن تكون هي المنهج السائد. الأمر الذي أدى لأن يكون هناك نقص في التركيز على المشاكل الاجتماعية. من هنا برز التساؤل لأي مدى يستطيع علم النفس الاجتماعي معالجة القضايا ذات العلاقة بالفقر والتهميش والاضطهاد (Burton& Kagan, 2003).

بالإضافة لعلم النفس التحرري في أمريكا اللاتينية، فإن معظم العلوم الاجتماعية طورت أفكارا استفاد منها علم النفس المجتمعي؛ كمجال التربية والأفكار التي طورها (باولو فريري) حول فكرة تعليم المضطَهَدين والذي لا بد وأن يكون ذا طابع تحرري ويحتاج لصيرورة تقوم على فعالية المتعلم وإدراكه

ودراسته للواقع بشكل نقدي وحواري مع غيره من المتعلمين. الأمر الذي يؤدي لمروره في عملية توعية نقدية مستمرة حول إشكاليات الواقع بتعليم تحرري يركز على(praxis)؛ بمعنى أن النظرية لوحدها أو الممارسة لوحدها غير فاعلة في دراسة القضايا الاجتماعية التي يفرزها السياق الاجتماعي، إنما تكون آلية العمل بتجنيد النظرية للواقع واستخدامها في الممارسة وتطوير النظرية بناء على الممارسة، بحيث يكون مضمون الحوار والتعلم قائم على فكرة تناوله لقضايا من حياة الناس والتي تحمل سمات الاضطهاد كالفقر، الاحتلال، التهميش، الإقصاء...الخ. بحيث تكون هناك حالة من الربط الجدلي بين النظرية والواقع (الاستمرارية في عملية التوعية) (Burton& Kagan, 2003).

وقد تم استخدام هذه المفاهيم في علم النفس المجتمعي، فمن خلال مرور الإنسان في ظروف تساهم في اضطهاده، فإنه يعاني من اضطرابات وأعراض مرضية تؤثر في توافقه النفسي. عملية التحرر من الاضطهاد تكون من داخل الفرد، من خلال وصوله لمرحلة من الوعي بالأسباب التي تضطهده. الأمر الذي يؤدي لتحول داخلي مفاده إدراكه أن الآخر يضطهده بناء على انتمائه لمجموعة معينة وليس لكونه فردا، مما يعيد له السيطرة على مجرى حياته، ليعمل هو بالتالي على تعديلها (Phinney, 1989).

كما حمل علم النفس المجتمعي فكرا نقديا لقضية البحث العلمي ودور النظرية فيه؛ حيث أنه ليس بالضرورة أن تكون النظرية دائما هي المحرك الذي يوجه الباحثين لدراسة المشاكل الاجتماعية، بحيث يمكن البدء من الواقع الذي تتواجد فيه المشكلة إلى الإطار الأكبر وهو النظرية. لذلك، فعلم النفس المجتمعي في أمريكا اللاتينية يعمل بمنهجية "Grounded Theory" والتي تشكل إحدى مناهج البحث الكيفي، ليبني دراساته بناء على الواقع (Glaser & Strauss, 1967). الأمر الذي جعله يهتم بالطابع والتوجه الاجتماعي بتحليل الأوضاع الاجتماعية المؤثرة ببدايته من القضايا العامة ومن ثم العمل مع الأفراد. لذلك، فهو يأخذ الطابع التحرري وميز المضطَهدين والذي يشكل توجها مغايرا لما كان سائدا في أمريكا الشمالية، كما أنه يشكل علما مرناً في استخدامه لمناهج البحث المختلفة الكمية أو الكيفية، بحيث لا يوجد فيه منهج مناسب وآخر لا، فلا يوجد تحيز لمنهج دون غيره. الأمر الذي يعطي الباحث المساحة والحرية لاستخدام أكثر من منهج في نفس البحث (Burton& Kagan, 2003).

كما ويرى Asch بأن سلوك الجماعة يحدث عندما يمتلك الفرد التمثيلات التي تشمل سلوكيات الآخرين وعلاقاتهم، بحيث تتجمع السلوكيات الشخصية ويكمل بعضها البعض عندما يمثل الموقف المشترك في كل منها وعندما تكون التمثيلات متشابهة البناء، فهذه التمثيلات والسلوكيات تخرج حقائق الجماعة للوجود، وتحدث ظاهرة ثبات وتماسك في عمليات الجماعة (زايد 2006، عن Asch 1952). كما لفت Asch

الانتباه إلى كون العلاقة بين الفرد والجماعة في الأصل هي علاقة جزء بكل، بحيث يجب على الفرد تمثيل علاقات الجماعة داخل عقله حتى يكون قادرا على سلك سلوك العضو في الجماعة (زايد 2006، عن Turner et all 1995)، (Hogg & Abrams, 2000).

ما ذكر أعلاه، يشكل نقطة وصل مع التوجه الذي جاء به علم النفس التحرري في أمريكا اللاتبينية، من ناحية التركيز على ما يجري داخل الفرد في سياق وجوده في جماعة ينتمي إليها ويحقق تطلعاتها بعضويته فيها، من خلال استدخاله لمصلحة المجموعة وبدء العمل على تخطي حالة الاضطهاد والتمييز التي يمكن للمجموعة الداخلية التي ينتمي لها أن تتعرض له من قبل الجماعات الأخرى، وذلك بإدراكه للأسباب التي تؤدي لاضطهاده، بأنها أسباب ناجمة عن كونه عضوا في هذه المجموعة ويتمثل قيمها وأهدافها وليس لكونه فرداً مستقلاً. هذا الأمر من شأنه العمل على مساعدته لاستعادة السيطرة على مجرى حياته، ليعمل على تحدي حالة الاضهاد هذه التي يتعرض لها، لكونه عضو في مجموعة.

هنا، أرى وأتفق مع ما يذهب إليه (Asch) في كون هذه العلاقة التبادلية هي الحالة الطبيعية والإيجابية التي تخلق حالة الشعور بالانتماء للمجموعة. لكن يجب أن نضع ونأخذ بعين الاعتبار أن انغماس الذوات الفردية في إطار غير إطارها ولمصلحة الانتماء، قد يؤدي لنوع من (الاستلاب) ينمو في علاقة مفترضة، لكوني أنتمي لهذه الجماعة، فانتمائي لها حتمي أو أنني ملزم بهذا الانتماء بموجب عضويتي لهذه الجماعة، حيث نرى تلخيص وعي الجماعة، بوصفه (كل) في الفرد. الأمر الذي قد يؤدي لمصادرة ما في ذلك الفرد أو ذلك (الجزء)، كما أن من شأن التمثل المبالغ فيه للجماعة هنا أن يأخذ مسار يفقد معه الأفراد فرديتهم وخصوصيتهم (Brewer, 1991).

ومع ذلك، بتصوري، يمكن لنا استيعاب علاقة الفرد في الجماعة، من خلال افتراض حركتها وتفاعلها في إطار من التشكيل المرن. وفيما يتعلق بالمشاركات المعروفة لكل أفراد المجموعة، من خلال تجمع السلوكيات الشخصية في علاقات تكاملية، بحيث يتم تمثل الموقف المشترك والقضية التي تجمع كل هؤلاء الأفراد ويتم استدخالها كشيء مشترك، يحقق الذات الفردية في إطار التواجد في المجموعة، بحيث تكون هذه التمثيلات متشابهة البناء. بمعنى، أنني أقوم باختيار الجماعة التي توفر لي حالة من التوازن ما بين انتمائي لمجموعة من جهة وبين خصوصيتي الفردية من جهة أخرى. في هذه الحالة، يلجأ الأفراد إلى حالة من إخضاع وتكييف ذواتهم إلى متطلبات السلوك المشترك وهذه المشاركات والسلوكيات تؤدي بالمحصلة إلى إخراج حقائق المجموعة إلى الوجود وإلى الحيز العام الذي يرى من خلاله الفرد ذاته، من

خلال عضويته في هذه المجموعة. وعلى ذلك، يكون هناك حالة من التماسك في ديناميكية العلاقة داخل المجموعة، تنعكس على عملياتها ضمن هوية جديدة محددة المعالم والسمات.

وبالعودة لجذور نظرية الهوية الاجتماعية، فقد ميزت نفسها عن مدرسة علم النفس الاجتماعي الأمريكية والتي اهتمت بالمجموعات الأولية الصغيرة وتركيزها على انتماء الأفراد للمجموعات الاجتماعية الكبرى وعلاقة القوة والصراع بينها، حيث أن مفهوم الجماعة يختلف عن مفهوم الفئات الاجتماعية من حيث ميزة العلاقة النفسية المشتركة بين أعضاء المجموعة والوعي لدى أفرادها بكونهم يملكون هوية جماعية مشتركة ومصير جماعي مشترك، حيث أن الوعي الجماعي والشعور المشترك بالانتماء للمجموعة يشكل العامل النفسي الأهم في تعريف التكتل البشري أو فئة اجتماعية على أساس كونها مجموعة لها هوية مشتركة بالمعنى النفسي لمفهوم الهوية الجماعية. وبهذا الحس والمنطلق يمكن تعريف المجموعة على اعتبار الاعتماد المتبادل على التفاعلات بين الأعضاء، الأنظمة لأدوار العلاقات أو الأهداف المتبادلة، بحيث يعرف الأشخاص أنفسهم في الجماعة (Oyserman, 2004).

لذلك، وبهذا المفهوم فإن المجموعة هي:"ترابط للأفراد الذين يدركون أنفسهم كأعضاء في نفس التصنيف الاجتماعي، يشاركون نفس المشاركات العاطفية في ظل التعريف المشترك لأنفسهم ويحققون بعض الامتيازات للإجماعات الاجتماعية حول التقييم لمجموعتهم وعضويتهم في المجموعة" (Worchel & Austin 1986, P: 15 عن، Sherif, 1967).

وعلى ذلك، تكون الهوية الاجتماعية من منطلق وزاوية علم الاجتماع بمثابة" وعي للذات والمصير التاريخي الواحد، من موقع الحيز المادي والروحي الذي نشغله في البنية الاجتماعية وبفعل السمات والمصالح المشتركة التي تحدد توجهات الناس وأهدافهم لأنفسهم ولغيرهم وتدفعهم للعمل معاً في تثبيت وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسين وضعهم وموقعهم في التاريخ. الهوية، من حيث كونها أمراً موضوعيا وذاتيا معا، هي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام." (بركات، ص72، 2000).

بالتالي، فإن الهوية الاجتماعية تشكل جزءا من مفهوم الفرد الذاتي، الناتج من وعيه لكونه عضوا في جماعة أو عدة جماعات ويضيف إليها الاعتبارات المتعلقة بالقيم والعاطفة التي ترد لتلك العلاقة ، كما وضحها تاجفيل (Sherman, et all, 2000). فنظرية الهوية الاجتماعية ترى بأن هناك مركبين في مفهوم الفرد لنفسه، الهوية الفردية وأخرى الجماعية، حيث أن الهوية الفردية تشتمل على صفات شخصية

كالشعور بالاكتفاء، الصفات النفسية والقيم الشخصية، بينما الهوية الجماعية فهي تشكل نتاج معرفة الفرد ومشاعره تجاه عضويته في الجماعة التي ينتمي إليها، حيث أن هذا الانتماء لا يشترط العلاقة الشخصية المباشرة أو التفاعل المباشر بين جميع أفراد المجموعة. لكن العامل الأساسي يتمثل بالشعور النفسي لدى كل فرد بالانتماء ووحدة المصير الذي يربط أعضاء الجماعة ببعضهم البعض (زايد 2006، عن Tajfel 1981)، (Abrams & Hogg, 2004). وبذلك، فالذات الجماعية تشكل مجموع ذوات الأفراد كما يدركها كل فرد مشترك بينه وبين أعضاء الجماعة، حينما تكون هناك قواسم مشتركة في المشاعر والآراء والأفكار والرغبات، حيث تتحدث الذات الجماعية بصيغة النحن، فهي تعبر في الغالب عن ضمير المجتمع وما يوجد فيه من رغبات أو آراء.

ومن هذا المنطلق، فالذات الجماعية تعبر عن الشعور بالمصير المشترك عند مجموع الأفراد الذين يعيشون ذات الوضعية وتربطهم نفس المصالح والأهداف المشتركة ونفس المصير، فيمكن للذات الجماعية أن تكون طبقة، فئة، شعب، أمة، بحيث تشكل الذات الجماعية اتحاد لمجموعة من الذوات الفردية في إطار معين. وعلى ذلك، حتى يكون هناك وعي بالذات الجماعية، لا بد وأن يسبقه وعي بالذات الفردية، فمثلا الحركات النضالية والجماعات المسلحة، هي أدلة لانتقال الوعي من مرحلة التركيز على الذات إلى التركيز على الجماعة (الوعي بالذات الجماعية). وبالتالي، فالمقاومة تتشكل نتيجة تكافل وتكاتف جهود مجموعة من الأفراد الذين يكونون على وعي بذاتهم ومصالحهم الجماعية؛ بحيث أن الذات التي تقاوم تشعر أن المستعمِر يعتبر شعبها موضوعا وجد لخدمة مصالحه، فهو مستهدف للاضطهاد من قبله ككل، كوحدة جماعية وليس كأفراد بعينهم (انعيسي، 2006).

وبالتالي، يمكن للذات الفردية التعبير عن الذات الجماعية حينما تتقمصها وتحمل هموم وقضايا بقية الأفراد. لكن وصولها لهذه المرحلة من الاندماج في الذات الجماعية، يتطلب تخليها عن النزعات الفردية الأنانية والملتفة حول المصالح الفردية الضيقة التي تجعل من الفرد لا ينظر إلا لمصالحه الخاصة ويتجاهل مصالح الآخرين أو عموم الناس في المجموعة التي ينتمي لها. وبالتالي، فوقوع المجتمع في حالة من الخلاف بين الذات الجماعية والذات الفردية، يؤدي لخلق حالة من الشذوذ عن بقية أفراد المجموعة التي ينتمي إليها الفرد. وهذا بدوره يؤدي لتناقض مصالح الفرد مع مصالح المجموعة التي ينتمي إليها. الأمر الذي قد يصل به إلى مرحلة فرض مصالحه الخاصة على حساب مصالح المجموعة التي ينتمي لها، متجاهلا بذلك آراء المجموعة ومصالحها. في مثل هذه الحالة لا تكون معالم الذات

الجماعية واضحة أو مستدخلة من قبل الفرد العضو في هذه المجموعة؛ بكلمات أخرى، تكون لديه هوية جماعية ضعيفة؛ كونه يلجأ لاختزال الآخرين ومصالحهم في ذاته الفردية وفي أفكاره ورغباته الخاصة.

برأيي، تحقيق الفرد للمصالح والأهداف، ترتبط بتحقيقها على مستواه الشخصي، دونما أخذ بعين الاعتبار مصلحة المجموعة الكبيرة التي ينتمي إليها، بحيث يكون هو نقطة الانطلاق التي يشعر من خلالها ببقية أفراد المجموعة، وإذا شعر بنفسه، قد يصل لمرحلة الشعور بالمجموعة. لكن حتى في هذه الجزئية، ليس بالضرورة أن يصل الفرد لمرحلة يستدخل فيها مصلحة الآخر والشعور بمصالحه وتطلعاته، إذا كان يرى الأمور من منطلق فردي، وأنه أولا. إنما كما ذكرت سابقا، عليه أن يكون قد وصل لمرحلة يشعر معها بأن وجوده في هذه المجموعة جزء من تقديره لذاته، حيث أن وصولها لأي مرحلة من مراحل التقدم تنعكس عليه بشكل فردي كشخص وعلى أساس كونه أيضا عضو في هذه المجموعة. الأمر الذي يعطي مؤشرا ومفتاحية للنظر إلى القيمة التي يشعر بها الفرد لكونه عضو في هذه المجموعة وفيما إذا كانت المجموعة تعطيه حالة من الشعور بالرضا عن نفسه أولا وعن كونه عضو في هذه المجموعة ثانيا.

لذلك، فيمكن للذات الجماعية احتواء الذات الفردية وتوجيهها بالشكل الصحيح والتقليل من تمركزها حول مصالحها الفردية. لكن هذا منوط بقدرة الذات الجماعية على التحرك والتفاعل بالشكل الصحيح. لكن في حال بقيت الذات الجماعية ساكنة، قد يؤدي ذلك لأن تفقد القدرة على توجيه الفرد الذي يخرج عن واقع الجماعة. لكن ذلك كما ذكرت سابقا، لا يأتي من خلال فرض السيطرة والهيمنة وإلغاء الذات الفردية، إنما من خلال الوصول مع الأفراد لمرحلة يشعرون معها بأهمية وجودهم في هذه المجموعة وأن وجودهم فيها يخلق لهم حالة من الشعور بالرضا والتقدير على المستوى الفردي (Brewer, 1991).

وعلى ذلك، فإن الأفراد بسلوكهم الاجتماعي يتخذون نوعين من السلوك، هناك ما يسمى بالسلوك البين شخصي القائم على التفاعل بين اثنين أو أكثر من الأفراد بعلاقات بين شخصية ذات علاقة بسماتهم الفردية والسلوك الآخر هو السلوك البين جماعي القائم على التفاعل بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الجماعات بالنسبة للأفراد وتكون ذات علاقة بالعضوية داخل الجماعات الاجتماعية المتنوعة (Worchel & Austin 1986).

السلوك الاجتماعي للأفراد ينتمي للجماعات المميزة، ويمكن إدراكه لتوجه الجماعة وفكرة الصراع قائمة على أن إحدى الجماعات تكون فائزة والأخرى خاسرة. وفي دراسات (Tajfel 1970-1971)، وجدت أن التمييز داخل الجماعة يتواجد في ظروف الحد الأدنى من الدمج الاجتماعي وغفلة العضوية الجماعية

(Worchel & Austin 1986، عن Tajfel 1970-1971,). والناس عادة يميلون لتفضيل مجموعتهم الداخلية التي ينتمون لها وينحازون لها مقارنة بالمجموعات الخارجية (Vescio, et all, 2000)، حتى في ظل غياب الصراع والتنافس المباشر مع المجموعات الأخرى. وبذلك، تزيد درجة الالتصاق بالمجموعة والانحياز لها والدفاع عنها في حالات تواجد صراع مع المجموعات الأخرى. وهذا بدوره يقود إلى ما طرحه (tajfel, 1981, Tajfel and Turner 1986; Coutant & Worchel, 2004) في وجود علاقة متبادلة بين تفضيل الأفراد لجماعتهم الداخلية وبين تقديرهم لذاتهم (self-esteem) الناتج من عضويتهم في هذه الجماعة أو من الهوية الجماعية، حيث أن الإنسان دائم السعي للحفاظ على هوية جماعية إيجابية، وما ينتج عنها من تقدير ذاتي جماعي بنفس الدرجة التي يحتاجها للمحافظة على تقدير ذاتي شخصي إيجابي (Smith, 2000)، حيث أن هناك حاجة نفسية داخلية للشعور بشكل إيجابي تجاه الذات، فيصل الأفراد لتقدير الذات الجماعي عن طريق مقارنة اجتماعية بين الجماعة التي ينتمي لها الفرد وبين الجماعات الخارجية ذات العلاقة (زايد 2006، عن Tajfel& Turner 1986) (Ellis & Kirkpatrick, 2004) (Farnham, 2000).

من هذا الأساس، تساهم الهوية الاجتماعية الإيجابية والتي تؤدي إلى تقدير إيجابي للذات (self-esteem)، تؤدي إلى حماية الفرد من الصدمة أو التمييز الذي يوجه إليه بناء على انتمائه لهذه الهوية.

بالتالي، يرى الأفراد المندمجون ضمن جماعة بكونها إيجابية، لأنهم يميلون لاختيار طريقة ووجه المقارنة الذي يعكس لهم هذا الشعور بالإيجابية والتميز، بحيث يكون اختيارهم في مقارنتهم مع الجماعات الأخرى لرموز وجوانب تعكس لهم هذه الحالة المميزة والإيجابية. وعلى أساس من ذلك، قوة هذه الرمزية الباعثة للإيجابية والتميز في نفوسهم والتي بها يواجهون رمزية الجماعات الأخرى، تعطيهم شعور بالأفضلية والسيطرة (Lepore & Brown, 2000). وقد يتخذون موقفاً معادياً أو قطعياً من المجموعات الأخرى التي تكون في وعيهم لذاتهم في إطار المجموعة أقل من نظرتهم لوجودهم في جماعتهم (من موقع shehrayar في مقال بعنوان أطوار الانتقال من الهوية الفردية إلى الهوية الجماعية، لمحمد عطوان، والمحمل بتاريخ 16\2\2011).

في هذا السياق، وبالنظر لغالبية العمل في ميدان علم النفس الاجتماعي، فإننا نرى أنه ركز على النماذج الفردية للتعصب والتمييز والسياقات المحفزة للعلاقات الداخلية. هذا النموذج وجد في نظرية الشخصية وفي رؤى مختلفة لنظريات الإحباط، العدوان والإهمال. والقاسم المشترك بين هذه التوجهات يتمثل في تركيزها على توتر الأفراد أو العمليات النفسية الداخلية التي تؤدي للتوجهات التعصبية. أما قضية التركيز

على الصراعات داخل الجماعة وآثارها النفسية فهو غير وارد في الدراسات النفسية الاجتماعية والبديل لهذه التوجهات تمثل في عمل Sherif عام 1965 في نظرية صراع الجماعة الحقيقي والتي فسرتها نظريته عام 1967 للعلاقات الوظيفية داخل الجماعات الاجتماعية والتي شكلت فرضيتها الأساسية الصراع الحقيقي لاهتمامات الجماعة التي تسبب الصراع داخل الجماعات، السياق الاجتماعي للسلوك البين جماعي (Worchel & Austin,1986).

إن هوية الإنسان تستيقظ عند شعور صاحبها بتهديد خارجي، حيث أنه من دون هذا التهديد تبقى الهوية ساكنة، فلا معنى لها إلا من خلال مقارنة الشخص هويته بهوية أخرى لا سيما إذا كانت خارجية ومهددة، كما أن الطرف القوي في المعادلة لا ينظر كثيرا لهويته والسبب في ذلك يعود إلى كونه يرى أن قوته تكمن في هويته الحقيقية وحين يصرح بها ويذكر محاسنها، فهو يفعل ذلك ليبرهن عن قوته وقدرته على الانتصار. على العكس من الطرف الضعيف الذي يحاول أن يجد في هويته ما يساعده على صد التهديد ويستند على مكوناتها لمساعدته على الوقوف (دراج، 2008).

لكن مع أن وجود مصدر تهديد خارجي يمكن له أن يساهم في الشعور بحالة من اليقظة لهوية الشخص. إلا أن ما أثبت في دراسات عدة، أن الناس عادة يميلون لتفضيل مجموعتهم الداخلية التي ينتمون لها وأن يقفوا على المسار المنحاز لها مقارنة بالمجموعات الخارجية، حتى وإن لم يكن هناك حالة من الصراع والتنافس المباشر مع المجموعات الخارجية، كما ذكر سابقاً. وبذلك، وجود التهديد الخارجي يكون بمثابة المحفز الذي ينطلقون منه للدفاع عن مجموعتهم في حال وجد هذا التهديد (Tajfel @ Turner, 1986; Turner & Reynolds, 2004).

وهذا ما يعود لطرحه (دراج، 2008) في الحديث عن خصوصية المجتمع الفلسطيني الذي عايش الجوع والتهميش في السياق الاجتماعي، على خلاف الشعوب العربية والإسلامية التي ترى في العودة للماضي أو استحضار الماضي للحاضر هو الوسيلة والطريق الذي يمكن من خلاله العثور على هوية صالحة أو ما يمكنني التعبير عنه بالتغني بالأمجاد السابقة لخلق حالة من الشعور الجيد التي يمكن من خلالها مسك الخيوط التي يمكن لها أن تعطي هذا الإنسان في هذه المجتمعات وسيلة للبحث عن هذه الهوية. لكن كما ذكر دراج مرة أخرى، هذه الحالة يستثنى منها الإنسان الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني الذي لا زال يعرف الظلم والجوع والتهميش، لكنه يدرك أيضا ويعرف تمام المعرفة أن ما وقع عليه جاء نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. فالإنسان الفلسطيني ليس لديه سلطة سياسية بالمعنى التقليدي والحقيقي كما هو الحال بالنسبة للشعوب الأخرى يوجه احتجاجه إليها، لأن احتجاجهم بالأساس يأتي أولا على عمليات مصادرة

الأراضي والاغتيالات والاعتقالات التي يتعرضون لها كل يوم وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية التي هي في متناول الشعوب الأخرى، حتى وإن كانت هناك بعض الاحتجاجات على السلطة التي تمثله، لكن الاحتجاج الأكبر يوجه للخصم والطرف الأكثر نفوذا وبطشا والذي يحمل صفة العدو وهو الاحتلال الإسرائيلي.

حتى نفهم صيرورة تطور الهوية الإثنية والتي تعادلها الهوية الوطنية في حالة الدراسة الحالية، دعونا نعود إلى مفهوم تطور الهوية "الفردية" ومن ثم الإثنية في جيل المراهقة، حيث نقصد بتطورها كعامل سيكولوجي لدى الفدر، بمعنى التدرج من مرحلة غير متطورة إلى مرحلة تكون أرقى وأوضح من حيث تطور مفهوم الهوية، والتي تناولها "إريكسون".

هذه النظرية تتناول بشكل محوري مفهوم الهوية في المراهقة التي تبدأ بيولوجيا وتنتهي اجتماعيا، فالمراهق يتصارع مع سؤال من أنا؟، ففي المراهقة إما أن يصل المراهق لهوية، يخوض الأزمة والتي تعرف بأنها:"فترة اتخاذ القرار الخاص بالاختيار بين البدائل والمتغيرات التي تتعلق بالاختيار المهني والمفاهيم والمعتقدات الدينية والسياسية والقيم الجنسية"(محمد، 2000، ص17) ويخرج بعوامل تحقق هويته أو يشكل هوية مشتتة وعدم وضوح وقناعة فيها. فيرى إريكسون أن مرحلة المراهقة مرحلة يكافح فيها الفرد بين وضوح الهوية وغموضها، حيث أن مفهوم الهوية لدى أريكسون يشير للحس بالهوية الفردية والتي تعني نماء الثقة الذاتية كما تتشكل قدرة الفرد على تكوين أو الاحتفاظ بإحساس ذات داخلي للتشابه والتواصل مع فهمه لمعنى ارتباطه بالآخرين. فمحاولات الفرد للبحث عن ذاته قد تأخذ أشكالا مختلفة للبحث عن عمل أو مهنة وتوسيع لدوره الجنسي وإنجازاته الفردية. وبذلك، قد تكون عملية التمرد والعصيان على الجماعة أو محاولات الامتثال للجماعة مؤشرا للبحث عن الهوية (المنيزل، 1994).

وبناء على ما قدمه إريكسون حول مفهوم الهوية، بنى (مارشيا) مشروعه البحثي حول فكرة تطور الهوية (الأنا) خلال مرحلة المراهقة التي طرحها إريكسون. تقوم فكرة بحث (مارشيا) على تطوير مجموعة من الدراسات القائمة على تساؤل لأي مدى يقوم المراهق بعملية استكشاف عن مفهوم الهوية والأجزاء التي تشكل هويته، إضافة للتساؤل حول الالتزام والذي يفسر بمدى وصول المراهق لماهيته ومعنى ذاته ومدى التزامه بهذا الشيء. وبناء على ذلك، فالمراهق قد يشكل هوية مستدخلة؛ كأن يعطي المجال لأهله لتشكيل هويته. هوية محققة؛ حيث يحقق الفرد هويته من خلال الاستكشاف ومن ثم الالتزام. هوية مشتتة، بحيث لا يتمكن من اكتشافها ولا يصل لقناعة لما يريده تحديدا ومؤجلة؛ بحيث يؤجل المراهق هويته حتى يجرب

ويفحص بشكل أكبر وأعمق، بحيث يكون المراهق في إحدى هذه الخانات من الهوية بالاعتماد على مقدار قيامه بالاستكشاف والالتزام (محمد، 2000).

وبناء على هذا الطرح لمفهوم وتشكيل الهوية الفردية. جاءت مساهمة فيني، حيث أن الإشكالية في طرح Marcia لمفهوم الهوية أنه تم قياسها على المستوى الفردي. فجاءت (Phinney, 1989) التي عملت مع الأقليات الإثنية وجمعت ما طرحه(مارشيا وتاجفيل) في تعريفهما للهوية الإثنية، لتقيس لأي مدى يمكن للفرد أن يعِ لانتمائه لجماعته وما الذي يعنيه وجوده في هذه الجماعة، حيث تناولت المجموعة العرقية والإثنية وكيف يتصرف الفرد لكونه عضوا فيها. فوجدت أن المراهق بمرحلة معينة وفي البداية يكون مشتت ولا يوجد وعي لكونه فرد ينتمي لمجموعة معينة، فخلال المرحلة الأولى يستدخل المراهق مفاهيم سلبية من الآخر (جماعة الأغلبية) عن المجموعة التي ينتمي لها(ما يقوله الآخرون والمجتمع عن جماعته)، فيتشكل لدى الفرد تجربة تدخله بعملية استكشاف للوصول لماهية ومعنى وجوده في هذه المجموعة، حتى يصل لمرحلة تحقيق الهوية. فإذا لم يتم الوصول للأزمة، يصل الفرد لهوية مشتتة وعدم انتماء، وهذه الأزمة قد تكون مستدخلة من الأهل أو من الخارج (Phinney ,2007).

هذا الطرح الذي جاءت به فيني حول مفهوم الهوية الإثنية، يرى بأن الهوية الإثنية تمثل أبنية متعددة تشتمل عدداً من الأبعاد. هذه الأبعاد تسعَ لأن تكون مترابطة بشكل إيجابي. كما أن الهوية العرقية ديناميكية، متغيرة طوال الوقت، فالسياق يفهم مع المرجع لتشكيلها وتقبلها والعديد من الأبحاث في الهوية العرقية استندت لدراسات هوية الجماعة بواسطة الأخصائيين النفسيين الاجتماعيين. ومن هنا، فالهوية العرقية تعد جانباً من الهوية الاجتماعية التي طرحها (Tajfel, 1981)، مثل الجزء من المفهوم الفردي للذات والذي ينبثق عن معرفة الفرد لعضويته في الجماعة الاجتماعية مع المعنى والأهمية القيمية والعاطفية المتصلة بهذه العضوية (Phinney, 2007; Mackie, 2000). وحتى يتم فهم الهوية العرقية، فقد عرض (Ashmore et all 2004) الأجزاء الرئيسية للجماعة والتي تشكل وتزود بالإطار لفهم الهوية العرقية, والتي تشكل تقاطعاً مع ما جاءت به فيني في دراستها للأقليات العرقية والإثنية والتي تتمثل ب:

أولاً: **تصنيف الذات**: والتي تعرف بعضوية شخص ضمن جماعة اجتماعية معينة، حتى يكون عنصر فاعل في الهوية الاجتماعية. وقد طور (Turner, 1984) نظرية تصنيف الذات من نظرية الهوية الاجتماعية في منتصف الثمانينات والتي تعكس التحول من التأكيد على العلاقات بين الجماعات والتغير الاجتماعي إلى التأكيد على العمليات الأساسية للجماعة والطبيعة السيكولوجية لعضوية الجماعة، حيث أن الأفراد يشعرون بعضويتهم للجماعة عند إدراك أوجه التشابه بينهم وبين أفراد آخرين، كما يشعرون

بعضويتهم للجماعة عند إدراك أوجه الاختلاف بينهم وبين الآخرين المختلفين عنهم (زايد 2006، عن Turner 1984). وغالباً يكون من الضروري تصنيف الأفراد بواسطة الهوية الإثنية أو العرقية لدراسة الاختلافات داخل الجماعة (Phinney, 2009)، فالحافز الأولي لتأليف النظريات المقدمة كان بواسطة الأبحاث التجريبية للسلوك داخل الجماعة والتجارب المخبرية والتي تقوم على نزعة تفضيل الجماعة الداخلية على الجماعة الخارجية في التقييم والسلوك، فالإدراك المجرد للانتماء لجماعتين متحيزتين والتي تمثل التصنيف الاجتماعي لكل جزء كفيل لشن التمييز البين جماعي والذي يفضل الجماعة الداخلية على الجماعة الخارجية (Worchel & Austin 1986 عن، Turner & Brown 1981-1982).

ثانياً: **الالتزام والارتباط أو الإحساس بالانتماء**: والتي تشكل إحدى أهم العناصر للهوية العرقية. والارتباط أو الالتزام الفعال تم تضمينه بواسطة Ashmore كمفتاح لعناصر الهوية الجماعية. ففكرة الالتزام قائمة على استخدام الهوية العرقية في لغة كل شخص(Phinney 2007، عن Ashmore 2004).

ثالثاً: **البحث**: والذي يعرف كبحث عن المعلومات ذات العلاقة والتجارب بإثنية الشخص وهذا ما لم يناقشه Ashmore لكنها مهمة لتشكيل الهوية الإثنية. والبحث يمكن أن يتضمن مدى واسع من النشاطات كالقراءة والحديث مع الناس وتعلم الإجراءات الثقافية ومتابعة الأحداث الثقافية. بالرغم من كون البحث مهم في المراهقة، إلا أنه يستمر طوال الوقت أيضاً وهذا يعتمد بالأساس على تجارب الأفراد (Phinney, 2007).

رابعاً: **المشاركة السلوكية" السلوك الإثني**": تم تضمين السلوك الإثني في العديد من مقاييس الهوية والممارسات الإثنية والتفاعلات الاجتماعية التي ضمنت في النموذج الأصلي للهويات. فمقاييس الهوية الإثنية طورت للجماعات المحددة والتي بشكل عام تتضمن السلوكيات مثل تحدث اللغة والعلاقات مع الأفراد في المجموعة الواحدة. فالسلوكيات هي أفعال يمكن أن تعبر عن الهوية وهي بشكل عام ذات علاقة بجوانب من الهوية العرقية، لكن الفرق يكمن في أن الهوية العرقية هي بناء داخلي يمكن أن يخرج دون السلوك(Phinney, 2007).

خامساً: **التقييم والاتجاهات داخل الجماعة**: إن الإحساس القوي بالانتماء للمجموعة يبدو لتضمين الشعور بالراحة مع عرقية وإثنية الشخص وامتلاك شعور إيجابي حول العضوية للجماعة. فعنصر التقدير الخاص للمجموعة يستخدم ليعكس اتجاهات إيجابية داخل المجموعة، حيث أن الاتجاهات الإيجابية حول مجموعة

الشخص والشخص كعضو في مجموعة تعد مهمة؛ لأن الأعضاء لجماعات الأقلية هي مجال وموضوع للتمييز والتي يمكن أن تؤدي لاتجاهات سلبية داخل المجموعة(Phinney 2007، عن Tajfel 1978). عمليا، كل الأقليات الإثنية تشكل موضوعاً للتمييز واتجاهات سلبية داخل المجموعة كالرغبة للانضمام للجماعة المسيطرة (Phinney 2007). وفعليا، أبناء الأقليات غالبا يلجأون لاستدخال التقييم الإيجابي الواسع لأنفسهم كشيء ثانوي أو من الطبقة الثانية وعقدة النقص المجمع عليها يتم إعادة إنتاجها كنقص للذات (Worchel &Austin 1986، عنTajfel 1978). لكن، فيما بعد، بدأت الجماعات التابعة تكون هوية إيجابية لذاتها، وهذا البناء للهوية الإيجابية غالباً مصحوب بتنافس جديد ضد المواضيع السياسية والاقتصادية (Worchel &Austin 1986، عنTajfel 1978).

سادساً: **القيم والمعتقدات**: العديد من مقاييس الهوية الإثنية تم تطويرها لجماعات محددة وتضمنت قيم ومعتقدات خاصة لهذه الجماعة. فالتقدير للقيم والمعتقدات يتطلب استخدام القناعة التي تختلف خلال الجماعات، فالقيم مؤشرات لارتباط الشخص بالمجموعة لكنها محددة، فليس بالضرورة أن يكون داخل المجموعة إجماع على القيم والمعتقدات (Phinney, 2007).

سابعاً: **أهمية العضوية**: هناك تفاوت في أهمية الانتماء لهوية إثنية لدى الأفراد والجماعات. مع الأقلية الإثنية، الأعضاء يعزون الأهمية العظمى لإثنيتهم أكثر من الغالبية المسيطرة، كما تتغير أهمية الهوية الإثنية خلال الوقت وثباتها يتعلق حسب الأفراد وتحقيق الهوية الإثنية لهويتهم مقارنة بالأشخاص الذين يفكرون بشكل أقل حول القضايا التي لا تعمل التزاماً واضحاً (المصدر السابق).

ثامناً: **الهوية الإثنية وعلاقتها بالهوية الوطنية**: حتى يتم فهم الهوية الإثنية بشكلٍ كاملٍ، لا بد من إدراكها بعلاقتها مع غيرها من الهويات لأكثر الجماعات أقلية، بمعنى فهم هويتهم كجزء من هويتهم الثقافية (Phinney, 2007). بمعنى، أن شعور الأفراد بقيمة وجودهم كأعضاء في الهوية الإثنية التي تعبر عنهم، تشكل مركباً أساسياً لوجودهم ضمن ثقافة هذه الهوية ومقيمها ومبادئها والنزوع إلى تمثل هذه القيم واستدخالها كقيمة معنوية لوجودهم في هذه الهوية " الإثنية"، بمعنى رمزية هذه الهوية والتي تشكل الثقافة إحدها والتي تعمل على إعطائها صفة مميزة دون غيرها من الجماعات الأخرى.

لعل ما ذكر سابقاً في كون أهمية الهوية الإثنية تتغير خلال الوقت، يعيدنا إلى أحد أهم المفاهيم المرتبطة بالهوية الاجتماعية. فالتواتر السلوكي والاجتماعي مرتبط بالتواصل البين شخصي والبين جماعي، حيث أن هذا البعد يؤسس لجزئين هما، الحراك الاجتماعي والتغيير الاجتماعي. فالاعتقاد حول الحراك

الاجتماعي قائم على الافتراض العام بأن المجتمع حيث يعيش الأفراد هو مجتمع مرن. الأمر الذي يعني أنه إذا لم يكن الأفراد مرتاحين لأي سبب من الأسباب لعضويتهم في جماعتهم، بإمكانهم التحرك بشكل فردي لجماعة أخرى تعطيهم الشعور بالراحة. وبالنسبة لتوجه التغيير الاجتماعي والذي يعني أن طبيعة وبناء العلاقات بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع منظم بواسطة مطابقة واضحة تجعله سهلاً وممكناً أو صعباً بالنسبة للأفراد الذين يشعرون بعدم الرضا عن انتمائهم لجماعة موصومة مثلاً، حيث أن الحدود ما بين الجماعات تكون واضحة ومغلقة، حيث يكون من الصعب الانتقال من جماعة إلى جماعة أخرى مثل العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي ...الخ. فالسمة الرئيسية للسلوك الاجتماعي أو العلاقة الاجتماعية بهذا التوجه أن الأفراد لن يتفاعلوا كأفراد على أساس سماتهم الفردية أو علاقاتهم الشخصية، إنما على أساس كونهم أعضاء في جماعتهم بالاعتماد على تعريف علاقاتهم مع الأعضاء في الجماعات الأخرى (Worchel & Austin 1986، عن Tajfel 1970-1971).

وبما أن الجماعة تقوم على الاعتماد المتبادل والتفاعلات بين الأعضاء، فالهوية الاجتماعية والتي تعني أنها:" ذلك الجزء من المفهوم الذاتي للفرد، النابع من وعيه لكونه عضواً في جماعة أو جماعات مضافة إليه الاعتبارات القيمية والعاطفية التي تحال إلى تلك العلاقة" (Tajfel, 1981, p: 50)، تقوم على عدة افتراضات:

أولاً: الأفراد يناضلون للحفاظ على تقديرهم لذاتهم، فهم يناضلون لمفهوم إيجابي للذات.

ثانياً: الجماعات الاجتماعية أو التصنيفات والعضوية مرتبطة بتقييم العلاقات السلبية أو الإيجابية، فالهوية الاجتماعية قد تكون سلبية أو إيجابية بالنسبة للتقييم.

ثالثاً: التقييم لجماعة شخص محدد بالجماعات الخاصة الأخرى خلال المقارنات الاجتماعية للقيم. حيث يكون هنا حاجة من قبل الأفراد إلى تشكيل هوية اجتماعية إيجابية، كونها تؤدي إلى تقدير إيجابي للذات عند الفرد (Worchel & Austin 1986، عن Tajfel 1975 & Turner 1978).

هناك مبادئ نظرية ذات علاقة بها أن الأفراد يناضلون لتحقيق أو الحفاظ على هوية اجتماعية إيجابية. الهوية الاجتماعية الإيجابية مؤسسة لمدى واسع من المقارنات المفضلة التي يمكن أن تحدث بين الجماعة الداخلية وبعض الجماعات الخارجية ذات العلاقة، حيث أن الجماعة الداخلية يجب أن تدرك كمميزة بشكل إيجابي عن الجماعة الخارجية، وعندما تكون الهوية الاجتماعية على نحو غير مرضٍ، فالأفراد يناضلون لمغادرة جماعتهم والانضمام لجماعة أخرى تمكنهم من اكتساب معنى أفضل لوجودهم، وبذلك يكون هناك

تنوع في ردات الفعل لهوية اجتماعية سلبية، كما ذكر سابقاً تؤدي إما إلى الحراك الاجتماعي بمعنى الانتقال من الحالة المنخفضة إلى الحالة المرتفعة للجماعة أو التغيير الاجتماعي، فقد يبحث أعضاء المجموعة عن تميز إيجابي لداخل المجموعة، بواسطة إيجاد أو تحسين للأوضاع المقارنة، من خلال مقارنة الجماعة الداخلية والخارجية على بعض الأبعاد الجديدة، تغيير القيم المصممة لتفسير وعزو للمجموعات. هذه المقارنات التي تكون سلبية حالياً تدرك كأنها إيجابية (black is beautiful)، تغيير الجماعة الخارجية أو اختيارها، حسبما تكون الجماعة الداخلية مقارنة أو المنافسة الاجتماعية، من خلال قيام الأفراد بالبحث عن وضع جيد خلال المنافسة مع الجماعة الخارجية، فقد يحاولون استعادة الأوضاع ذات العلاقة بالجماعة الداخلية والخارجية (Worchel & Austin 1986، عن Tajfel 1975 & Turner 1978).

الهوية الإثنية مثلها مثل الهوية الشخصية تحال للإحساس بالذات، لكنها تختلف في ذلك؛ فهي تتضمن مشاركة الإحساس بالهوية مع الآخرين الذين ينتمون لنفس الجماعة الإثنية. والهوية الإثنية أيضا مساهم مهم للتطور الفردي؛ فالأفراد يشتقون الاتجاهات الإيجابية تجاه الذات من الانتماء للمجموعة التي تعني لهم. وعلى عكس الهوية الشخصية، الإثنية لا تختار بواسطة الأفراد، لكنها توجد مع الولادة أو تورث من شخص لآخر على أساس الخلفية الإثنية. لكن مع ذلك، فالأفراد يختارون الطرق للتعامل مع تصنيفهم الإثني والعرقي الموروث والمعاني لتقدير عضويتهم في الجماعة، فعملية تشكيل الهوية الإثنية تتضمن البناء مع الوقت لإحساس الشخص بالذات وكعضو في المجموعة واتجاهات الشخص والفهم المرتبط بعضوية الجماعة (Phinney, 2007).

لقد حيث الدراسات بأن هناك علاقة إيجابية بين المراحل المتقدمة من تطور الهوية الإثنية وبين التقدير الذاتي والتوافق النفسي من جهة أخرى، فالأشخاص الذين وصلوا لمراحل متقدمة من مراحل تطور هويتهم الإثنية، ضلعوا في نشاطات ثقافية سياسية تعبر عن مضمون هويتهم وثقافتهم الإثنية (Phinney, 1989, 1995; مكاوي، 2002)

هذا الأمر، يؤدي لزيادة وتقوية الإحساس الفردي بهذه الهوية، واعتبارها جزء من تعريف الفرد لذاته. وهذا بدوره، يحمي الأفراد المنتمين لهذه الهوية ولهذه المجموعة من التمييز والاضطهاد على المستوى الجماعي. كما وجد (Simon, 2004; Mossakowski, 2003)، أن الهوية الإثنية تعمل كمصدر للتكيف (Coping)، ويكون الالتزام بها بمثابة عامل يدفع نحو التكيف الذي يمنع الشعور بالتوتر الناجم عن اضطهاد المجموعات الأخرى للأفراد الموجودين ضمن المجموعة الإثنية، كما وأنها تعمل على منع

استدخال الأفكار النمطية السلبية تجاه المجموعة التي ينتمون لها ومنع استدخالها وانعكاسها على مفهوم الأفراد لذواتهم. ولعل هذا ما يوضحه المكون الثامن من مكونات الهوية الإثنية، وهو علاقة الهوية الإثنية بالهوية الوطنية، حيث تدرك بعلاقتها مع الهويات الأخرى لأكثر أعضاء الجماعات أقلية، بحيث تشكل الهوية الإثنية جزء من الهوية الثقافية للأفراد. كما أن الأشخاص الذين كانوا نشيطين وضليعين في نشاطات سياسية وثقافية تعبر عن مضمون وفحوى هويتهم وثقافتهم الإثنية، كانوا قد وصلوا لمراحل متقدمة من تطور هويتهم الإثنية. الأمر الذي يفسر بوضوح كيفية مواجهة الأقليات لحالات التمييز العنصري والاضطهاد التي لاقوها على يد الأغلبية في المناطق المختلفة كجنوب إفريقيا والأقليات السود في أمريكا (Phinney, 2007). حيث أن الوعي لهويتهم الإثنية شكل لديهم حصانة ومناعة نفسية ضد أشكال التمييز والاضطهاد التي كانت تمارس ضدهم. وبذلك، يكون الأفراد قد استدخلوا مفهوم هويتهم الإثنية وغدت تشكل جزءاً أساسياً من مفهومهم لذاتهم، فتكون قيمة الفرد وتقديره لذاته جزء لا يتجزأ من قيمة مجموعته وتقديره لها وافتخاره بانتمائه لهذه المجموعة.

من المهم هنا أن نعرض توضيحاً لمفهومين سيكولوجيين أساسيين، وهما: التكيف (Coping) والتأقلم (Adaptation)، حيث أن مفهوم التكيف (Coping)، يقوم على فكرة أن الشخص الذي يوجد في ظل وضعية تهدد توافقه النفسي وتعمل على التمييز ضده، فإنه يعمل على مقاومة وتحدي هذه الوضعية ويغير في البيئة التي تضطهده للوصول لحالة من الجلد يستعيد معها حالة توافقه النفسي (وهذا المفهموم ما جرى استخدامه لأغراض الدراسة الحالية). أما المفهوم الآخر التأقلم (Adaptation)، فإنه يقوم على فكرة أن الشخص إذا تواجد في ظروف تهدد توافقه النفسي، فإنه لا يغير في البيئة التي تسبب له حالة الاضطهاد، وإنما يعمد إلى ملاءمته للوضع ولهذه البيئة ولا يتحداها، من خلال تفالعه مع معطياتها على نحو لا يدخله في حالة من الصراع معها.

إن التمييز ضد جماعات معينة كالأقليات الإثنية، يقوم على فكرة "حرص أفراد جماعة الأغلبية على منع أفراد جماعات الأقلية من الحصول على الفرص نفسها التي يحصلون عليها باعتبارهم أعضاء في الأغلبية. أو بمعنى آخر، هو سلوك سلبي يصعب تبريره تجاه جماعة أو تجاه أعضاء هذه الجماعة" (زايد 2006 عن، Myers 1993,1996، ص74). حيث يهدف هذا السلوك إلى حصر وإنكار الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو أي فرص أخرى عن أفراد بعينهم أو جماعات من الناس بالرغم من أحقيتهم في المساواة بينهم وبين الآخرين (زايد 2006، عن Bergmann 1994). هذا يجعلنا في نطاق الحديث عن الهوية الاجتماعية نتطرق إلى ما مفهوم الحرمان النسبي (Relative Deprivation)؛ القائم

على إدراك الأشخاص لوجود حالة من التضارب بين توقعاتهم القيمية وقدراتهم على تحقيق هذه التوقعات. وكمحصلة لذلك، يقوم الناس بالتمرد على ظروفهم عندما يشعرون بكونهم محرومين بالنسبة لأشخاص أو جماعات خارجية. وبالتالي، يشكل المقارنة مع الآخر والاقتناع بحق الفرد في الحصول على نفس الامتيازات التي يتمتع بها الآخر هو العامل الأساسي للحرمان النسبي، وقد يكون الحرمان النسبي على المستوى الفردي عند مقارنة الأفراد وضعهم الشخصي بوضع آخرين من نفس الجماعة التي ينتمون إليها وعلى المستوى الجماعي؛ عند شعور الأفراد أن جماعتهم الداخلية محرومة مقارنة بجماعات خارجية ذات علاقة. وبذلك، فإن هذا المفهوم يمر في مراحل ثلاث:(المستوى العقلي؛ إدراك حالة الحرمان، المستوى الانفعالي؛ الشعور المترتب على هذا الحرمان وعلى مستوى الفعل أو السلوك؛ والذي يحرك باتجاه المنافسة). وبالتالي، فإن قوة وجود الهوية الاجتماعية شرط أساسي لإدراك حالة الحرمان النسبي الجماعي. ونظرية الحرمان النسبي تعد نظرية وجدانية تذهب إلى أن المشاعر الوجدانية للوجود المليء بالحرمان تكون مصدرا للعداء بين الجماعات، خاصة عندما يصل الأفراد لمرحلة يشعرون بحالة من الحرمان النسبي من جانب الآخرين، فيعمدون للتعبير عن استيائهم في شكل خصومة جماعية صريحة، هذا يتعلق بالحديث عن الحرمان النسبي على المستوى الجماعي(زايد 2006 عن، Sears et all 1991).

إن العديد من الدراسات بينت أن الصراع يظهر بشكل واضح لدى الجماعات المحرومة اقتصاديا، حيث أن الفئات الدنيا من الطبقات المتوسطة والتي تعد أكثر الفئات الاجتماعية إحساساً بالحرمان في الدول الرأسمالية وأحيانا كثيرة الدول النامية هي مخزن هذه الأحاسيس الجارفة من الصراعات والنزعة للعنف والعداء، وكما تشكل هذه الفئات مستقر مشاعر التعصب العرقي(زايد، 2006).

من خلال ما عرض سابقاً حول مفهوم الهوية الإثنية، ودراسة (Phinney,1989) للأقليات، فقد لاحظنا كيف يساهم الانتماء للمجموعة الإثنية في تخفيف حدة الاضطهاد الذي يمارس ضدها كالسود مثلاً في أمريكا. وكلما زاد الشعور بأهمية الجماعة والانتماء لها، خفف ذلك من الآثار السلبية المترتبة على اضطهاد هذه الجماعات، حيث تبدأ الأقليات والجماعات المضطَهدة في حالة الصراع بين الجماعي القائم على التوزيع الغير عادل للمصادر. الأمر الذي يؤدي إلى أن الجماعات التابعة والأقليات ترفض سيطرة الجماعات الأخرى وتبدأ العمل باتجاه تطوير هوية إيجابية للذات. والجماعة المسيطرة قد تلجأ إلى استخدام وسائل مختلفة لتحافظ على وضعها وخلق مزيد من الاختلاف. لكن الانتماء لعضوية جماعة والشعور بتميزها، والبدء ببناء هوية إيجابية نابعة من الشعور بالرضا للانتماء لهذه الجماعة، يخفف من حدة الآثار

السلبية الناتجة عن اضطهاد هذه الجماعة. وبالتالي، إدراك القيم الإيجابية التي تجمع كل الأفراد المنتمين لهذه المجموعة. فإذا كان الحال بالنسبة للأقليات يقوم على هذه الوتيرة من الانتماء لهوية معينة، فما حال الجماعات الأخرى المضطَهدة في سياقات أخرى من ملامح الاضطهاد؟ كالأفراد الذين يتم اضطهادهم في بيئة الحرب والمعرضين لأنواع شتى من الظلم والحرمان والعدوان. ما الذي يدفع تلك الجماعات للصمود في وجه كل أشكال العدوان والاضطهاد؟

الهوية الفلسطينية تشكلت كمحصلة لعملية حضارية تاريخية طويلة ولم يكن تشكلها كردة فعل على المشروع الصهيوني؛ فهي لا تقتصرعلى العامل السياسي، إنما تأخذ أبعادا ومقومات ثقافية واجتماعية وسيكولوجية وقيمية مختلفة. كما أنها ترتبط بالطريقة التي تعرف بها المجموعة نفسها، إضافة للكيفية التي يعرفها الآخرون (طه، 2008).

فالفلسطيني فلسطيني لأن وطنه يختلف عن وطن الآخرين، فهو يدرك أهداف هويته، هو يعرف أنه فقد وطنه لوجود آخر اغتصبه بقوة السلاح (من موقع alzaytouna، في مقال بعنوان الهوية الفلسطينية في عصر العولمة، لغسان سلامة، والمحمل بتاريخ 4\3\2011). فوعي الضحية بأسباب اضطهادها، يؤدي لنقل طاقتها من مستوى الانفعال الذي يكون فيه التفكير محدود، إلى مستوى عقلاني يدفع بالعمل التحرري إلى الأمام. فالهوية تتكون بفعل التجربة. فالفلسطيني الواعي لهويته، يستطيع إدراك الشروط التي ساهمت في إعطائه هوية تختلف عن غيرها ويعمل في سبيل تحريرها من الوجوه السلبية والارتقاء بها لحالات أعلى. فالفلسطيني، هو الذي لا ينتمي إلى فلسطين بالمعنى الجغرافي، إنما إلى قضيتها الفلسطينية، من حيث كونها قضية وطنية- سياسية، بالمعنى المجازي. وفلسطين بمعناها الفعلي، تتمثل في تجربة الفلسطينيين الموزعة على الشتات والمنفى والصبر والكبرياء والتضحية (دراج، 2008).

إن الواقع السياسي للاحتلال، يضفي نوعا من التعامل الخاص ما بين الفرد والبيئة التي يوجد في إطارها؛ فالأداء الوظيفي النفسي للفرد يعتمد على الأحداث البيئية بدرجة كبيرة والفرد النشط يبحث باستمرار عن معلومات في بيئته وفحص هذه المعلومات، للعمل على إحداث تأثير في بيئته. وعلى أساس من ذلك، يعمل على تعديل استراتيجياته في التعامل للتفاعل مع بيئته (بوناماكي، 1988).

ولعل إدراك الفلسطيني لماهية هذه الهوية، قد يكون عاملا في تحقيق حالة من التوافق النفسي والجلد في أعقاب تعرضه المستمر لأشكال مختلفة من العدوان العسكري الإسرائيلي الذي يضرب مقومات الصحة والمناعة النفسية لديه. فالواقع الفلسطيني والذي توالت عليه احتلالات متعددة من وصاية وانتداب

واحتلال، لا يزال أفراده يعيشون تبعيات الحرب منذ بداية الاستيطان حتى اللحظة وما يمارس ضدهم من اجتياحات واغتيالات واعتقالات.

ما الذي يدفع هكذا شعب للتصدي لكل هذه الأشكال المختلفة للعدوان؟ ما الذي يساهم في إعادة توافقهم النفسي بعد التعرض للعدوان؟ كيف يستدخل من هو في بيئة الحرب فكرة الاعتداء عليه؟ ما الذي يحصنه نفسياً تجاه الآثار السلبية المترتبة على الصدمات التي يتعرض لها؟ هذه الفكرة، وهذا التساؤل شكل الأرضية التي استندت عليها لمعرفة ما الذي يقف وراء صمود الأفراد في المجتمع الفلسطيني وهل الانتماء لهوية معينة تجمع كل الأفراد المعرضين لنفس الاضطهاد يخفف من حدة الآثار النفسية للصدمات الناتجة عن الحروب أم لا؟

الصدمة النفسية الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري:

إن الحروب تحمل الألم والموت والمعاناة، حيث أن الأثر النفسي الذي يترك على الأفراد الذين عاصروا الحروب وعايشوا الرعب والقلق وفقد الأعزاء وهدم البيوت، يظل أثره في النفس البشرية طويلاً. فالتدمير النفسي هو السلاح الأكثر فتكاً بالتوزان النفسي للمدنيين، لا سيما الأطفال، فالكبار يصنعون الحروب ويقع ضحيتها الصغار. والحروب لا تحمل الأذى النفسي فقط، إنما أيضا تحمل العجز والأذى الجسدي الذي يستهدف طاقات المجتمع ويحول فئاته من منتجين إلى معتمدين على غيرهم (Martz, 2010).

مصطلح الصدمة يستخدم للتعبير عن التأثير النفسي للحدث الصادم، بحيث يشكل حالة من الضغط النفسي تتجاوز قدرة الإنسان على التحمل والرجوع لحالة التوازن الدائم بعدها (Worthington & Aten 2010)، فأكثر الصدمات أثرا على حياة الإنسان هو ذلك النوع من الصدمات الذي يهدد الحياة بالخطر أو الإصابات الجسدية والمفآجات التي تجعل الإنسان في مواجهة الخوف من الموت والإبادة والإيذاء والألم والخسارة (Solomon, Gerrity & Muff, 1992 ; Solomon & Ohry, 2010). فالصدمات التي يتعرض لها الأشخاص بفعل أناس آخرين، تكون أقسى مما قد يتعرضون له نتيجة الكوراث الطبيعية، وأكثرها رسوخا في الذاكرة (Terr, Lenore, 1994). كما يزداد الأمر صعوبة لدى تكرار الصدمات في فترات متقاربة وأحيانا قد تؤدي هذه الأحداث الصادمة إلى الشعور بالعار؛ لما يترتب عليها من نتائج تؤثر في طبيعة حياة الأفراد الذين يتعرضون لها (Greenstone & Leviton, 1993;. Vliet, 2010).

وعند النظر لفئة الأطفال في بيئة الحرب، تزداد الأمور صعوبة بالنسبة لهم؛ نظرا لأنه من الصعب على الأطفال في كثير من الأحيان التعبير عن شعورهم أو الحالة النفسية التي يمرون بها، فيختزلها العقل

وتؤدي لمشاكل نفسية عميقة لا سيما إذا لم يتمكن الأهل أو البيئة المحيطة بهم من احتواء هذه الحالات ومساعدة الأطفال على تجاوزها (Gilliland & James, 1997). فوضع الحرب ليس بالوضع الطبيعي، لكن الوضع الطبيعي أن يكون لدى الشخص المتطلبات الأساسية والاستقرار والأمن. لكن التساؤل يبقى يدور في دائرة هل يدرك الطفل أو الشخص في بيئة الحرب أن العنف السياسي موجه للجميع، أم أنه موجه إليه كشخص بعينه؟؟

تشكل الصدمة (Trauma)، رد فعل طبيعي لحدث غير طبيعي، حيث يمر الإنسان في حياته في أزمات والتي تكون نتيجة ظرف تفاقم مؤخراً أو حدث مفاجئ غير اعتيادي أدى لقهر قدرة الإنسان على مزاولة نساطه المعتاد وحال دون استئنافه لدوره المتوقع منه أو أدى لعدم قدرته على القيام بمهامه بالجودة المعتادة (Penk & Robinowitz, 1987). فالصدمة عادة تشير لحوادث شديدة أو عنيفة مهددة للحياة، حيث تحتاج هذه الحوادث لمجهود قوي لمواجهتها فالحدث الغير عادي يهاجم الإنسان ويخترق دفاعاته النفسية. الأمر الذي يؤدي لإحداث تغيرات في الشخصية أو أحيانا مرض عضوي، إذا لم يتم التحكم فيه والتعامل معه بسرعة وفعالية. وتؤدي الصدمة لنشأة الخوف العميق والعجز والرعب؛ كونها حدث خارجي فجائي وغير متوقع يتسم بالحدة ويفجر الكيان الإنساني ويهدد حياته. حيث أن الصدمة تؤدي لعدم الشعور بالأمان (Eide. H, 2010).

لذلك، فالأحداث والبيئة الضاغطة، يمكن لهما أن يؤثرا في سلامة الفرد وأدائه النفسي، فإذا كانت الضغوط قاسية أو طويلة الأمد، يمكن لها أن تؤدي لحالة من التدهور في الصحة الجسمية والنفسية من خلال الاستجابة للضغط النفسي (Levi, 1973). وعدم التوازن يحدث بسبب المطالب البيئية أو عدم كفاية الموارد الذاتية للفرد للرد على هذه المطالب التي تؤثر في حالة التوازن والتوافق النفسي للأفراد ضمن هذه الظروف (بوناماكي، 1988).

وفيما يتعلق بالتجارب الصادمة، فإنها تشمل الأحداث الصادمة الخطيرة والمربكة والمفاجئة وتتسم بقوتها الشديدة أو المتطرفة وتسبب الخوف والقلق والانسحاب وتختلف في ديمومتها من حادة لمزمنة ويمكن أن تؤثر في شخص بمفرده كالتعرض للعنف أو المجتمع ككل كالزلازل والأعاصير والاجتياحات والحروب. فاضطراب ما بعد الصدمة PTSD، ذكرته العديد من الدراسات والأعراض التي تدلل عليه؛ كإعادة الحدث الصادم من خلال الأحلام والكوابيس (Valli, 2006) واسترجاع الذكريات (المشاعر، الأماكن)، تقليل الاهتمام بالنشاطات العادية، العزلة، تغيير الاهتمام بالمستقبل، صعوبة التركيز وغيرها من الأعراض.

وهذا بدوره يشكل المحور الذي سأنطلق منه هنا في مراجعة ما ذكرته الدراسات المختلفة والأدبيات حول هذا المفهوم وكيفية التعاطي معه عند دراسة المجتمعات المعرضة للاضطهاد في بيئة الحرب.

يتكون مقياس الـــ PTSD؛ (Post Trumatic Stress Dissorder) والذي يستخدم لقياس تأثير الخبرات الصادمة من (17) بند والتي تماثل الصيغة التشخيصية الرابعة للطب النفسي الأمريكية ويتم تقسيم بنود المقياس إلى ثلاثة مقاييس فرعية وهي:

أولاً: استعادة الخبرة الصادمة وتشمل البنود " 1. 2. 3. 4. 17".

ثانياً: تجنب الخبرة الصادمة وتشمل البنود " 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11".

ثالثاً: الاستثارة وتشمل البنود " 12. 13. 14. 15. 16".

ويتم حساب النقاط على مقياس مكون من خمس نقاط من " صفر- أربعة"، ويكون سؤال المفحوص عن الأعراض في الأسبوع المنصرم من التعرض للحدث الصادم، ويكون مجموع الدرجات للمقياس "153" نقطة.

أما فيما يتعلق بتشخيص الحالات التي تعاني من اضطراب ما بعد الصدمة، فيكون من خلال حساب عرض من أعراض استعادة الخبرة الصادمة، ثلاثة من أعراض التجنب للحدث الصادم وعرض من أعراض الاستثارة (DSM IV).

بغض النظر عن كون مقياس الـــPTSD، مقياس من المفترض أنه معياري عالمي موضوعي، يمكن تطبيقه دون تحفظ أو تعديل على كل البشر مهما كانت ثقافتهم وانتماءاتهم ولغتهم وتاريخ حياتهم. لكنه مقياس ظهر في سياق اجتماعي محدد، حيث أن مقياس الـــ PTSD هو مقياس أمريكي بحت ولا يمكن فصل منهاجه ومضمونه ونوعية نتائجه عن سياق المرحلة التاريخية التي نشأ خلالها في تطور الثقافة الغربية الأمريكية. فالـــ PTSD جاء وليدا لفترة ما بعد الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام. تم تطوير هذا المقايس كجهاز تشخيص معترف به، يتم من خلاله منح الجنود العائدين من فيتنام شهادة طبية بالمرض والعجز النفسي عن العمل والاعتناء بأنفسهم وعائلاتهم، وذلك يؤهلهم للتعويض المادي مدى الحياة؛ لتغطية تكاليف إعالتهم ومصاريف العلاج النفسي المكثف لعدة سنوات. الأمر الذي أدى إلى أن هذا المقياس قد حول الجنود العائدين من حرب فيتنام من أبطال في عيون البعض ووحوش ومجرمي حرب في عيون البعض الآخر إلى ضحايا للصدمات النفسية الناتجة من طبيعة الحرب

التي أدخلتهم فيها القيادة السياسية العسكرية الأمريكية. ذلك يعد من أهم ما يميز طبيعة مقياس الـــ PTSD ونتائجه، في كونه يحول الناس من مكافحين لضحايا ومن أبطال لمرضى عاجزين بحاجة للدعم والعلاج والعناية ومن فكرة تكيف فردي فعال مع الصدمات لبؤرة عقد ومشاكل لا يتم التغلب عليها إلا من خلال اللجوء لعيادات الأطباء والمختصين النفسيين. كما غدا مقياساً ووسيلة قانونية لتحويل مجرمي الحرب إلى ضحايا. وقد استخدم للدفاع عن جرائم الحرب ومنفذيها في مناطق كجنوب إفريقيا والبوسنة ودول البلقان، فهو شهادة طبية قانونية تثبت أن جرائمهم المتعمدة ما هي إلا أعراض لمرض غير مسؤولين عنه (كناعنة ونتلاند، 2003).

هناك الكثير من المآخذ والانتقادات على مقياس الـــPTSD ؛ فقد تطور هذا المفهوم خارج الاحتياج لفهم الآثار التي ترتبت على الجنود الأمريكان الذين قاتلوا وعادوا لبلادهم. وفي الوقت ذاته، دعم متخصصو الصحة النفسية استخدامه كتصنيف مشخص لعلاج الجنود، للحصول على الخدمات النفسية والتعلم عن الآثار المدمرة للحرب على فاعلية الأفراد(Hernandez, 2002، عن Hermin, 1992). كما أن أحداث العنف التي يسأل عنها في المقياس تختار بالاعتماد على معرفة الباحث المسبقة بجو العنف في موقع الدراسة. الأمر الذي يعني اختلاف أحداث العنف المدروسة من باحث لآخر حسب خلفيته ومدى اطلاعه على المصادر التي يأخذ منها معلوماته (كناعنة ونتلاند، 2003). وهذا التصنيف لا يتلاءم مع كافة ضحايا الحروب في كل العالم، حيث أن تصنيف خدمات الـــ PTSD تعد مساعدة للتشخيص مقارنة بوصف خبرات الضحايا النفسية (Hernandez, 2002، عنJanaff-Bulman, 1992).

وبالتالي، هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الثقافة والمجتمع الذي يجري فيه تطبيق المقياس؛ حيث أن طريقة التفاعل والتعاطي مع الأحداث الصادمة تختلف من مكان لآخر ومن ثقافة لأخرى. بالتالي، انطلاق هذا المقياس من افتراض أن جميع الأشخاص يستجيبون للحدث الصادم بنفس الطريقة هو أمر غير صحيح. وهذا بدوره ينتقد الفكرة التي يقوم عليها هذا المقياس في اعتباره عالمي وأنه من الممكن تطبيقه على جميع الأفراد، ضمن الظروف الصادمة والتي تحمل الطابع العدواني الذي من شأنه أن يؤثر في التوافق النفسي للأفراد ويؤثر على مدى فعاليتهم في التعاطي مع الأحداث والأشخاص حولهم بعد التعرض للحدث الصادم. إنما هو ادعاء بالعالمية وليس عالميا فعلا؛ فالثقافة تشكل مجمل المنظومات التي تقرر طريقة حياتنا في المجتمع. لذلك، عند التعاطي مع هذا الجانب، لا بد وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي والسياق الاجتماعي الذي يوجد في مداره الأفراد، كونهم يتأثرون به ويؤثرون فيه.

إن للثقافة عدة أبعاد، فهي لا تقتصر على مجموعة الأفكار، لكن لها تدخلها وجذورها في السلوك. الأمر الذي يجعلها تساهم في طريقة الحياة، فهي تشكل الطابع العام الذي ينطبع عليه شعب معين، كما تشكل المقومات التي يتم على أساسها التمييز لهذه الجماعة عن غيرها من الجماعات، بما تستند عليه من العقائد والقيم واللغة والمبادئ والسلوك والقوانين والتجارب المميزة لكل أمة عن غيرها. وبذلك، تشكل الثقافة كل مركب يحوي في ثناياه المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات. فعلى أساس مما ذكر سابقا، نرى أن الثقافة تتعلق بمجالات غير منظورة، فهي تتعلق بالقيم المشتركة التي تشكل دعائم الرغبة في الحياة لدى كل أمة، فينبثق منها تراث مشترك من حلقات الوصل المادية والروحية والتي تزدهر بها الأمة عبر الزمن، مما يشكل إرثا ثقافيا في الذاكرة الفردية والجماعية للشعوب وتقوم على أساسها مشاعر الانتماء والتضامن والهوية المميزة لها. الأمر الذي يجعل من الثقافة نتاج تاريخي مميز لكل مجتمع عن غيره ويتسم بالتعدد والتنوع والذي بتطور المجتمع وتقدمه، فإنه في السياق نفسه يملك هويته الخاصة التي تعطيه ملامح تميزه عن غيره، عبر مجموعة القيم والمبادئ والأفكار والسلوكيات واللغة والدين وطرق الحياة والنظرة للذات والآخر. وعلى أساس من ذلك، تتميز الثقافة بكونها ظاهرة إنسانية تعبر عن الإنسان وتشكل سياقا للتفاعل مع الآخرين، كما أنها تشكل إطارا لتفاعل الإنسان وعلاقته مع غيره من البشر(من موقع eqraa، في مقال بعنوان الثقافة العربية والثقافات الأخرى لعبد العزيز بن عثمان التويجري، والمحمل بتاريخ 12\10\2009).

فمقياس الـــ PTSD، لا يأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب وهذا ما يجعله غير فعال لكل الأنظمة والسياقات المختلفة، إنما يصلح للإطار الذي وجد فيه. فليس من المجدي الانطلاق من افتراض أنه يصلح لكل زمان ومكان ولكل الأشخاص حتى وإن كان القاسم المشترك بين الأفراد الذين يطبق عليهم هذا المقياس أنهم يعيشون ضمن ظروف تؤدي لحدوث ضرر في توافقهم النفسي. طريقة تفاعلهم وتكوين ردات الفعل على هذه الأحداث العنيفة تختلف من مكان لآخر، تبعا لخصوصية الثقافة والسياق الاجتماعي الذي يوجدون فيه. لذلك، فافتراض علم النفس أن أعراض PTSD هي واحدة بغض النظر عن الثقافة ليس صحيحاً، فالعلم بطبيعته ليس حيادياً، إنما ينبع من فكر وثقافة معينة. كذلك علم النفس، فهو نتج ضمن سياق ثقافي وفكري معين، لا يمكننا معه الجزم بأنه يصلح لكل المجتمعات. وبالتالي، لا يمكننا القول أن ما نشأ عنه من نظريات ومقاييس للتشخيص هي صالحة لكل المجتمعات، لأنها أيضا ناتجة من سياق ثقافي وفكري يختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات. خلق العلم يأتي بناء على الثقافة. لذلك، سيختلف من ثقافة لأخرى.

وتأكيدا على ما ذكر أعلاه، فإن دراسة (Elsass, 2001) تطرح نفس التوجه، حيث قامت هذه الباحثة بدراسة الأفراد في كولومبيا والبيرو بعد تعرضهم للأحداث الصادمة، لتشخيص اضطراب ما بعد الصدمة، حيث انطلقت هذه الدراسة من فكرة أن الذكريات المؤلمة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار السمات الفردية والجماعية للمجتمعات ودورها في تعريف الصدمة وإبداء ردات الفعل عليها. هذا الافتراض في هذا العمل استند على النقد الموجه لهذا المقياس في اعتباره مقياسا عالميا، مع تجاهل خصوصية الثقافة للسكان في هذه المناطق وتجاهل الأولويات لديهم، وكأن أعراض الـــ PTSD هي مجرد رد فعل بيولوجي على مشكلة جسمية وليس مرهونا بكل حالة على حدة. حيث أظهرت الدراسة أنه على الرغم من وجود بعض الأعراض التي أظهرها الأفراد بعد تعرضهم للحدث الصادم والتي تتفق مع ما هو مذكور في تشخيص الـــ PTSD، لكن كان هناك ظهور لأعراض أخرى غير مذكورة في هذا المقياس، مثل الشعور باحتراق الرأ أو أن أرواح الأفراد قد دمرت بواسطة من ماتوا، وهذا غير مذكور في أي تشخيص، كما أن أكثر الناس كانوا قد ذكروا بأن الفترات الصعبة في حياتهم قد سببت أعراض جسدية كالصداع والتعب الجسدي. لكن هناك قلة منهم من نظر لكون هذه الأعراض تستدعي التوجه للعلاج أو أن يعرض عليه أحد خدمات العلاج النفسي. وبالتالي، فإدراكهم لهذه الأعراض أنها لا تحتاج للتدخل وقت الأزمات.

وبالتالي، كيف يمكن لحالتنا النفسية أن تكون بمعزل عن السياق الثقافي الذي نوجد فيه وكيف يمكن لنا فهم نفسية الإنسان بمعزل عن المنظومة التي تشكل تفاعله مع كل ما يمثل ثقافته؟! وبالرغم من كون كافة البشرية تلتقي في بعض الجوانب والأمور المشتركة، كالجوانب البيولوجية والفسيولوجية منها. لكن هذا لا يحيد الاختلافات الثقافية التي تشكل صلب الموضوع، فكما أن التشابه مهم جدا بين مختلف الثقافات، فالاختلاف أيضا مهم ولا يجوز أن يعطى قيمة ثانوية وأن يتم تذويبه فقط للوصول لفكرة يتم الادعاء بموجبها أن ما نشأ في سياق معين صالح لكل الأنظمة والمجتمعات الأخرى.

وانطلاقاً مما يرتكز عليه المجال الإثنوسيكولوجي في دراسة الثقافات والشعوب، فالتشابه في التكوين النفسي للناس لا بد وأن يكتشف ولا يتم افتراضه مسبقاً، بحيث يتم اكتشافه من خلال الاختلاف. وهذا يأتي من خلال استخدام المناهج الكيفية التي تعطي الباحث الفرصة للدخول إلى المجتمع الذي يقوم بدراسته وفهمه عن قرب، بحيث يكون الهدف فهم الثقافة والتعمق قي رمزيتها وكيف تنعكس هذه الثقافة وفهم الناس لها على تعاطيها مع الحالات النفسية المختلفة. فليس الهدف الوصول لحالة معممة على كافة المجتمعات تكون منطلقة من حالة مفردة لمجتمع دون غيره. وبالتالي، تعميم الفهم النفسي لكافة البشر (Lutz, 1983).

لذلك، فقضية من المريض أو من هو المضطرب ومن يتدخل في العلاج والتأهيل، هي قضية ثقافية. وبمنطلق علم النفس المجتمعي، فالشخص في المجتمع والمجتمع في الأشخاص. فافتراض أن جميع البشر يبدون نفس ردات الفعل على الأحداث الصادمة، يؤدي ذلك لوضعهم في قوالب تجعل منهم حالات نفسية بحاجة للعلاج. الأمر الذي ينتهك جانبا من بشريتهم واختزالهم لحالات نفسية تنتظر العلاج في عيادات الصحة النفسية.

مقياس PTSD تطور في سياق مختلف كما ذكرت سابقا، هذا السياق والمجتمع اتسم بكونه سليم، لكن الأفراد الذين تعرضوا للصدمة فيه هو ما كان الاستثناء. لذلك، جاء هذا المقياس كتلبية احتياج لهذا الوضع الذي ساد بتلك الفترة. ليست الإشكالية هنا، إنما الإشكالية في ادعاء من قام بتصميمه وتطبيقه على أنه يصلح لكافة المجتمعات. فمثلا في مجتمعنا الفلسطيني، الوضع العام والسائد هو التدمير والفتك بالصحة النفسية للأفراد. لذلك، كيف يمكن الافتراض بأن مثل هذا المقياس يصلح للتطبيق في المجتمع الفلسطيني وكيف يمكن ملاحقة الاحتلال وممارساته التي تضرب بمقومات الصحة النفسية للأفراد وتطبيق مقاييس كانت ولادتها لحالة استثنائية وليست عامة؟!

كما أن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية والسسيولوجية. بالتالي، فإن دراسة أي مجتمع من المجتمعات وإن كان من الممكن أن توظف مناهج مشتركة، إلا أنها ستؤدي لنتائج مغايرة لأن الظاهرة المبحوثة لها خصوصيات مغايرة ومختلفة. وعليه، عند عملية البحث في المجتمع الفلسطيني مثلاً وإن كان هناك بعض الخطوط التي يمكن للباحث الاسترشاد بها وذلك بالاستعانة ببعض النظريات المنتجة والمطبقة في المجتمعات الأخرى. لكن ذلك لا يلغي خصوصية المجتمع، فهو مجتمع عايش عملية الانتزاع من أرضه وأجبرت غالبيته على اللجوء في المنافي ومن بقي متمسكاً بوطنه يعيش تحت احتلال يختلف عن كل أشكال الاحتلال، احتلال استيطاني إجلائي، يستهدف فيه المحتلون الإسرائيليون ليس فقط مقدرات الشعب والأرض، إنما إلغاء وجود الشعب والاستيلاء على الأرض من خلال الزعم بكونها أرضه التاريخية. وهكذا، فإن عملية دراسة المجتمع الفلسطيني، تتداخل فيها الأبعاد الاجتماعية والسياسية بشكل كبير، إضافة لتداخل الماضي بالحاضر والفقر والبطالة والأسرة وأشكال العلاقات والتكافل الاجتماعي ...الخ. حيث أن جميعها ترتبط بالاحتلال. وبالتالي، بالسياسة بشكل أو بآخر. فحالة عدم الاستقرار التي تميز بها المجتمع الفلسطيني عبر التاريخ وتداخل قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل الجوار أو الانتماء أو تقاطع المصالح وحالة الشتات، جعلت منه حالة خاصة، لا يمكننا الانطلاق في دراسته من منطلق تعميم وضعية المجتمعات الأخرى عليه في كيفية تعاطيه مع الأحداث الصادمة والأزمات المترتبة

على وجود الاحتلال الإسرائيلي(من موقع palnation، في مقال بعنوان المجتمع الفلسطيني لإبراهيم أبراش، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

وبالتالي، فالخلاف ليس فقط في اختلاف الاستجابة للصدمة بكونها مختلفة أكثر من كونها متشابهة " أي أنها تعرف ثقافياً"، لكن ملامح الـــ PTSD تعرف في ثقافات مختلفة ولا تحمل نفس المعنى لكل الناس في كافة الأماكن. وهذا ما أظهر الشكوك حول مدى نجاعته للشعوب الغير غربية، حيث أنه كما ذكرت سابقاً، لا بد وأن يكون تشخيص الـــ PTSD حساسا للسياق الثقافي بشكل خاص؛ لإعطاء تصور لأهمية الملامح الفردية والجماعية للمجتمع؛ لفهم ردود فعل الناس على الصدمة في سياقها الثقافي (Elsass, 2001) .

ومن إحدى أقوى الافتراضات التي تناقش مفهوم التعرض للصدمة في السياقات الغير غربية، قضية الافتراض بأن تجارب الحرب تؤدي لإرهاق الأفراد على المستوى النفسي. الأمر الذي يؤدي للبؤس والضيق الناجم عن المشاكل النفسية. حيث أن مجمل الافتراضات ترى بأن الحدث الصادم يتمركز حول الفرد واعتباره الوحدة الأساسية للدراسة والتحليل. في هذه الحالة من التحليل، يتم التركيز على التشابه وليس الاختلاف والتنوع. هذا بدوره يشكل صعوبة في فهم الكيفية التي تؤثر بها الحروب على العائلات وتجعل من الأحداث المفردة وحدة للتحليل بدلاً من العمليات والأبعاد التاريخية والثقافية التي تحكم طريقة الاستجابة على الأحداث العنيفة بمرور الوقت (Summerfield, 1999).

من هنا ، كون علم النفس المجتمعي يدخل في تركيبة المجتمع الثقافية والاجتماعية، فإنه يعالج المشكلة في سياقها الاجتماعي الذي نتجت منه، فلا يمكن إحداث أي تدخل دون فهم هذه السياقات المختلفة وإلا كان التدخل سطحيا، فدون معرفة خصائص المجتمع لا يمكن أن يكون هناك وضوح في الآلية التي يجب استخدامها للتدخل.

وقياسا على المجتمع الفلسطيني، عندما نسعى كأخصائيين نفسيين للتعاطي والتعامل مع الظواهر النفسية التي تبرز فيه، لا يمكن علاجها بمعزل عن واقعها الذي نتجت فيه وبمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي يحتويها؛ لتصميم آلية تدخل فعالة وناجحة، فالحركات التي تتولى الدفاع عن الناس المحرومين والمضطَهدين، لا بد وأن تنسجم مع السياق الثقافي (Burton & Kagan, 2003). لذلك، فعند دراسة القضايا ذات الأبعاد النفسية في المجتمع العربي، لا بد من مراعاة خصوصية المجتمع؛ كوننا أخصائيين نفسيين نتعاط مع الأبعاد النفسية والثقافية للمجتمع. فمثلا نظرا لتوالي الصدمات على المجتمع الفلسطيني بسبب ظروف الاحتلال، هذا الأمر يخلق حالة من الاضطرابات النفسية للأفراد، لا سيما أننا

مجتمع يتعرض للاعتقالات والاجتياحات، فتطبيق مقياس PTSD الذي جاء بالأساس لقياس مقدار التعرض للصدمة للجنود الأمريكان بعد حرب فيتنام، لا يكون بتلك الفاعلية كما هو في فعال في السياق الذي نشأ فيه. وهذه مشكلة المقاييس النفسية التي تطبق على واقعنا، والتي تعد منفصلة عنه بشكل كبير، كما أوردت سابقا (كناعنة، ونتلاند، 2003).

لذلك، من خلال الاطلاع على واقع المجتمعات وخصوصيتها نطور أساليب لتخطي المشاكل النفسية التي يعاني منها الأفراد ومساعدتهم على تجاوزها في سياقها وليس بشكل منفرد، كما أنه لا بد من الاطلاع بعين الفاحص الناقد والحذر لكل المعطيات الثقافية التي تبرزها الأبحاث لخصائص المجتمعات؛ حتى نتمكن من تحقيق تدخل ناجح للحد من آثار المشاكل النفسية على نحو لا يتعارض ولا يتصادم مع ثقافة المجتمع ولا تتم مجابهتنا بالرفض وحتى يتم تصميم آليات من شأنها التعاطي مع خصائص ثقافتنا بطريقة مقنعة وتحقق تدخل فعال.

وتأكيدا على ما ذكر سابقاً، فقد لاقى مقياس الـــ PTSD العديد من الانتقادات، فهو مختزل ضمن عناصر معينة ولا يأخذ بعين الاعتبار الصدمة المستمرة (Elsass, 2001 عن، Straker, 1987)، حيث أن الصدمة المستمرة، هي مفهوم يعبر عن تعرض الأفراد للحدث الصادم الذي يستهدف توافقهم النفسي على نحو مستمر ومقصود وليس بالشيء العرضي أو الاستثنائي من خلال اتباع أساليب نختلفة تعمد إلى تحطيم الأفراد على المستوى النفسي (Eyerman, 2001). كما أنه يركز على الذكريات المؤلمة المكبوتة، في حين أنه ليس بالضرورة أن يتم تذكر كل الحدث العنيف بشكل محدد، فأحيانا عدم الحديث عن الحدث يكون أفضل (Elsass, 2001 عن، Summerfield 1999) والانتقاد الآخر في كونه يهمل الشروط الثقافية والاجتماعية والتي تكون غير مأخوذة بالحسبان بالنسبة للعاملين في قطاع الصحة النفسية (Elsass, 2001 عن، Bracken et all, 1995).

بالنظر لتجربة استخدام هذا المقياس في دولة التشيلي على سبيل المثال، فإن التصنيف لضحايا الكبت والعنف السياسي ,الإبادة الجماعية والتعذيب كاضطراب، أدت كل أشكال العنف هذه لمشاكل أخلاقية أساسية، وهذا مشابه لتجربة كولومبيا، حيث كان الكولومبيون موضوع لاستمرار الخبرات الصادمة، كترحيل السكان من مكان سكنهم لأماكن أخرى ومواجهتهم لمذابح عنيفة. وبالرغم من كون هذه الأحداث تشكل بداية صدمة، لكن المهم والذي يشكل مأخذاً على هذا المقياس هو متى تبدأ ردود الفعل على الصدمة ومن يحدد بدايتها في ظل هذه الظروف. فالناس قد يبدون الأعراض على مر سنوات متعددة ويظهرونها

بشكل واضح ومختلف خلال ظروفهم ولا نعرف كم يمكن أن تستمر معهم هذه الأعراض في ظل السياق الذي يتواجدون فيه (Hernandez 2002، عن Becker 1995).

وبناء على ذلك، كيف يمكن لمن يقومون بدراسة الأشخاص بعد تعرضهم للصدمات، باستخدام مقياس الـــ PTSD لتشخيص هذه الأعراض؟! حيث أن الإشكالية تكمن في كون هذه الدراسات القائمة على استخدام هذا المقياس، تدرس الناس بعد تعرضهم للحدث مباشرة وأي حدث صادم، هو غريب في تكوينه وتشكيله عما يمكن للنفسية الإنسانية أن تستوعبه، يؤدي بالأشخاص لإظهار ردود فعل على هذا الحدث. فهل كون الشخص يظهر ردة الفعل هذه، يعني بالضرورة أنه مضطرب نفسياً وبحاجة لتدخل معه على المستوى النفسي؟!

في تصوري، في كثير من الأحيان، الشخص الذي يتعرض للصدمة النفسية قاً يأخذ وقته في فهمها، حتى يصل في إدراكه للمناحي التي أثرت عليها الصدمة في مقومات شخصيته وبنيته النفسية. قد يتفاعل مع ذلك بإظهار ملامح وأعراض تعبر عن شعوره بعدم التوزان نتيجة لطبيعة الحدث الغير عادي الذي تعرض له، وقد تكون هذه الأعراض بشكل مباشر بعد التعرض للحدث. وقد يتعامل مع الوضع القائم بشكل مختلف تماما، بحيث يبدي تكيفه وتوافقه مع مسار حياته التي يعيشها وفي مرحلة لاحقة يمكن أن تظهر هذه الأعراض، كانعكاس لعدم قدرته على التوافق مع ما حصل له وهذا لا يعني أنه سليم نفسيا لأنه لم يبدِ ردة الفعل على الحدث الصادم بعد الحدث مباشرة ولا يعني أيضا أن من أظهر ردة فعل بعد الحدث مباشرة، أنه مضطرب نفسيا وبحاجة للتدخل النفسي وتشكيل فريق للتدخل وقت الأزمات، حيث أن أعراض الـــ PTSD، يمكن أن تظهر بعد وقت من الصدمة وليس مباشرة بعدها.

ولعل ذلك يفسر الكثير من الإحصائيات التي نقرؤها في مواقع ودراسات مختلفة، على أن هناك نسبة معينة من الناس في قطاع غزة يعانون اضطراب ما بعد الصدمة، لأن قطاع غزة يشكل بؤرة لاضطهاد السكان من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي، أي حالة من الاعتداء عليه، تدفع بالفرق النفسية للتوجه وقياس مدى تأثير هذه الأحداث على الأفراد هناك. حيث أن النتائج التي تخرج، لا تعبر بالضرورة عن الواقع هناك؛ فلم يأخذ الحدث وقته الكافي لإعطائه معنى في إدراكهم. لذلك، القضية تكمن فيما ذكر سابقا، بكوننا لا نستطيع الجزم بمتى بدأت الأعراض ومن يحدد بدايتها وكيف تستمر معهم هذه الأعراض.

وبالنظر للجانب المنهجي في الدراسات التي تناولت موضوع الصدمة النفسية في السياق الفلسطيني، فإن غالبيتها اعتمدت على المنهج الكمي في التعاطي مع معطيات هذا المفهوم. الأمر الذي يعني إسقاط كثير

من الحالات عند التعامل مع معاملات الارتباط، كما أن الأبحاث في مجال الصحة النفسية في فترة الانتفاضة الثانية، ركزت على نتائج التعرض للعدوان العسكري والصدمة الناجمة عنه، "لتطوير صناعة الـــ PTSD". هذه البحوث كانت بعيدة أو قليلة العمل على المستوى المجتمعي الذي يقدم الخدمة والدعم للضحايا الفلسطينيين جراء العدوان العسكري عليهم (Makkawi, 2009). والثغرة الأخرى في هذه الأبحاث أنها تقيس الصدمة على المستوى الفردي "micro"، في حين أنها تحدث ويتعرض لها الأفراد على المستوى الجماعي " "macro، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الهوية الجماعية والوقوف على دورها في إحداث حالة من التكيف مع الحدث الصادم (Makkawi, 2004).

بمعنى، أن الإنسان الفلسطيني يتعرض للعدوان العسكري كونه عضو في جماعة هي "الشعب الفلسطيني"، وليس لكونه فرداً له مواصفات وسمات محدودة أو أنه تعرض للصدمة بفعل الكوارث الطبيعية. فالصدمة في سياق العدوان العسكري، هي صدمة مقصودة وجماعية. وبالتالي، هو يعيشها بشكل جماعي، أي ما هو مشترك بينه وبين باقي أعضاء الجماعة الذين يتعرضون لنفس العدوان ومن نفس المصدر.

لذلك، لا بد من الاهتمام بمفهوم الجماعية في تحليل سياقات العنف والتعرض للصدمة، حيث أنه في كثير من الأحيان قد تكون المجموعة المنتمي إليها الفرد والمكان الذي يعيش فيه، من ضمن المحددات الأساسية لمقدار التعرض للعنف والتركيز على الأحداث المتعلقة بالفرد مع إهمال النظر للسياق والمجتمع المحيط، يؤدي لإفراط غير مجدي في تركيز الاهتمام على العلاج الفردي كالإرشاد الفردي، بينما يكون بالإمكان تحقيق حالة من التعافي من خلال التركيز على توثيق النسيج والدعم الاجتماعي الذي قد يكون معرض للضعف والتراجع في أوقات النزاعات والحروب في بعض البيئات رغم دورها في إحداث حالة من استعادة التوافق النفسي للأفراد ضمن ظروف الحرب والظروف الضاغطة التي تؤثر سلباً على حالة الاتزان النفسي للأفراد (جقمان وآخرون، 2004) (Johnson & Chronister, 2010).

هناك عدد كبير من أنواع أحداث العنف يتم استثناؤها من الدراسات لاعتبارات إحصائية بحتة، بحيث لا يبقى في الدراسة عن تأثير العنف على الصحة النفسية سوى عدد بسيط جدا من أنواع أحداث العنف. ففي دراسات مثل دراسة (بوناموكي) حول تأثير العنف الإسرائيلي على الأطفال في غزة والجليل للعام 1998، بدأت دراستها بـــ (15) بند لقياس العنف الذي تعرض له الأطفال، لتنتهي بتحليل بندين فقط (كناعنة ونتلاند، 2003 ، من بوناموكي، 1998).

كما أن تحويل تجارب الأفراد مع العنف إلى بنود رقيمة في مقياس إحصائي، يؤدي لتسطيح هذه التجارب وتجريدها من مضمونها الإدراكي وخصوصيتها الموضوعية. وافتراض أن المقارنة بين التجارب الإنسانية متساوية كما هو الحال لتساوي النسب الرياضية بين الأعداد، مثال آخر على تسطيح هذه التجارب والتقليل من أهميتها. وبذلك، فمقياس التعرض للعنف، لا يمكن أن يكون شاملا لكافة أنواع الأحداث العنيفة التي يتعرض لها الأشخاص الذين تتم دراستهم، حيث أنه بحكم طبيعته، يميل لاستثناء أهم الأحداث العنيفة وأشدها أثرا على النفس، مثل أحداث العنف النادرة وغير العادية. وحيث أن القياس لا يشتمل على كل أنواع العنف التي تعرض لها الشخص. فهو بالتالي، لا يقيس كافة التأثيرات على نفسيته. كما أن الأرقام لا تعبر عن حدة وشدة ونوعية الأحداث العنيفة، فهي لا تعبر عن حدة وشدة ونوعية تأثير العنف على الصحة النفسية. كذلك الحال بالنسبة لمقياس الـــ PTSD، فيتم فيه أيضا إلغاء بعض ردود الفعل النفسية؛ لأن ترابطها الإحصائي مع بقية ردود الفعل غير كافية، فقضية استبدال مشاعر الإنسان وأحاسيسه وردود فعله العاطفية بأرقام والتعامل معها على أساس كونها أشياء يمكن جمعها وطرحها ومقارنتها ببعضها يعمل على تجريدها من أهم ما يميزها وهو كونها تجارب فردية ذاتية. وهذا بدوره جعل من مقياس الـــ PTSD أشبه ما يكون بصناعة ذات طابع يدوي سهل، لا يحتاج استخدامها لتأهيل خاص؛ فإنتاجها سريع ومكثف ودعمها كبير ونتائجها مكفولة من قبل وثيقة تشخيص الأمراض النفسية (كناعنة ونتلاند، 2003).

لذلك، يرى الحاج يحيى في نقده للأبحاث حول العنف العسكري والتوافق النفسي في فلسطين، أن البحث الذي يتم إجراؤه في بيئة الحرب، لا سيما تعرض الأطفال والشباب الفلسطينيين للعنف السياسي والصدمة في ظل الاحتلال، فيه بعض المعيقات المنهجية؛ حيث أن هذه الأبحاث ركزت على البحث الكمي وأهملت البحث الكيفي في دراسة الأشخاص وعائلاتهم الذين تعرضوا للعدوان العسكري وركزت على دراسة الأشخاص المتضررين من العدوان العسكري في منطقة قطاع غزة، علما أن هناك قدر كبير من العنف العسكري الذي يحدث في الضفة الغربية، كما لا توجد هناك عمليات مقارنة في الأبحاث بأولئك الأشخاص الذين لم يتعرضوا لنفس المستوى من العنف العسكري. علاوة على أن المقاييس التي تم استخدامها في قياس تعرض هؤلاء الأفراد للصدمة هي مقاييس مجردة، تقيس مقدار العنف ضمن مستويات نعم أو لا، دون التعمق في معنى تجربة العنف بالنسبة لهم وما الذي تعنيه هذه التجربة لهم وهذه المقاييس أيضا طورت في بيئات ثقافية مختلفة، في أمريكا وتم ترجمتها للعربية كما هي، دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي الفلسطيني (Yahia, 2007).

بالتالي، من المهم التركيز على تعزيز النوعية والتصميم والعينات ومقاييس التعرض للعنف السياسي، فنتائج البحث الكيفي تظهر نتيجة التعرض للعنف السياسي والتعامل مع الخبرات الصادمة، كما يعزز البحث الكيفي فهم هذه الظواهر ضمن عناصر الموضوع والإدراك الشخصي للأطفال والعائلات الفلسطينية. الشمولية والطبيعة الواقعية للبحث الكيفي تضيف أبعادا مهمة لدراسة هذه الظاهرة. وبالنظر هنا إلى طبيعة المشكلة التي يتم تناولها للدراسة، فإن تناولها للدراسة ينسجم مع فلسفة منهج البحث الكيفي، والذي من خلاله تتم المحاولة لاكتشاف طبيعة تجارب الأشخاص مع العنف العسكري، لفهم واكتشاف ما يقف وراء هذه الظاهرة، بحيث أن طرق البحث الكيفي تعطي الإمكانية للحصول على معلومات مفصلة عن الظاهرة المدروسة والتي لا يكون من السهل الحصول عليها بواسطة طرق البحث الكمية، حيث أن البحث الكمي يوضح مدى انتشار وتواجد الظاهرة. لكن، دون التعمق في تجربة الأشخاص كما يعيشونها ويصفونها (Yahia, 2007)، (ستراوس وكوربين، 1999).

الفلسفة التي تقوم عليها مناهج البحث الكيفي، تتمثل في كونها تدرس الناس والأشياء والظواهر في أوضاعها وسيرورتها الطبيعية وتحاول فهم معناها وتفسيره من منطلق وجهات نظر متعددة، بالأخص من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم وأصحاب العلاقة، كما ذكر سابقاً. كما وتحاول استخدام طرق متنوعة تنسجم مع الموضوع الذي يتم دراسته وبكل ما يتعلق به، بما يشمل جمع واستعمال المعلومات التي يتم الحصول عليها بأساليب كدراسة الحالة، قصص الحياة والمقابلة والملاحظة وغيرها من الأساليب والباحث المستخدم لمناهج البحث الكيفي يدرك أن البحث يقوم على تفاعلية، تأخذ من خصائصه الشخصية والسياق الذي يبحث فيه. فالمعرفة العلمية لها قوة، ونتائج البحث لها معانٍ اجتماعية وثقافية.

بالتالي، فالبحث الكيفي يقوم على ناحية توفيقية، توائم بين كثير من الأمور والجوانب التي تتداخل في عملية دراسة الظواهر في سياقاتها. الأمر الذي يؤدي إلى تكامل رؤيته للظاهرة المبحوثة وتفسيراته لها في كافة أجزائها، على نحو يبعدها عن التناقض، فتكون صادقة في تعبيرها عن الحقائق المدركة كما هي في واقعها. وعلى أساس من ذلك، فالمنهج الكيفي، يقوم في فلسفته على دراسة الجوهر والمحتوى (الشيء بذاته) كما يفهمه المشارك أو المبحوث وليس صفاته المادية الخارجية؛ بحيث يصل الباحث في دراسته للظاهرة لعمقها وليس رصدها من الخارج، فيكون السؤال الأساسي (كيف) وليس (كم). والكيف يعني دراسة ماهية الشيء وحقيقته وليس مجرد قياسه.

وبذلك، فمنطلق البحث الكيفي، يقوم على أنه لا يوجد حقيقة مطلقة، إنما يوجد حقائق حول الواقع. فالمهم هنا، هو قراءة الناس للواقع. وبشكل عام، الأساس يتمثل في الحصول على نظرة المبحوث لنفسه وليس

نظرتنا له. فالبتالي، تكون عملية البحث عن نظريات المجتمع عن نفسه (الذات المبحوثة هي الأساس) subjective approach، بخلاف المنهج الكمي الذي يعطي النتائج ويفسرها من وجهة نظر الباحث، باختزال النتائج لأعداد، فهذه الأعداد توهم بأننا نعرف عن الظاهرة، بينما نحن لا نعرف إلا القدر البسيط. ولا أقلل هنا من قيمة المنهج الكمي، فهو يضع الباحث في الطريق الصحيح للفهم، لكنه لا يوصلنا للفهم نفسه بخلاف المنهج الكيفي، الذي تعد فيه النظريات الذاتية للمجتمع هي المادة الحقيقية التي نريد الحصول عليها من خلال البحث والتي تشكل فلسفة هذا المنهج (الصيداوي، 2001).

من هذا المنطلق، فإنه من الضروري للتدخلات المستقبلية في مجال الصحة النفسية أن تتجاوز في تركيزها على الحالات القصوى للصحة النفسية والاجتماعية والمجالات القابلة للتشخيص التي يتم اختبارها والعمل عليها على المستوى الفردي فقط. إنما لا بد من دراسة واختبار كل ما يمر به الشباب من مشاعر واستجابات للضغط الشديد (جقمان، 2004). وهذا يأتي من خلال دراسة التجربة كما هي في وعي الأفراد وكما يدركونها وعدم الانطلاق من افتراض يجزم بأن التأثر بالحدث العنيف والصدمة النفسية الناجمة عنه مرتبط فقط بشدة الحدث العنيف، حيث أن هناك من الأحداث ما يكون لها تأثير سلبي على الصحة النفسية للفرد، حتى وإن لم يكن الضرر كبيرا على أشخاص آخرين. وبالتالي، هناك فروق فردية في مقدار التأثر بالأحداث العنيفة ذاتها ولمختلف الأشخاص.

النقد الذي طرحه (كناعنة ونتلاند، 2003) في كتابهما:" أعماق الذات المنتفضة"، يوضح الثغرة في طبيعة الدراسات التي انتهجت المناهج الكمية في التعاطي مع الظواهر النفسية ودراستها. الأمر الذي يسطح الظاهرة ويجردها لمجرد أرقام، تنحصر في معاملات ارتباط والذي بدوره يفقد الدراسة الكثير من العوامل التي تفسرها كما هي وليس كما تعبر عنها هذه الارتباطات. فعلاقة السببية والنسب التي طرحها كناعنة، تتمثل في كثير من الدراسات، حيث يعرض الحاج يحيى إلى أن حوالي 69% من المشاركين في دراسة (Elbedour, 2007)، صنفوا بوجود الـــ PTSD، و40%، وجدوا بمستويات معتدلة أو قاسية للاكتئاب وحوالي 95%، صنفوا بوجود مستويات لديهم قاسية من القلق وحوالي 70%، بانت عليهم استجابات تكيفية غير مرغوبة وأظهرت الدراسة أن المراهقين الذين شخصوا بوجود الـــ PTSD، ينزعون لمستويات عالية من القلق والاكتئاب ومستويات منخفضة من الإرشاد والتكيف (Yahia 2007،عن Elbedour 2007).

وفي دراسات أخرى، بينت أن أكثر من 53% من الشباب الإسرائيلي الذين تعرضوا لرعب متعدد، سجلوا أعراضا مختلفة من الـــ PTSD(Hamama, Solomon and Cohen, Laufer 2008، عن Thabet,

(Abed, Vostains 2007). وهذا يوضح الطرح الذي جاء به (كناعنة ونتلاند، 2003) في انتقادهما للمناهج الكمية في التعاطي مع الظواهر النفسية. الأمر الذي يؤدي لتضييع وتهميش الكثير من المعلومات التي تساهم في تفسير الظاهرة لكونها تسقط عند حساب معاملات الارتباط.

إن قضايا العلاقة بين التعرض للعنف السياسي وعلاقته بالصحة النفسية، إضافة لكون غالبية الدراسات قد تناولتها بالمنهج الكمي، إلا أنه أيضا في كثير من الأحيان تم قياسها على مستويات فردية، حيث أن المقصود بالمستوى الفردي هو أن نسأل الشخص عن عوامل تخصه بشكل فردي دون العودة إلى علاقته مع المجموعة ، من خلال أخذ عينات من الأشخاص الذين تعرضوا للعنف وقياس أثر العنف عليهم وتحديده بعوامل معينة، بمعنى علاقة التعرض للعنف السياسي بمتغيرات وأثرها على الصحة النفسية. هذا بدوره يستثني الكثير من العوامل التي قد تكون ذات علاقة بكل ما يتعلق بالحدث العنيف، مما يعني إسقاط عدة مفاهيم من المعادلة التي قد تخدم تفسير الحدث. ومن المفروض أن كون الصدمة والعنف العسكري أصاب المجموعة "الشعب الفلسطيني"، ومن ضمنه الفرد، من المفترض أن نسأل عن العوامل التي تربط هذا الفرد بالمجموعة الكبيرة.

الثغرة في طبيعة التعرض للصدمة النفسية الناجمة عن العدوان العسكري وكيفية قياسها في السياق الفلسطيني ناجم عن طبيعة للمناهج التي يتم استخدامها. حيث أنه كما تقدم أعلاه، عندما يكون العنف العسكري موجهاً لكل أعضاء الجماعة الكبيرة "الشعب الفلسطيني" وعدم اقتصارها على شخص بعينه وقيام الدراسات بتناول أثرها على المستوى الفردي. ذاك يثير التساؤل حول مدى فعالية النتائج التي يتم التوصل إليها، بحيث أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الصبغة والصفة الجماعية للحدث وقياسه على ضوئها. فإذا كان الاعتداء والعنف السياسي يأخذ الطابع الجماعي، فلماذا يتم قياس تكيف الأشخاص مثلا على المستوى الفردي وربطه بالعوامل الفردية فقط المؤثرة على التكيف؟

هذا المحور، شكل الأرضية التي استندت إليها في مراجعتي للأدبيات التي تناولت مفهوم التكيف بعد الصدمة، لمعرفة ماهية العوامل التي من شأنها مساعدة الأفراد في بيئات الاضطهاد على التكيف واستعادة حالة التوافق النفسي والجلد بعد التعرض للصدمة.

تكيف وتوافق الأفراد في أعقاب التعرض للصدمة النفسية:

لعل التساؤل الذي طرح مسبقاً، ما دفع ببعض الدراسين إلى قياس أثر العوامل البيئية في تكيف (Coping) الأفراد، كدراسة (Punamaki, 2001) التي ترى بأن التكيف النفسي يفترض لتسوية الآثار للأوضاع الاجتماعية السياسية للأفراد. فمن مشاكل الأبحاث ذات العلاقة بنماذج التكيف هو تركيزها على العوامل الفردية فقط كوسطاء للاستجابات النفسية وتجاهلها لدور العوامل البيئية، فالهدف من التكيف تقليل الألم وزيادة الفعالية للعمل وامتلاك علاقات اجتماعية جيدة. حيث يبحث الناس عن حماية أنفسهم من التوتر الاجتماعي السياسي من خلال الحلول الجماعية وهذا ما لم تهتم به الكثير من الدراسات (Haan 1977, Ilfeld 1980، من Punamaki 2001). وحتى عندما حاولت نظريات التوتر تحسين التوجهات الفردية بتضمينها الأبعاد البيئية في نماذج التكيف، إلا أن موضوع التكيف (Coping) بقي في الكائن التاريخي واستثنيت منه البيئة، بمعنى ظلت دراسة الظاهرة في السياق التاريخي دون تضمينها العوامل البيئية المؤثرة عليها (Punamaki, 1988، من Lazaras and Folkman, 198; Mechanic, 1978, Parkes, 1986).

وبما أن الناس يعيشون في الحياة المنظمة، فالتماسك يبنى كتطوير الأفرد لهويتهم ويبنى على الافتراض للعالم المنظم، بحيث يرى الناس أنفسهم يعيشون في الحياة المنظمة. فالناس بحاجة للإحساس بالمجتمع في المساحة والوقت لاستمرار الصورة عن الذات حيث يحدث التغيير. فالإحساس بالأمان والنظام متطلب لعمل حس بعالم الشخص، فالعنف يدمر الإحساس بالنظام والشخصية التي بنيت داخل العالم المنظم. الأمر الذي يخلق الارتباك والتفسخ وضياع الهوية (Hernandez, 2002).

لذلك، فالقضية ليست بفصل الجانب الشخصي والجماعي للأفراد، إنما بدمجهم على أساس أنه لا يوجد شخص دون عائلة ولا تعليم دون ثقافة، كما لا يوجد (أنا) دون (نحن). فهذا الدمج بالعقل، يكون التعامل مع الصدمة بالأخذ بعين الاعتبار تطور الهويات الاجتماعية والمساهمة في بناء الحركات الاجتماعية التي يكون محور اهتمامها النظام الاجتماعي الموجود (Hernandez, 2002، من Martain, 1994).

وبهذا التوجه، بدأت الدراسات التي تتناول العوامل المؤثرة في قضية العنف السياسي، أبعد من نطاق الفرد والعامل الشخصي، ففي دراسة (Breslau, 1998)، وجدت بأن الذكور وبالاعتماد على اللون والناس من الطبقات المنخفضة الاجتماعية معرضين أكثر للتعرض للعدوان من غيرهم، كما أن أنواع أخرى من

الصدمة ذات علاقة بالجنس والطبقة الاجتماعية، حيث أدرجت مثل هذه الملاحظات في السياق الاجتماعي حيث تحدث الصدمة (Hernandez, 2002 ، من Breslau, 1998).

ولا ينحصر تأثير الأحداث الصادمة على الفرد فقط، إنما يمتد للسياق الاجتماعي الأكبر، حيث أن هناك قضية متعلقة في الـــ PTSD وعلاقته بعلاقة الأفراد بالنسبة للمشاكل الاجتماعية في سياق الكبت السياسي، الحرب والعائلات والالتزامات الداخلية والتجارب الصادمة وآثارها (النابلسي، 2001، 2006). فنتائج العنف السياسي المنظم على الضحايا تؤثر على العائلة والمجتمع ككل. والصراع القانوني والاجتماعي والسياسي والطبي ضد العنف نفسه، قد يحرض على رد الفعل ويؤدي لأن تقوم الوكالات الداعمة باضطهاد إضافي. الأمر الذي يؤدي للخطر والألم. ففي بعض النماذج عندما يتم البحث عن المساعدات أو برامج الصحة النفسية، تتكل على التوجهات المجتمعية الأعراض الفردية، فتزداد مشاكل العلاقات، فكلها جزء من معنى الآثار للحرب لها كلها، فإذا كنا نعلم أن الأفراد ليسوا وحدهم من يخبر تجارب الأحداث الصادمة ونتيجتها، إنما أيضا يتطور معنى الصدمة مع العائلات والتجمعات، ليأتي السؤال هل نصنف كل العائلات والمجتمعات ضمن التأثر بالحدث الصادم؟ (Hernandez, 2002، من Welsh, 1996).

هذا التساؤل أيضا، يشكل إحدى التساؤلات التي بدأ طرحها للتغيير في هيكلية الدراسات والأبحاث التي قاست ودرست الاضطرابات النفسية الناتجة عن الصدمات على المستوى الفردي، لتفعل العمل البحثي تجاه التيارات ذات الطابع الجماعي ودراسة المحاور ذات العلاقة بالبعد الجماعي وتقاطعها معها لقياس أثرها، من خلال تحويل التركيز في طبيعة الدراسات التي تتناول التوافق النفسي للأفراد من تركيزها على معرفة تأثير العوامل الفردية في تكيف الأفراد بعد الصدمة، إلى تناول تأثير العوامل الجماعية التي تنسجم وفكرة تعرض الأفراد للصدمة النفسية على المستوى الجماعي.

هناك العديد من المفاهيم التي طرحت في قضية التجارب الصادمة، وأثرها على التوافق النفسي للأفراد، كمفهوم التكيف كما أوردت سابقا (الرفاعي، 1988). حيث كانت الإشكالية المتعلقة به، أن معظم الدراسات التي تناولته، تناولته من منظور فردي، بمعزل عن العوامل البيئية كما أشارت (بوناماكي، 1988)، لتأتي دراستها للمحددات التاريخية- السياسية والفردية لأساليب التكيف والمخاوف بين الأطفال الفلسطينيين نموذجاً مغايراً لما طرحته الدراسات السابقة حول آلية التكيف مع الأحداث الصادمة ذات الطابع الجماعي، لتصل إلى أن التطورات السياسية تنعكس في سياق تكيف الأطفال مع الأحداث الصادمة، كما أن فهم التنوع في طرق التكيف للأطفال مع العنف السياسي، يلزمه تحليل العوامل الفردية والتاريخية السياسية.

لكن بوناماكي في دراستها، اتبعت وانتهجت المنهج الكمي. الأمر الذي حصر جوانب التكيف ما بعد الحدث الصادم ضمن جملة العوامل البيئية والجماعية إلى عدد محدود من المتغيرات ولم يفسح المجال لرؤية ودراسة هذا الحدث من منطلق الأفراد أنفسهم.

وفي ذات المجال، وفي مقابل التركيز على الفردية في التعامل مع الأحداث الصادمة، بدأ التوجه نحو المحاولات لوضع البرامج النفسية التي من شأنها الرد على حصر الحدث الصادم في النطاق الفردي إلى سياق اجتماعي أكبر، من خلال تحديد أربعة أطر لصياغة التدخلات النفسية، ضمن السياق الأكبر والتي تقوم على: المرحلة الأولية والتي تتضمن التخطيط للتدخلات التي تتجنب عرقلة العوامل الوقائية للمجموعات مثل شبكات الدعم. المرحلة الثانية والتي تشمل العمل على المصادر الاجتماعية، من خلال العمل على تقويتها وذلك بتوحيد العائلة، تنمية المجتمع. المرحلة الثالثة: إجراء التدخل في المجموعات الضعيفة جداً والتي تحتاج للدعم. أما عن المرحلة الرابعة، فهي تشمل، تقديم التدخل العلاجي الموجه، الذي يعمل على استمرار تطبيق هذا البرنامج (Ager, 1997).

ومن المفاهيم التي طرحتها الدراسات أيضا في قضية التكيف هي (الدعم الاجتماعي)، حيث أن توفر الدعم الاجتماعي هو مؤثر في التنبؤ لسلوك التكيف، فحضور شبكة الدعم الاجتماعي يمكن أن تتنبأ بتوفير فرصة أكثر للناس للبحث عن الدعم كاستراتيجية تكيف (Khamis, 2008، من Terry, 1991). ويستخدم الأفراد مع فقدان بيئات الدعم العائلي استرتيجيات تجنبية، مقارنة بالأفراد الذين لديهم مستوى عالٍ من الدعم العائلي (Khamis, 2008، من Mon & Holohan, 1987).

إن عملية الإحساس بالمجتمع (Psychological Sence Of Community) والدعم الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي تزود بالنتائج المفيدة على مستوى الأفراد والمستويات الشعبية والاجتماعية لأنواع مختلفة من الدعم، كالدعم الاجتماعي الذي قد يزيد أو يعيد الصحة والتطوير بطريقتين: إما من خلال التأكيد على الخبرات ومشاركة اللحظات الخاصة ورفع تقدير الذات على مستوى العلاقات والمستوى الشخصي وتعزيز التطور بتزويد الدعم العاطفي في أوقات الأزمة. فهو يعزز من عملية التغلب وتخفيف الآثار السلبية للضغط، مما يعني منعه لإدراك الأحداث المرهقة بسبب امتلاك الناس لمصادر عاطفية كافية للتغلب على الظروف المعاكسة. فالمجتمعات التي لديها مستوى عالٍ من الترابط الاجتماعي لديها صحة أفضل، أمان، تطور، تعليم، رفاهية. لكن، من يفتقد للدعم يدرك الوضع على نحو متخوف. أما عن أهمية التمكين، فإن الناس قد يستخدمون القوة لتطوير الترابط الاجتماعي أو تكسيره؛ فعند استخدام القوة للتطور، يؤدي ذلك للتوازن ما بين الاحتياجات الفردية والجماعية والتي غالبا تدخل في إطار من الصراع. لذا،

يأتي بعد ثالثا هو الحاجة للعلاقات. ولمتابعة العلاقات الصحية بين الأفراد والجماعات لا بد من احترام التنوع على اعتبار وجود هويات فريدة تقر من الغير والتعاون والمشاركة الديمقراطية التي تمكن أعضاء المجتمع من قول القرار المؤثر في حياتهم. أما عن القوة للاضطهاد، فالاضطهاد قد يقدر كحالة أو عملية بوصفه حالة من السيطرة ويعاني المضطَهدون من التبعية والتمييز والاستغلال والسيطرة على الثقافة وفي بعض الأحيان العنف. وهو بذلك يدخل في المؤسسات، الأنظمة، السلوك الفردي والجماعي، من خلال سعي جماعة للسيطرة على الآخرين. لذلك، فالاضطهاد النفسي والسياسي متزامنان؛ فديناميكيات الاضطهاد النفسية تخصص الفائض من الضعف وتعلم العجز والامتثال والرضوخ للحكومات، الخوف والعنف اللفظي والعاطفي (Nelson& Prilleltensky, 2005).

وفي هذا السياق، يمكن لنا أن نتطرق إلى ملامح الأسرة العربية والتي تعد الأسرة الفلسطينية جزءاً منها، لمعرفة كيف يمكن لهذه الخصائص أن تكون جزءا من شبكة الدعم الاجتماعي لأفرادها في أعقاب تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري.

ملامح الأسرة العربية ودروها في دعم أفرادها:

تشكل العائلة مركز ونواة التنظيم والبناء الاجتماعي والنشاطات الاقتصادية في المجتمعات العربية القديمة والحديثة، كما أنه كثيرا ما تتمركز السياسة في عدد من الدول العربية حول الأسر الحاكمة، فهي بذلك قد تلعب دوراً سلبياً من خلال سيطرتها على الأفراد الآخرين. فتدور بالتالي حولها حياة الناس. والعرب يتوارثون انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والطبيقة لحد بعيد، حتى لدرجة الولاءات والتحالفات السياسية (بركات، 1984)، بحيث تكون الأسرة من أهم الجماعات الوسيطة بين الفرد والمجتمع ومن خلالها تتم التنشئة. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن المجتمعات العربية هي مجتمعات عائلية (بركات، 2000).

وبالنسبة للأسرة الفلسطينية التي تشكل جزءا من المجتمع العربي، فهي تشكل قيمة كبيرة في ذاتها؛ كونها مؤسسة اجتماعية تربوية تؤدي أدوارها تجاه أفرادها باعتبارها الوسط الاجتماعي الأول الذي يعيش فيه الفرد، إضافة إلى أن الأسرة تعمل على دمج أبنائها في الإطار الثقافي العام للمجتمع وتعلمه قيمه وعاداته. وتتميز الأسرة الفلسطينية بأنها أسرة ممتدة لا يقتصر امتدادها على إقامة أجيال تجمعهم صلة القرابة في المسكن نفسه، إنما من ناحية شبكة العلاقات الاجتماعية، إلى جانب كونها أسرة أبوية هرمية من ناحية

السلطة؛ بحيث تبدأ السلطة بأكبر الذكور سنا يمثل الأب أعلى الهرم ويكون تقسيم العمل والمكانة بناء على الجنس والسن (علوان، 2009).

والمجتمع الفلسطيني هو مجتمع بطريركي؛ حيث تقوم فكرة البطريركية على اعتبار أنها مجموعة الصفات التي تكوّن المؤسسات الاجتماعية والتي يعتبر الذكر هو المسؤول فيها، كما ويكون هناك ارتباط للخط العائلي بالابن والسلطة بالذكر والسن وتكون العلاقات قائمة على أساس السيطرة الناشئة من المرتبة الأعلى والمبنية أيضا على الجنس والعمر. وبذلك، يكون المجتمع البطريركي قائما على سيطرة الرجل (Rubenber,2007). وبهذا، فإن الدور الاجتماعي لأفراد الأسرة، يتم بناءه من خلال الثقافة والمجتمع والتربية التي تؤدي لاستدخال هذه الأدوار وجعلها جزء لا يتجزأ من الفرد والأنماط الطبيعية السائدة؛ لتحديد العلاقات والمكانة الاجتماعية بناء عليها (حسن، 2003). بالتالي، فالسلطة تنبع من التقسيمات والصفات المرتبطة بالرجل في الثقافة الشرقية والتي يعبر عنها بكونها بطريركية، بحيث يكون للرجل الحق بالتسلط والذي يكون جزء من توقعات المجتمع تجاه سلوكياته (Dullin, 2007).

وعلى الصعيد الاجتماعي، هناك نوع من الهيمنة للنظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية، لأن المجتمع الأبوي يشكل نوعا من المجتمعات التقليدية التي تسودها أنماط من القيم والسلوك وأشكال متميزة من التنظيم. وهو يشكل بنية نوعية متميزة، تتخذ أشكالاً مختلفة من بينها بنية المجتمع الأبوي العربي، الذي يعد أكثر أبوية من غيره من المجتمعات وهناك محاصرة لشخصية الفرد وثقافته وترسيخا لقيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية؛ لأنه ذو طابع نوعي وخصوصية وامتداد تاريخي يرتبط بالبيئة الصحراوية والقيم والعصبيات القبلية التي لها تأثير على بنية الثقافة والمجتمع والشخصية (من موقع elaph ، في مقال بعنوان النظام الأبوي وتأثيره على العائلة والمجتمع والسلطة لإبراهيم الحيدري والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

ويتجلى جوهر النظام التقليدي القائم على العصبية القبلية في عملية تماهي الفرد مع القبيلة التي تبادله الولاء، بصفتها مسؤولة على صعيد اجتماعي وسياسي عن كل فرد من أفراد القبيلة. الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النظام القبلي القائم على العصبية والذي يجعل من العائلة حجر الزاوية في البنية الاجتماعية التي تفترض أن بنية القبيلة هي "كل" لا يمكن تجزئته، باعتبارها عائلة موسعة أو مجموعة من العشائر التي تكوّن القبيلة والتي تعزز كيانها بسيطرة مزدوجة؛ سيطرة الأب على العائلة وسيطرة الرجل على المرأة؛ وهذا بدوره يؤدي لأن يبقى الخطاب المهيمن هو خطاب الأب وأمره وقراراته (من موقع balagh، في مقال بعنوان النظام الأبوي وتأثيره في مكانة المرأة لإبراهيم الحيدري، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

ويمكن للأسرة أن تكون مؤسسة يتعلم فيها أعضاء الأسرة ممارسة قدر كبير من الحرية والديمقراطية ويقدر فيها هاتين الصفتين، كما ويمكن للأعضاء التدرب على ممارستهما والتعرف على الحوار وأهميته في بناء الفرد الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح. وبوصول الوالِدَين، لاسيما الأب لدرجة من المعرفة والدراسة والثقافة وبتخلصه من الموقف المهيمن، يكون من الأسهل على أعضاء الأسرة ممارسة قدر أكبر من الحرية والديمقراطية والحوار. لكن، بسبب البطء في تلاشي النظام الأبوي، يكون تدرب أعضاء الأسرة والعائلة والحمولة على هذه الممارسات من قبيل الحوار والحرية والديمقراطية أبطأ وأقل (من موقع alsakher، في مقال بعنوان النظام الأبوي والتعددية لتيسير الناشف، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

بالمقابل، فإن الأسرة العربية تؤدي دوراً مزدوجاً في تعاطيها مع أفرادها، من حيث كونها تقيد الحرية من جهة ومن جهة أخرى، تحمي الفرد مما يمكن أن يهدد أمنه وسلامته، حيث تكون العائلة بمثابة شبكة من علاقات الإعالة والاعتماد المتبادلة. بهذا المنظور، يكون الأب هو المسؤول أو المعيل والأبناء هم العيال والأم سيدة المنزل المسؤولة عن تربية الأولاد. (صفوان وحب الله، 2008) (مجدلاني وآخرون، 2005). واستنادا لهذه العضوية، يغدو الإنسان ليس مسؤولا فقط عن تصرفاته الشخصية، إنما عن تصرفات الأعضاء الآخرين. بالرغم من قضية الاختلاف والتفاوت بين الذكور والإناث ولكون الإنسان في هذه العائلة يعد عضوا أكثر من كونه مفرداً مستقلاً، فإن أي سلوك يقوم به، يؤثر على الأسرة ككل، بحيث أن الفكرة القائمة على اعتبار العائلة وحدة إنتاجية واقتصادية ونواة للتنظيم الاجتماعي، يجعل من القرارات الأساسية ذات شأن عائلي وليست بالشأن الفردي (أبراش، 1998).

لكن بمنحى إيجابي، فإن علاقات الأسرة تقوم على التعاون والتضحية والالتزام. ولعل هذا ما يعزز الإحساس بالانتماء لأفراد الأسرة تجاه أسرتهم والذي يرسخ الشعور بالاطمئنان والاستقرار النفسي، في كون هناك من يمكن أن يقوم بتقديم الدعم في الحالات التي تقتضي مواجهة الأزمات والظروف الضاغطة المحتملة؛ حيث أن بإمكان الفرد الاعتماد على العائلة التي ينتمي لها والتي توفر له حالة من الشعور بالدفء والأمان (بركات، 2000).

فيكون التعاطف والتعاضد ما بين أعضاء الجماعة والأسرة الواحدة، من الأساليب الفعالة في مواجهة الأخطار الخارجية؛ حيث يشعر الفرد من خلال وجوده في هذه الجماعة بالأمان. وعند زيادة وتفاقم الخطر الخارجي، يتعاظم الإحساس بالتهديد للذات والمصير، مما يدفع بالشخص للاحتماء في المجموعة التي ينتمي إليها، فالأسرة تشكل الملجأ والملاذ، كما أنها الضمان ضد الأخطار الخارجية وفي الحالات

التي يتعرض فيها أحد الأفراد لنائبة، يمكنه الالتجاء للأسرة والحصول على الدعم ممن يمكنهم تقديمه له، حيث أن كل فرد من أفراد الأسرة، يمكنه الاستعانة بقوة أسرته عندما يتهدده خطر خارجي (حجازي، 1998).

وقد لعبت العائلة الفلسطينية ولا تزال دورا هاما في حماية أفرادها ورعايتهم، سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. كما كان للحركات الوطنية الفلسطينية دور في تشجيع العناصر النسائية على تحدي سلطة العائلة في سبيل الدفاع عن الوطن. وهذا بدوره أخرج نموذجا جديداً للمرأة كمتحدية ومناضلة مستقلة (قرعان، 2006). الأمر الذي بدأ يهز بقوة عدة مفاهيم ساهمت ولفترات طويلة في تقييد المجتمع، لا سيما اعتبار المرأة كائنا ضعيفا لا بد من حمايته وأنها لا تستطيع تحمل نتائج النضال السياسي (الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، 2003).

هذه المتغيرات، عكست نفسها في بداية ظهور منحى ذو طابع ديمقراطي أكثر للعلاقات داخل العائلة، تتجلى في عدم وجود رأي واحد مسيطر يأتي من الأب. لكن هذه التغيرات شكلت مؤشرات أولية للتغيير الاجتماعي ولا يقصد بها تغييرات راسخة وبشكل نهائي، حيث أنه وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي على صعيد المرأة، إلا أن دورها في داخل العائلة كعنصر لإعادة إنتاج النوع بقي الأساس. كذلك الأمر بالنسبة لدونيتها في مقابل الرجل وإعلاء قيمة الذكور مقابل الإناث. وهذا التغيير في واقع النساء يختلف من فئة لأخرى ومن موقع جغرافي لآخر (عبد الجواد، 1991).

لكن المشاركة السياسية الكبيرة للمرأة الفلسطينية خلال فترة الانتفاضة الأولى، لا يمكن اعتبارها معيار لقياس مقدار التغير الاجتماعي الذي طرأ على وضع المرأة الفلسطينية أو أن نعتبر أن هذه التغيرات نهائية؛ فقد كانت السمة العامة للمشاركة السياسية والنضالية للمرأة الفلسطينية غير منتظمة (Fine,1992) وتظهر في أوقات الحشد الوطني الكبير والشديد وتتضاءل مع تراجع هذا الحشد، لا سيما في ظل القيود التي تفرضها الأسرة الفلسطينية والتي هي انعكاس للأسرة العربية على المشاركة النضالية للمرأة ومسؤولياتها وعدم قدرتها على التحكم في القرارات التي تطبق عليها والتي هي بدورها لا تشارك في عملية صنعها (الخليلي، 1981).

بمنحى آخر، في ظل الاحتلال والقمع الإسرائيلي للفلسطينيين، فإن حياة الأفراد قد تأثرت، إضافة لحياة الأسر والعائلات الفلسطينية بطرق عديدة ومتنوعة. بالتالي، لا يمكن لنا أن نفهم ديناميكية الأسر والعائلات الفلسطينية للبقاء وإعادة الإنتاج، بمعزل عن الصدمات التي أصابتها في الماضي ولا تزال قائمة

لغاية الآن. حيث أن هناك حالة من الهشاشة في وضعية الفقراء الفلاحين وفقراء المدن اللاجئين في المخيمات، حيث أن الفلسطينيين يقاومون كأفراد وأسر وكمجتمع وشعب. بالقدر الذي تعتبر فيه الوحدة العائلية راسخة كمؤسسة، إلا أنها شديدة التقلب كمجموع من الأفراد؛ ويعزى السبب في ذلك للارتفاع الكبير في معدلات الوفيات. الأمر الذي يعكس نفسه في إعادة النظر لطبيعة الأدوار. بالرغم من الجهود التي تبذل من قبل الفلسطينيين بهدف الحفاظ على علاقات عائلية وترتيبات المعيشة بشكل طبيعي. لكن هذه المحاولات والجهود لا بد لها وأن تصطدم بالواقع المحيط بالعائلات والذي يتمثل بظروف الاعتقال، فقدان الدخل بسبب القيود الأمنية وتقييد الحركة وغيرها من العوائق التي تشكل جميعها جزءاً لا يتجزأ من المجال السياسي الذي لا يزال يعاني الاضطراب وعدم الاستقرار (تراكي، 2008).

وبمرور الوقت، فإن الأزمة التي تواجهها العائلات الفلسطينية، لم تكن عابرة ولم تبدأ فعليا مع انطلاق الانتفاضة الثانية؛ حيث أن الانتفاضة انطلقت نتيجة فداحة الظلم وأساليب التمييز العنصري التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، فنوعية حياة الفلسطينيين لم يطرأ عليها تحسن، إنما تدهورت بشكل كبير؛ فقد عانى الأفراد والعائلات الفلسطينية من حالة من الهبوط الاقتصادي، إضافة لتعرضهم لعدد من التهديدات التي طالت سلامتهم الشخصية وسلامة ممتلكاتهم من خلال انتهاج سياسات إفقار الفلسطينيين وتوسيع التواجد اليهودي على أراضيهم (أبو نحلة، 2008). إضافة لارتفاع أعداد المستوطنين وبناء المستعمرات الإسرائيلية من خلال مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار (Usher, 2003).

كما وتعتبر السياسات الإسرائيلية التي يتم تنفيذها في الأراضي المحتلة نتيجة قصدية لأساليب العقاب الجماعي والذي يكون هادفاً لضرب السكان بقوة والعمل على إلحاق الضرر بهم جميعاً (Cook, Hanieh and Kay, 2004)، من خلال الاغتيالات القصدية وحظر التجوال وقصف المناطق السكنية ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق وغيرها. كلها تعتبر من أشكال العقاب الجماعي الذي يتعرض له السكان والتي بدورها تؤدي لشل حركة الأفراد والعائلات الفلسطينية (أبو نحلة، 2008).

كافة الأساليب التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في تحطيمه للمجتمع الفلسطيني، تقع ضمن استراتيجيتين أساسيتين هما العقاب الجسماني والعقاب المعنوي، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل(علقم وكناعنة، 2003)، وهذا بدوره يأتي في سياق تحطيم الهوية الفلسطينية (علقم، 2008).

هذه الأساليب تؤثر على التوافق النفسي للأفراد وتفرض أدوار إضافية للأسرة للقيام بدعم أفرادها في ظل الأزمات والظروف الضاغطة التي تتعرض لها. فعلى الرغم من كون إحدى وظائف الأسرة حماية

أفرادها استناداً للأسس التي تقوم عليها بنية العائلة الفلسطينية، إلا أنها في نفس الوقت قد تشكل ضغطاً إضافياً عليها، إضافة للأدوار الأخرى المتعلقة بالإعالة الاقتصادية والتعليم وغيرها وهي تشكل ضغوطاً في ظل الأزمات التي تتعرض لها الأسر الفلسطينية نتيجة ممارسات الاحتلال التي تستهدف التوافق النفسي للأفراد.

القدرية: كعامل مساهم في تكيف الأفراد مع الأحداث الصادمة:

هناك من الدراسات والأبحاث، ما وجدت أن لقضية القدر أثر في تكيف الفرد مع الأحداث الصادمة، حيث أن قوة القدر يمكن تفسيرها بإزاحة لشخصية الشخص للآخرين أو لعوامل خارقة، بحيث تكون بمثابة القبول بدور الحياة وعدم إزعاج من يؤثر به (Khamis, 2008، من Kardiner, 1939). فهناك دراسات في علم النفس الاجتماعي بهذا المجال للتعامل مع التضحيات، فردات الفعل للتضحيات، قد تؤثر بنفس الدافع كالرغبة في حماية النفس من الضرر والموقع الخارجي للسيطرة (Khamis 2008، من Lerner, 1971, Lerner and Mathwes, 1967). فالاعتقاد بأن الإنسان ليس لديه سيطرة على أحداث الحياة، يربتط بشكل مباشر بالقدر، فالحس الإيجابي لقضية السيطرة فوق إرادة الفرد مهمة للحفاظ على الصحة والتطور. فهؤلاء مع الإحساس العالي للسيطرة، يؤمنون بالتغيرات في عالمهم الاجتماعي بأنها حساسة وسريعة التجاوب لفرصهم وأفعالهم، حيث أن الحس بالضعف أو القدر هو واحد من نهاية الاستمرار (Khamis, 2008، من Bruce and Thornton, 2004).

هناك من علماء النفس من تناول قضية التحكم والسيطرة بمجرى الأمور، مثل (Rotter, 1966, 1990) والذي وزع في نظريته مركز السيطرة على الحياة لمركزين، داخلي والذي يتعلق بالشخص نفسه وخارجي المرتبط بقوة خارجية. حيث كان الافتراض الذي قامت عليه هذه النظرية أن الشخص إذا كان مركز السيطرة على مجريات حياته من مصدر داخلي، بمعنى صفاته وشخصيته، فإن بإمكانه تغيير مجريات الأحداث والمشاركة في النشاطات التي من شأنها أن تكفل له هذا التغيير لمنحى أفضل. وبالتالي، الوصول لمرحلة من النمو السليم وبشكل أفضل. بحيث يرى هؤلاء الأشخاص قضية التكيف والتعامل مع أحداث الحياة، بطريقة أكثر تكيفاً ممن يكن مصدر سيطرته على الأمور من مركز خارجي (وهو المركز الثاني الذي طرحه Rotter في نظريته)؛ فالأشخاص الذين يعزون الأحداث للقدر أو لقوة خارجية، يؤدي ذلك لحالة من السلبية والتقاعص عن التغيير؛ كون أن زمام الأمور ليست في يد الأشخاص. وهذا بدوره يقلل من الحراك الاجتماعي.

ما جاء به روتر، تعرض للنقد من قبل (Levenson, 1976, 1981)، حيث كانت نظريتها تقوم على توزيع مركز السيطرة على ثلاثة مستويات، داخلي؛ يتعلق بالأفراد وسماتهم الشخصية التي تمكنهم من السيطرة والتغيير. خارجي؛ يتعلق إما بأشخاص آخرين يمتلكون موقعا للسيطرة والقوة على الأفراد، أو يتعلق بالقدر أو الحظ. تطوير مفهوم السيطرة كما جاءت به ليفينسون، كان في منحى مركز السيطرة الخارجية، حيث أنه بالافتراض الذي جاءت به Levenson، فإنه إذا كان مركز القوة خارجي وله علاقة بأشخاص آخرين، يمكن أن يتم التحرك للتغيير وتعديل الأوضاع، حيث تكون هناك حالة من الإدراك للأشخاص، بأن مجرى الأمور يتحكم به أشخاص آخرون أقوياء. وبالتالي، هناك إمكانية للتغيير والحراك، على خلاف فيما لو كانت تتعلق بالقدر والحظ، بحيث لا تكون الأمور في مكان يمكن إحداث تغيير عليها.

ومركز القوة هذا، إضافة لكونه يؤثر في عملية الحراك نحو التغيير، فإنه بدوره يساهم في عملية التوافق النفسي للأفراد في البيئات المضطَهدة. وبذلك، تتعارض وجهتي النظر في قضية المبادرة للتغيير بالاعتماد على مركز السيطرة الخارجي.

العديد من النظريات الفردية في العلاج النفسي ترى بأنه إذا قمنا بنقل مصدر السيطرة من الخارجي إلى الداخلي، فإن العديد من المشاكل يمكن حلها؛ كون الفرد يعي نقاط قوته ويتحرك على أساسها لتغيير الواقع الذي يضطهده. لكن، مثلا في المجتمعات كالمجتمع الفلسطيني، عند إرجاع حالات الاستشهاد التي تحدث، الاغتيالات وغيرها من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى القدر. غالبية أفراد المجتمع الفلسطيني يؤمنون بالقضاء والقدر، المستوى الثاني من مركز السيطرة الخارجية التي تحدثت عنها Levenson. هذا الأمر يعمل على تحقيق حالة من الشعور بالراحة النفسية؛ أن إرادة القدر حكمت بذلك والتي يمكن أن تكون في نفس الوقت سبباً لعدم التحرك نحو التغيير. إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن لنا أن نفسر استمرار عمليات النضال والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي مع وجود إيمان عالٍ من الأفراد بأن القدر يلعب دوراً كبيراً فيما نحن فيه وأن أي شيء يحدث، يكون لإرادة القدر فيه الجانب الأكبر؟!

إذا جئنا لربط عملية الشعور بالسيطرة والحرمان النسبي الذي ورد في نظرية الهوية الاجتماعية (Tajfel,1981)، نستطيع القول بأن من يستطيع التغيير والمبادرة لتطبيقه هو من يشعر بحالة من الحرمان النسبي على مستوى الجماعة؛ بحيث يتشكل لدى الأفراد في ظروف الاضطهاد وعي عاطفي وعقلاني بالحرمان والتمييز ضدهم. وبالتالي، يدركون أنهم كجماعة مضطَهدين وأن حقوقهم مسلوبة، مقارنة بالجماعة المسيطرة. هذا الوعي، ينعكس على أدائهم لتحويل مسار السيطرة على الأمور من

الخارجي للداخلي؛ كونه يوجد هناك وعي بأن من يتحكم بمركز القوة هو مصدر خارجي، لكنه مرتبط بالأفراد؛ بمعنى يمكن تغييره حسبما جاءت به نظرية Levenson.

في مثل هذا الوضع، الأشخاص مرشحون لأن يكونوا نشيطين وفعالين. وعند عدم قدرة الأفراد على إحداث التغيير، قد يكون من منطلق الخوف من عدم جدوى تحقيق أو تحصيل أي تغيير. في هذه الحالة، يكون هناك ارتباط بمصدر سيطرة خارجي(قوة الأفراد) إذا لم تكن الإمكانيات متكافئة أو مرتبط (بالقدر والحظ) وهو مما لا يمكن تغييره. وبالتالي، قد تكون النتيجة الاستسلام. لكن، نعود مرة أخرى لوضعية المجتمع الفلسطيني، الذي كما ذكرت سابقاً يؤمن بالقدر وأن حالات الاستشهاد والإصابات التي تحدث مقدر لها أن تحدث. بمنطق نظرية Levenson و Rotter، الأفراد في هذه الوضعية يستسلمون ولا يبادرون لتغيير الأوضاع التي تضطهدهم. لكن، الشعب الفلسطيني لا يزال يقاوم، رغم إيمانه بحتمية مصيره.

برأيي، عامل القدر هنا، يؤدي دوره على منحى مختلف، فهو وإن كان بمنطق Levenson و Rotter، يؤدي للاستسلام، لكنه قد يلعب دوراً في تشجيع المشاركة للتغيير وفي نفس الوقت، يساهم في تخفيف الأثر النفسي الناجم عن الاضطهاد، بحيث أنه يساهم في تعزيز الأفراد على المستوى المعنوي، فيكون هناك إيمان لدى الأفراد بأن هناك ديناميكية للتفاعل بين مجريات الأحداث ومركز السيطرة عليها والعمل بمبدأ "إعقل وتوكل"؛ حيث أن الإيمان بحتمية القدر، لا يلغي بدوره أهمية التحرك من أجل التغيير. هذا الافتراض، سأقوم بتوضيح معالمه أكثر عند الحديث عن نتائج دراستي المتعلقة بهذا الجانب، كون أن إحدى العوامل التي أفرزتها هذه الدراسة وساهمت في تحقيق حالة من التوافق النفسي لدى الأفراد في أعقاب التعرض للصدمة، هي قضية القدر.

والعديد من الدراسات ترى بأن كون الفرد عضو في أقلية، فهو مرتبط بخطورة عالية لتطوير الأعراض الصادمة (Hamama ,2008، من Brewin,Andrew,Valenti, 2000). وفي الدراسات التي أجريت على الأقليات الفلسطينية داخل إسرائيل، وجدت معدلات عالية من أعراض الـ PTSD والاكتئاب التي قورنت مع الغالبية اليهودية هناك (Hamama ,2008، من Johns and Hobfoll , Canntti- Nisim 2006)،(Hamama- Raz et all, 2008) ونفس النموذج وجد بين عينة البالغين في دراسات (Mussalam, Ginzburg, Leve- Shalem, Solomon 2005)، وذلك على اعتبار أن فلسطينيي 48 أقلية مقارنة بالموجود اليهودي الذي يضطهدهم.

وقد عزا (أندرسون، 1991) هذه الحساسية للأعراض والتوتر ببطريركية العائلة الفلسطينية داخل إسرائيل المضطرة لمواجهة سيطرة الثقافة اليهودية ووضعية الديمقراطية الغربية، حيث أن هذه الحساسية قد تنشئ مصادر تعليمية واقتصادية منخفضة مقارنة بالغالبية اليهودية (Hamama et all, 2008، من Anderson ,1991). والمراهقين من عرب 48 واليهود هم نتاج اختلاف ثقافي هائل وقيم اجتماعية. وهذا التفاوت يتطلب إتقان لمدى المقارنة أبعد مجرد التعرض للحرب والنتائج الصادمة، فدراسة (Hamama et all, 2008)، دمجت العوامل الإضافية ذات العلاقة بالـ "gender" (النوع الاجتماعي) حيث تظهر الإناث أعراض الخوف أكثر من الذكور والذي يمكن تفسيره في ضوء اختلاف دور الرجل والمرأة في المجموعات العرقية (العرب، اليهود)، فمجتمع عرب 48 هو غالبا بطريركي. لكن المجتمع اليهودي أقل صلابة في حدود الـ "gender" وأيضا من العوامل ذات العلاقة بالتسبب بالأحداث الصادمة، قضية التعرض للأحداث الصادمة مسبقاً والتي تعطي الاحتمال الأكبر لتطوير ردة فعل صادمة للأحداث ذات الطابع الصادم.

من خلال ما تم عرضه من المحاور التي تتداخل في عملية تشكيل ردود الفعل الصادمة على الأحداث العنيفة وكيفية تناول التوجهات الفردية والجماعية. نرى أنه تم تناولها على عدة مستويات بدءاً بشخصية الفرد وكيفية تعاطيه مع الأمور، إلى السياق البيئي الاجتماعي الذي يؤثر بدرجة وبأخرى في تعاطيه مع الأمور. وبالتالي، تكيفه مع الحدث الصادم. ولما كانت العرقية (Race) تلعب دوراً في تحديد درجة التعرض للحدث العنيف وتكوين ردة فعل صادمة عليه بالاستناد للجذور الثقافية التي تتصل بالأفراد، بالاعتماد على المفاهيم ذات العلاقة.

ما الذي يدفع الأفراد في بيئة الحرب وشعب كالشعب الفلسطيني للاستمرار والذي لا تزال تحكمه الروابط العائلية ولا يزال محاطاً بالطابع الجماعي للتكيف والصمود في وجه كل أشكال الاعتداء التي يتعرض لها؟ ولما كان شعباً يؤمن بقضيته من منطلق حقه في أرضه وإقامة دولته على ترابها بمرجعيته الوطنية وخصائصه النفسية الاجتماعية الثقافية التي تجمع أفراده ضمن إطار هوية فلسطينية موحدة؟

هل يمكن لهويته القومية الوطينة أن تكون عاملاً في تخفيف حدة الآثار النفسية المترتبة على الاعتداء العسكري عليه، كما ساهم الانتماء لهوية لدى الأقلية السود في أمريكا في تخفيف حدة الآثار الناجمة عن اضطهادهم هناك؟

ذلك يشكل سؤالا بحثياً، تم تناوله بشكل إمبريقي وبالاعتماد على منهج البحث الكيفي؛ لقياس فيما إذا كان انتماء الفلسطينيين لهوية جماعية، يخفف من حدة الأثر النفسي الناجم عن اضطهادهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، للإلمام بهذا الجانب، كما يدركه الأشخاص وبكافة أبعاده، عوضاً عن اختزاله في أرقام تفقده كثيرا من معانيه ودلالاته المفسرة له.

من هو الشعب الفلسطيني:

فلسطين هي جزء طبيعي من الهلال الخصيب تشكل جنوب غرب بلاد الشام ومنطقة تاريخية في قلب الشرق الأوسط وهي محاطة اليوم ببلدان عربية وكذلك جزء كبير من سكانها من الناطقين بالعربية. أما الجزء الآخر من سكانها "الاحتلال الإسرائيلي" هم من الناطقين بالعبرية وأتباع الديانة اليهودية المهاجرين وأبناء شعوب أخرى. تقع شرق البحر الأبيض المتوسط تصل بين غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوقوعها وشبه جزيرة سيناء، عند نقطة إلتقاء القارتين.

من ناحية جغرافية ونباتية تمتد منطقة فلسطين عبر حدود لبنان والأردن لتشمل المنطقة جنوبي نهر الليطاني والمنطقة المجاورة لنهر الأردن من الشرق. ولكن منذ عشرينات القرن العشرين، أي منذ الانتداب البريطاني على فلسطين يستخدم مصطلح فلسطين إشارة إلى المنطقة الممتدة على 26990 كم مربع، ما بين نهر الأردن شرقاً والبحر الأبيض المتوسط غرباً وبين الحدود اللبنانية الجنوبية المرسومة عام 1923 شمالاً ورأس خليج العقبة جنوباً. يقدر عدد السكان القاطنين اليوم ضمن هذه الحدود أحد عشر مليوناً نسمة تقريباً وتقدر نسبة العرب من بينهم بنحو 47%.

سياسياً، منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993، فإن اسم فلسطين قد يستخدم دولياً ضمن بعض السياقات للإشارة أحياناً إلى أراضي السلطة الفلسطينية أما لقب فلسطيني فيشير اليوم، وخاصة منذ 1948، إلى السكان العرب في جميع أنحاء المنطقة .من الناحية التاريخية أشار اسم فلسطين إلى عدد من الكيانات السياسية أو المحافظات الإدارية التي وقعت في هذه المنطقة منذ القرن الثاني للميلاد. وكانت أولاها "ولاية سوريا الفلسطينية" التي كانت تابعة للإمبراطورية الرومانية. بين 1917 و1948 أشار اسم فلسطين إلى منطقة الانتداب البريطاني على فلسطين. أيام الدولة العثمانية كان اسم فلسطين يستخدم كمصطلح جغرافي فقط في حين تم تقسيم فلسطين إدارياً إلى عدة وحدات إدارية.

وبفعل الاحتلال العكسري الإسرائيلي لفلسطين، فقد عمد إلى تقسيمها لعدة مناطق، في محاولة لتفسيخ الكل الجمعي الفلسطيني؛ فهناك فلسطينيو 48، فلسطينيو الضفة الغربية، قطاع غزة والقدس. من هذا المنطلق،

ولأغراض دراستي، ركزت على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمراجعة ما ذكرته الأدبيات في مجال الانتماء للهوية الجماعية الفلسطينية، إضافة لطبيعة الدراسات التي تناولت آثار الاعتداء العسكري على الأفراد في هذا السياق. وبدراستي هذه، قمت بالتركيز على الأفراد المتضررين بفعل الاعتداء العسكري ودراسة مدى توافقهم النفسي في منطقة الضفة الغربية، للإلمام أكثر بطبيعة العوامل النفسية التي تتعلق بالفرد في إطار وجوده في الجماعة التي ينتمي لها، من منطلق التوجه السيكولوجي الذي يعتبر الفرد الوحدة الأساسية للتحليل وبالتزامن مع دراسة كيفية تأثير السياق الأكبر عليه وعلى عملياته النفسية في إطار وجوده في الجماعة الأكبر.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة:

بعد أن تطرقت إلى مشكلة البحث وإطارها النظري في الفصل الأول والثاني والتي تمثلت في إعطاء فكرة ماهية الهوية الاجتماعية وطبيعة النظريات التي تناولتها، إضافة لدراسة الأشخاص في المجتمعات المضطهَدة، تحديدا في بيئة الحرب والتطرق للدراسات في هذا الحقل. سأتطرق في هذا الفصل إلى منهجية الدراسة التي اتبعتها لتحقيق هدف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها:

منهجية الدراسة:

عند التطرق لطبيعة الأبحاث التي تناولت الصدمة النفسية الناجمة عن العدوان العسكري في فلسطين، نلاحظ أنه تم تناولها بشكل كمي، من خلال مقاييس مثل مقياس الـPTSD. والذي بالرغم من كونه مقياس موضوعي يمكن تطبيقه دون تحفظ أو تعديل على كل البشر مهما كانت ثقافتهم وانتماءاتهم ولغتهم وتاريخ حياتهم، لكنه مقياس ظهر في سياق محدد؛ حيث أن مقياس الـ PTSD هو مقياس أمريكي بحت ولا يمكن فصل منهاجه ومضمونه ونوعية نتائجه عن سياق المرحلة التاريخية التي نشأ خلالها في تطور الثقافة الغربية الأمريكية والذي تم استخدامه في أعقاب الحرب الفيتنامية (كناعنة ونتلاند، 2003).

كون الدراسات التي تناولت موضوع الصدمة النفسية في السياق الفلسطيني ذات منحى كمي، ذلك يعني إسقاط العديد من الحالات عند التعامل مع معاملات الارتباط، بحيث يتم استثناء عدد كبير من أنواع أحداث العنف لاعتبارات إحصائية بحتة، فلا يبقى في الدراسة عن تأثير العنف على الصحة النفسية سوى عدد بسيط جدا، وهذا ما تطرق إليه أيضا (كناعنة ونتلاند، 2003) في نقدهما لاستخدام هذا المقياس في التعامل مع حالات التعرض للعنف.

من هنا تأتي فلسفة استخدام المنهج الكيفي في هذا النوع من الدراسات؛ لإخراجها من قالبها الجامد الذي تحكمه الأرقام؛ فمن خلال البحث الكيفي، تظهر نتيجة التعرض للعنف السياسي والتعامل مع الخبرات الصادمة. فكما أشار (Yahia, 2007)، إلى أن البحث الكيفي يعزز فهم هذه الظواهر ضمن عناصر الموضوع والإدراك الشخصي للعائلات الفلسطينية، كما أن الشمولية والطبيعة الواقعية للبحث الكيفي، تضيف أبعاداً مهمة لدراسة هذه الظاهرة، في حين أن البحث الكمي يوضح مدى انتشار وتواجد هذه الظاهرة. وعند تناول هكذا نوع من الدراسات التي تتطرق لدراسة واستكشاف مفهوم الصدمة من منظور جماعي والتي تم تناولها بهذا المفهوم لأول مرة، فهو أنسب من المنهج الكمي في التعاطي معها لا سيما في المراحل الاستكشافية للمواضيع التي يتم تناولها لأول مرة. حيث أن تناول العامل البيئي والجماعي

للتكيف، تم من خلال دراسات مثل التي أجرتها (بوناماكي، 1988) في السياق الفلسطيني، لكنها تناولتهـا بمنهج كمي، اختزل كثير من العوامل المؤثرة على التوافق النفسي، ضمن عدد محدود جداً من المتغيرات.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جرحى الانتفاضة الثانية في منطقة الضفة الغربية من مناطق الوسط والشمال وضمن التجمعات السكانية (مدينة، مخيم، قرية)، من الذكور والإناث وبأعمار مختلفة ومشاركة نضالية مختلفة؛ إضافة إلى وجود تباين في درجة التأثر من العدوان العسكري؛ لقياس هدف الدراسة والتوصل إلى تصور وفهم واضح لطبيعة العوامل التي ساعدتهم على تجاوز الآثار التي سببها التعرض للصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري الإسرائيلي، إضافة لمعرفة فيما إذا كان هناك دور للهوية الجماعية في تحقيق التوافق النفسي للأفراد عقب التعرض للعدوان العسكري.

المشاركون في الدراسة:

شارك في الدراسة مجموعة من الأشخاص الذين تعرضوا للعدوان العسكري الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية والبالغ عددهم (13) جريح وجريحة، فترة الانتفاضة الثانية والأولى. عشرة من الذكور وثلاثة من الإناث.

تتراوح المدة التي تعرض فيها المشاركون في الدراسة للإصابة: من عام 1999 إلى 2010. باستثناء واحدة من الحالات التي تم إجراء مقابلة معها وهي (امرأة)، من منطقة الوسط ومن المخيم، كانت فترة إصابتها خلال فترة الانتفاضة الأولى (1987)؛ حيث أن هذه الدراسة تستهدف الأشخاص الذين تعرضوا للعدوان العسكري، بغض النظر عن الفترة التي أصيبوا بها. كان خيارنا للأفراد الذين أصيبوا فترة الانتفاضة الثانية نابع من سهولة الوصول إليهم والتحدث معهم. وفي هذه الدراسة عمدت لاستخدام عينة كرة الثلج، بإجراء مقابلات مع عدد من الجرحى الذين أتيحت لي الفرصة إجراء مقابلات معهم. ومن خلال التقائي بهذه السيدة التي أصيبت فترة الانتفاضة الأولى، كان لفحوى تجربتها النضالية وقصتها مع الضرر من الأثر العسكري، ما أغنى النتائج التي تم التوصل إليها. الأمر الذي جعلني أقوم بإجراء مقابلة معها، وإضافة تجربتها لتجارب المشاركين الآخرين في الدراسة.

ما يميز هؤلاء الأشخاص الذين شاركوا في هذه الدراسة أنهم كانوا ناشطين ولهم دور نضالي، بمعنى أنه كان لهم دور في مقاومة الاحتلال من خلال نشاطات مناهضة لفكرة وجود الاحتلال وممارساته ضد

الشعب الفلسطيني، حيث أن الفترات التي أصيب فيها أولئك الأشخاص تميزت بملامح عنيفة سواء من ناحية حيثيات فترة الانتفاضة الأولى إلى أحداث الانتفاضة الثانية وما نجم عنها من خسائر مادية وبشرية، إلى أحداث إقامة الجدار الذي فصل أجزاء الضفة الغربية عن بعضها والتي لا زالت الأعمال المناهضة له قائمة لغاية الآن في العديد من مناطق الضفة الغربية.

بالتالي، فكرة اختياري للأشخاص الذين شاركوا في الدراسة اعتماداً على مبدأ اختيار المشاركين في عينة كرة الثلج، أن هؤلاء الأشخاص يجمعهم شيء مشترك، يتمثل في كونهم تضرروا بفعل الاعتداء العسكري الإسرائيلي على نحو أدى هذا الضرر إلى المساس بتوافقهم النفسي. فلم يكن الهدف أن يجري اختيارهم ضمن تجمعات سكانية مختلفة أو كونهم ذوي صلة قرابة مباشرة ببعضهم البعض أم لا. إنما كان الهدف الأساسي كما تطرقت إليه، أن يكونوا ممن تضرروا بفعل العدوان العسكري، على نحو أدى للنيل من توافقهم النفسي، ضمن درجات متفاوتة لهذا الضرر وليس التركيز على الحالات الشديدة فقط.

بالتالي، واستناداً على استخدامي لمنهج البحث الكيفي الذي لا يعمد إلى التعميم، فليس الهدف أن يمثل المشاركون في الدراسة طبيعة المجتمع المبحوث. لذلك، هم ليسوا بعينة، إنما أشخاص شاركوا في هذه الدراسة والعديد منهم كان حلقة وصل لمشارك آخر للمشاركة في هذه الدراسة، من خلال كونهم يشتركون في ذات الهدف الذي ذكرته أعلاه، فهم تضرروا بفعل العدوان العسكري الإسرائيلي. وهذا ما شكل الأساس في اختياري العمل معهم وليس لكونهم موزعين على مناطق جغرافية أو لكونهم ذكور وإناث.

وفيما يلي نبذة عن كل شخص شارك في الدراسة، حيث تم وصف المشاركين بأسماء مستعارة لمراعاة خصوصيتهم وضمان السرية والحماية لهم، إنطلاقاً من مشاركتهم في العمل النضالي ضد الاحتلال :

أولاً: **أحمد**: عمره 29 سنة. أصيب عام 2008 ضمن فعاليات أحداث الجدار. كان عمره عند الإصابة 27 سنة. غير متزوج. السبب المباشر لإصابته، خروجه في مسيرات ضد الجدار في قرى رام الله، حيث أصيب في قدمه بعد اعتقاله على إحدى الحواجز العسكرية التي نصبها جيش الاحتلال على مداخل قرية من قرى منطقة رام الله. هو من أسرة مناضلة فيها شهيدين. تعرض لعمليات اعتقال متعددة، نجم عن نشاطه منعه من دخول مناطق الخط الأخضر وهو حاليا عاطل عن العمل بسبب اعتماده على العمل داخل إسرائيل.

ثانياً: **سمير**: عمره 25 سنة. غير متزوج، أصيب عام 2003 فترة اندلاع الانتفاضة الثانية، لدى اجتياح جيش الاحتلال الإسرائيلي للمدينة التي يسكن فيها. كان عمره عند الإصابة 18 سنة، كان في فترة

التحضير للدخول للجامعة (التوجيهي). كانت مشاركته النضالية، ضرب الحجارة على دبابات الجيش الإسرائيلي خلال فترة الاجتياح. إصابته كانت في قدميه؛ 12 رصاصة في قدمه اليمنى و3 رصاصات في قدمه اليسرى، نجم عنها حدوث بتر في قدمه اليمنى نتيجة خطأ طبي في المستشفى التي تلقى فيها العلاج، كما أدت به الإصابة إلى عدم تحصيل المعدل الدراسي الذي كان يطمح تحقيقه. الأمر الذي دفع به لدراسة تخصص لا يرغبه (العلوم المالية والمصرفية) وهو حاليا عاطل عن العمل بسبب الإصابة ويشعر بأن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الفلسطيني تلاقي تهميشاً كبيرا، لا سيما في مجال الخدمات والحصول على فرص التوظيف.

تعرض لتجربة الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي عام 2006 ولمرتين، المرة الأولى: كانت في شهر أيار، قضى في السجن (21) يوما والمرة الثانية كانت في شهر حزيران من نفس العام، قضى في السجن مدة سنة كاملة.

ثالثاً: **عدنان**: عمره 30 سنة. متزوج ولديه طفلة، حاصل على درجة البكالوريوس في تخصص علم النفس من جامعة بير زيت ويعمل مرشد تربوي في إحدى مدارس الضفة الغربية وهو من أسرة فيها عدد من الجرحى والمعتقلين.

أصيب عام 2004 برصاصتين، واحدة في ظهره والأخرى في قدمه والتي سببت لديه إعاقة دائمة عندما قرر جيش الاحتلال الإسرائيلي إقامة الجدار على أراضي القرية التي يسكن فيها، حيث شارك في المظاهرات التي جرت في تلك الفترة وحصلت مواجهات بين المتظاهرين وقوات جيش الاحتلال استمرت لمدة ثلاث ساعات وعند إصابته من قبل قوات جيش الاحتلال، استمر إطلاق النار ورفض الجيش الإسرائيلي نقله للمستشفى إلا بعد ساعة من إصابته.

رابعاً: **عمرو**: عمره 25 سنة وهو أخ "عدنان". غير متزوج وحاصل على درجة البكالوريوس في تخصص علم الاجتماع من جامعة بير زيت. عاطل عن العمل وأحيانا يعمل كعامل بناء لإعالة نفسه وأسرته.

أصيب في نفس الظروف والأحداث التي أصيب فيها عدنان عام 2004. كانت إصابته في يده وفي الفترة التي أصيب فيها وأخوه، كان لهما أخ معتقل في سجون الاحتلال الإسرائيلي. لم يكن هناك تأثير كبير لإصابته على توافقه النفسي بقدر إصابة أخيه عدنان؛ كونها الأخطر. تعرض لتجربة الاعتقال في عام

2010 لمدة أربعة شهور وفي ذات الفترة، كان معه في المعتقل إثنان من إخوته وأولاد عمه الثلاثة إضافة إلى عمته.

خامساً: **عيسى**: عمره 17 سنة. غير ملتحق بالمدرسة، حاصل على تعليم مهني (ميكانيك). لديه ثلاث إصابات: في عام 2006؛ إصابة في الرأس، عام 2009؛ إصابة في القدم، عام 2010؛ إصابة في الظهر. لديه تجربة اعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي عام 2010 لمدة (10) أيام. إصابته في رأسه سببت له العديد من المشاكل الصحية مثل الدوخة التي لا تزال تلازمه لغاية الآن.

ينحدر من أسرة مناضلة فيها العديد من الجرحى والأسرى؛ ثمانية من أفرادها مصابون بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، منهم أخت مصابة في يدها، أخ مصاب في الرأس، إضافة لإصابة أخت أخرى له في رأسها ووالده ووالدته بإصابات في القدم وأخ آخر أصيب في عنقه عام 2000 وهو حاليا مصاب بشلل رباعي.

مشاركته النضالية تمثلت في الخروج في مسيرات مناهضة للجدار الذي أقيم على أراضي قريته، حيث تم مصادرة ما يقارب 60 دونما من أرضه. الأمر الذي دفعه للمشاركة في هذه المظاهرات.

سادساً: **نداء**: عمرها 20 سنة. تدرس في جامعة القدس المفتوحة تخصص رياضيات. عمرها وقت الإصابة 17 سنة، أصيبت عام 2008 في رصاصة في يدها، جراء قيامها بتحذير مجموعة من الشباب المتظاهرين ضد إقامة الجدار في قريتها من جنود جيش الاحتلال الذين كانوا على وشك اعتقال هؤلاء الشباب.

إصابة نداء لم تشكل مشكلة بالنسبة لها، بقدر إصابة إحدى إخوتها التي أدت إلى حدوث شلل رباعي معه وجلطة دماغية؛ كونها الأخطر وكونه يمثل مصدرا لدعمها في مختلف مواقف حياتها. لكن، ما يؤثر على توافقها النفسي وشعورها بالضيق قضية حرمانها من دخول القدس وعدم سماح الاحتلال الإسرائيلي لها بأخذ تصريح لزيارة القدس، كونها تنحدر من أسرة فيها الكثير من الأسرى والجرحى.

سابعاً: **رامي**: عمره 30 سنة. متزوج ولديه ثلاثة أطفال توائم. أنهى مرحلة التوجيهي الصناعي وسجل في جامعة البلقان لتخصص هندسة إلكترونية، لكنه لم يلتحق بالدراسة الجامعية بسبب الإصابة.

أصيب في 30\9\2000، على خلفية دخول آرييل شارون للمسجد الأقصى المبارك، شارك في المظاهرات وضرب الحجارة التي كانت في منطقة البالوع ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي. أصيب في

منطقة العنق، أدت إصابته لحدوث شلل رباعي لديه وجلطة دماغية، إضافة لانقطاع العديد من شرايينه والتي في غالبيتها الآن شرايين اصطناعية، كما أنه خلال فترة الإصابة، فقد القدرة على الكلام والتركيز والكتابة والقراءة، كما حدث له مسح كامل للذاكرة طويلة المدى.

حالياً، لا يزال يعاني من صعوبة في الكلام والقراءة، إضافة لنسيانه اللغات التي كان يتقنها، العبرية، الإنجليزية والألمانية بفعل الإصابة. هو مقعد، ومصاب بشلل رباعي ولا يستطيع تحريك الجانب الأيمن من جسده، كما أن لديه جلطة دماغية. علاوة على ذلك، يشعر بآلام بليغة في قدميه، لا سيما في الشتاء، لوجود كثير من الشرايين الاصطناعية في جسده والبلاتين في قدميه.

في الوقت الحالي يعتاش من المبلغ الذي يتقاضاه من وزارة الأسرى والجرحى وهو يقوم بعمل معارض صور للجدار وممارسات الاحتلال في مكان سكنه وشارك في العديد من المعارض في أنحاء مختلفة من دول العالم. لغاية الآن، لا يزال يشارك في جميع المظاهرات التي تجري ضد إقامة الجدار في قريته وقد أصيب في هذه المظاهرات حوالي (10) مرات، إضافة لقيام قوات الاحتلال بتكسير كرسيه المتحرك الذي يستخدمه للمشي ثلاث مرات وقيامهم بتكسير الكاميرا التي يصور فيها.

ثامناً: **انتصار**: عمرها 40 سنة. تعمل في أحد الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة لقيامها بممارسة عمل خاص (صالون تجميل للسيدات). متزوجة وليس لديها أطفال.

انتصار، جريحة من الانتفاضة الأولى، كان عمرها عند الإصابة 15 سنة وهي تنتمي لأسرة فيها 5 من إخوتها المعتقلين في سجون الاحتلال، كما أنها مهجرة من يافا وتسكن في المخيم. كانت منتمية لشبكة نضالية من النساء، أصيبت بقنبلة غاز أدت إلى خسارتها لعينها اليمنى. خلال فترة الانتفاضة الثانية، اقتصرت مشاركتها على الخروج في المظاهرات المنددة بوجود الاحتلال الإسرائيلي وهي حالياً عضوة فعالة ونشطية في اتحاد لجان المرأة في المخيم الذي تقطنه، حيث تساهم في رفع مستوى الوعي والثقافة في العديد من الجوانب لفئة الشباب.

تاسعاً: **معاذ**: عمره 18 سنة وهو ملتحق بالمدرسة؛ صف حادي عشر. أصيب فترة عام 2009، خلال مشاركته في المسيرات المنددة بإقامة الجدار على أراضي قريته. كانت إصابته في قدمه وأدت هذه الإصابة إلى فقدانه فرصة الرجوع مرة أخرى للمدرسة وإكمال تعليمه مع دفعته من طلاب صفه.

بعد التعافي من الإصابة، عاد مرة أخرى للمدرسة؛ كونه يعتبر التعليم جزء أساسي من حياته، كما يؤمن بأنه سلاح آخر لمقاومة الاحتلال، لكن مع طلاب أصغر منه سناً. الأمر الذي أثر على توازنه النفسي؛ كونه كان يشعر بالغربة وعدم الانسجام معهم. كما أدت إصابته إلى فقدانه ممارسة هواياته كلعب كرة القدم والخروج برفقة أصدقائه.

تعرض معاذ أيضا لتجربة الاعتقال في سجون الاحتلال على خلفية مشاركته في المظاهرات المنددة بإقامة الجدار على أراضي قريته، فترة عام 2009 ولمدة (8) شهور، كما أن لديه أخ مصاب في ظهره وأخ آخر مصاب إصابة بالغة في رأسه.

عاشراً: **نبيل**: عمره 18 سنة وهو حاليا ملتحق بالمدرسة؛ صف توجيهي. أصيب خلال عام 2009 في قدمه، على خلفية مشاركته في المظاهرات المنددة بقيام الحرب على قطاع غزة.

أدت هذه الإصابة إلى شعوره بحالة من انعدام التوازن؛ كونها حرمته من ممارسة الرياضة مع أصحابه، كما أنه لم يتلقَ العلاج الطبيعي؛ كونه أصيب في فترة الامتحانات النهائية. الأمر الذي زاد من حدة الأوجاع التي لا يزال يعاني منها لغاية الآن، كما أن الإصابة أدت إلى تراجع في تحصيله الأكاديمي؛ لأنه كان يقضي معظم وقته في المستشفى لتلقي العلاج.

نبيل، يشارك في المظاهرات التي تحدث في قريته ضد إقامة الجدار، حيث أنه يشارك في هذه المظاهرات من عمر 12 سنة وتعرض لتجربة للاعتقال لعدة مرات على خلفية المشاركة في هذه المظاهرات. حاليا، يشعر بحاجة ماسة للدعم، لا سيما أنه يعيش ضمن ظروف اقتصادية صعبة؛ فهو يعيش لوحده مع والدته المنفصلة عن والده ولا يوجد هناك أيما دعم له من قبل والده وإخوته الآخرين، كما أن هناك تراجع في تحصيله الأكاديمي بسبب الإصابة.

الحادي عشر: **يوسف**: عمره 16 سنة. غير ملتحق بالمدرسة بسبب الإصابة. أصيب في عام 2007، جراء مشاركته في المسيرات المنددة بإقامة الجدار على أراضي قريته، كانت إصابته في الرأس، كما أن لديه أخ أصيب بنفس الوقت في ظهره وصديقه أصيب في خاصرته اليمنى.

أدت إصابته إلى حدوث ارتجاج في المخ لديه، كما أنها أدت إلى حدوث بعض التلف في الأعصاب وهذا بدوره أثر على مزاجه، كما أن قدرته على الكلام تراجعت بشكل ملحوظ ؛ حيث يعاني يوسف في الوقت الحالي من صعوبة في الكلام جراء هذه الإصابة. ونتيجة مراجعاته المستمرة لدى أطباء الأعصاب وفي

المستشفيات وتعاطيه الكثير من الأدوية، دفع به ذلك إلى الخروج من المدرسة، حيث رفض العودة مرة أخرى للمدرسة؛ كونه سيلتحق بصف دراسي مع طلاب أصغر منه سناً وهو ما لا يستطيع التعاطي معه بشكل فعال.

حالياً، لا يزال يوسف يشارك في المظاهرات ضد إقامة الجدار في قريته، حيث يعتبر أنها وسيلة لإيصال الصوت الفلسطيني إلى مختلف دول العالم.

الثاني عشر: **جمعة**: عمره 28 سنة. متزوج منذ عام 2005 وليس لديه أطفال. أصيب عدة إصابات، واحدة في عام 1999، حيث أصيب بشظية في قدمه. في عام 2002، أصيب برصاصة في بطنه. في 2004، أصيب برصاصة في ظهره. في عام 2007، أصيب برصاصتين في صدره.

هذه الإصابات المتعددة، أدت إلى التسبب بالعديد من الأضرار في جسده؛ حيث تم استئصال الطحال لديه، كما ويوجد عطب كبير في رئته اليمنى، تهتك في العضلات وآخر إصابة له في 2007، أدت إلى فقدانه الوعي لمدة 32 يوم. حالياً، يواجه صعوبة كبيرة ومقدار كبير من الألم في العظام لا سيما في فترات البرد، حيث يصبح لديه صعوبة بالغة في السير على قدميه، كونه يوجد الكثير من البلاتين في قدميه.

حاليا، عاطل عن العمل بسبب الإصابات المتعددة في جسده ويتقاضى معاش من السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن جمعة لا ينجب بسبب الإصابة أيضا؛ حيث أدت الإصابة إلى حدوث عجز جنسي بما نسبته 65-70% ورغم تفهم زوجته لوضعيته، لكن هذا الجانب هو ما لم تستطع التعايش معه لغاية الآن، الأمر الذي يؤزمه وزوجته على المستوى النفسي.

بالنسبة لوضعه الاقتصادي، يشعر بحالة من العجز، كونه كان يشكل مصدر دخل وحاليا يعتاش على الراتب الذي يتقاضاه من السلطة والذي لا يكفي لسد احتياجاته واحتياجات زوجته، لا سيما وأنه لايزال يتلقى العلاج لغاية الآن، كما أن عليه حجر أمني في مكان سكنه، بحيث يمنع من الخروج من منطقة سكنه. هو على هذه الحال منذ ثماني سنوات لغاية الآن.

مشاركته النضالية، أدت إلى قيام الجيش الإسرائيلي باعتقاله عدة مرات، كما أنها أدت لاعتقال أحد إخوته لمدة 5 سنوات، وهذا ما أثر عليه بشكل كبير.

الثالث عشر: **إقبال**: عمرها 42 سنة. متزوجة ولديها 5 أولاد وابنتين. اعتقلت في عام 1985 بعد اعتقال جيش الاحتلال لأخيها الكبير وخرجت هي من المعتقل عام 1988، في أول عملية تبادل أسرى، حيث كانت تبلغ من العمر آنذاك ثماني سنوات.

بدأ نشاطها النضالي كردة فعل على اعتقال أخيها، حيث كانت تقوم بالمشاركة في المظاهرات التي تحدث على مستوى المخيم، كما كانت تقوم بضرب الحجارة وإشعال إطارات السيارات. كانت مشاركتها من خلال انضمامها لتنظيم يمارس المقاومة في تلك الفترة وتم اعتقالها لانتمائها لهذا التنظيم ونتيجة التحقيق والتعذيب في المعتقل، فقدت حاسة السم، وقامت بتربية أبنائها على فكرة التضحية والنضال.

فترة الانتفاضة الثانية، كانت مشاركتها النضالية تتمثل في إيوائها المقاومين ممن هم مطلوبون لجيش الاحتلال، حيث أصيبت في قدمها لدى محاولتها سحب جثة أحد الشهداء الذين سقطوا في عمليات إطلاق نار بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين عام 2000.

حالياً، تشعر بحاجة كبيرة للدعم، كونها هي من كانت تقدم الدعم لأمهات الأسرى والجرحى ولم تكن تطلب الدعم، لأن مجتمعها يرى منها مصدرا يزود الآخرين بالدعم، كما أنها تشعر بحالة من الإحباط لما وصل إليه الحال الفلسطيني الآن؛ فهي تربت على فكرة المقاومة والنضال والحزب الذي تنتمي له، لم يعد يمارس النضال بمفهوم المقاومة العسكرية كما تربت هي عليه. الأمر الذي وضعها في حالة من انعدام التوافق والثقة بالجهة التي انطلقت منها لممارسة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إجراءات الدراسة:

استناداً على ما ذكر سابقا، قمت في هذه الدراسة بإجراء مقابلات كيفية معمقة مع عدد من جرحى الانتفاضة الثانية في الضفة الغربية والبالغ عددهم (13) جريح وجريحة من مناطق الوسط والشمال للضفة الغربية، إضافة إلى توزعهم ضمن تجمعات سكنية مختلفة (مدينة، قرية، مخيم) وضمن أعمار مختلفة الذين تعرضوا لعدوان عسكري، حيث ركزت المقابلات على التجربة الصادمة التي تعرضوا لها بفعل العدوان العسكري الإسرائيلي بأثر رجعي؛ بمعنى أنني قمت بإجراء مقابلات كيفية معمقة معهم وذلك بالرجوع بهم إلى سنوات التعرض للحدث الصادم وليس إجراء المقابلات في أعقاب الحدث كما هو حال معظم الدراسات. وذلك بهدف معرفة العوامل التي ساهمت في تحقيق التوازن النفسي لهم في أعقاب التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري. حيث تم من خلال هذه المقابلات الوقوف على الجوانب المشتركة التي تجمع الأفراد المشاركين في الدراسة، في كيفية تعاطيهم مع الحدث الصادم الناجم عن

العدوان العكسري ومنها نبني "النظرية"، نضيف لها أو نضحد بعض مفاهيمها بناء على قراءة المبحوثين أنفسهم للحدث وكيفية تعاطيهم معه.

قمت بتسجيل المقابلات التي أجريت مع المشاركين في الدراسة صوتياً؛ لأخذ صورة أوضح من خلال الحديث عن التجارب الشخصية مع المتضررين بفعل العدوان العسكري وكيفية انعكاس هذه التجربة على حياتهم وكيفية تعاطيهم معه. حيث كان تسجيل كل مقابلة مدة ساعة ونصف تقريبا. ومن ثم، قمت بتفريغ جميع المقابلات المسجلة بشكل حرفي وباللغة المحكية للمشاركين في الدراسة. وذلك بهدف الحفاظ على روح ومضمون الفكرة تماماً، كما طرحها المشاركون.

توصلت لهؤلاء الأشخاص من خلال استخدام عينة كرة الثلج كما ذكرت أعلاه؛ أي أن يقوم كل شخص مشارك بقيادتنا لشخص آخر بنفس مواصفات الأفراد الذين شاركوا في الدراسة "التضرر بفعل العدوان العسكري" ومن خلال المؤسسات التي تعنى بهم، كمؤسسات الدعم النفسي. وقمت بسؤالهم بشكل معمق حول تجربتهم مع العدوان العسكري، كما وتطرقت معهم للجوانب ذات العلاقة بموضوع التوافق النفسي وتصنيفها ضمن محاور تجمع رؤية المشاركين في الدراسة حول الحدث وحول العوامل المشتركة التي ساعدتهم على استعادة التوافق النفسي في أعقاب التعرض للعدوان العسكري الإسرائيلي.

قمت بتطوير أسئلة وجدول لهذه المقابلات قبل التوجه للعمل في الميدان وأجريت مقابلات مع مصادر ذات علاقة ببعض الأفراد المشاركين في الدراسة (مقابلات ثانوية)؛ مع أشخاص ذوي علاقة أو مقربين للأفراد المشاركين في الدراسة؛ لاستكمال الصورة وتوسيع الفكرة كالأهل، لمعرفة كيفية تعاطي المتضررين من العنف العسكري الإسرائيلي مع الحدث الصادم وكيفية تجاوزهم للأثر النفسي الناجم عن العدوان العكسري والتي شكلت مصادر مساندة للمعلومات الأساسية التي حصلت عليها من المبحوثين أنفسهم. وفي الحالات التي قبل فيها أهالي الجرحى المشاركة في الدراسة، كانوا ممن تعرضوا أنفسهم أيضا للتضرر بفعل العدوان العسكري، إما من خلال تجربة الاعتقال أو الإصابة والضرر الجسدي والمعنوي، حيث قمت بإضافتهم في هذه الدراسة كمتضررين وجرحى بفعل العدوان العسكري.

معالجة وتحليل البيانات:

عملية معالجة وتحليل البيانات التي حصلت عليها من خلال المقابلات التي أجريتها مع المبحوثين، جرت من خلال استخدام خطوات النظرية المجذرة (Grounded Theory)؛ والتي تعتمد على تشكيل محاور الدراسة من البيانات التي يحصل عليها الباحث من المبحوثين أنفسهم. بحيث يقوم بالتعمق في وجهة نظر المبحوثين أنفسهم بشكل استقرائي؛ (من الواقع إلى النظرية)، من خلال الوقوف على النقاط المشتركة التي تم الحصول عليها من المبحوثين أنفسهم والعودة بها للنظرية لمعرفة أين تدعم النظرية طبيعة النتائج التي توصل إليها وأين اختلفت معها. بحيث قمت بعملية دمج للمواضيع ذات المعنى النظري المشترك؛ كخطوة في عملية التحليل الكيفي للبيانات (مكاوي، 2002). وبالتالي، تشكيل محاور (Themes) نظرية من البيانات التي حصلت عليها من المبحوثين(Glaser & Strauss, 1967)، ضمن الخطوات التالية:

أولاً: كما ذكرت سابقاً في حديثي عن المنهجية التي اتبعتها في دراستي، فقد قمت بتسجيل المقابلات صوتياً. مدة كل مقابلة لكل فرد مشارك بالعينة ساعة ونصف تقريباً، تعمقت من خلالها في تجربة المشاركين في الدراسة، من ناحية الحدث الذي أصابهم ومعرفة الحيثيات المرتبطة به، خلال وما بعد الإصابة، بمعنى معرفة ظروف الحدث ككل ومن ثم التطرق لدور العوامل التي ساعدتهم على استعادة التوافق النفسي. بعد ذلك، فرغت المقابلات من خلال كتابة كل المعلومات التي ذكرت في التسجيل الصوتي وبلغة المبحوثين أنفسهم كما ذكروها في التسجيل الصوتي. ثم قمت بتحليل كل مقابلة على حدة، للخروج بالمحاور والقضايا تكررت بشكل ملحوظ في تجربة كل مشارك ومعرفة العوامل التي ساعدته على تحقيق التوافق النفسي، عقب تعرضه للعدوان العسكري الإسرائيلي.

ثانياً: عملية تحليل المعلومات كما تطرقت إليها سابقاً، جرت من خلال خطوات النظرية المجذرة (Grounded Theory)؛ حيث أن المعلومات التي قمت بجمعها بواسطة المبحوثين، جرى تحليلها وفق مبادئ هذه النظرية. الهدف من هذه الطريقة يتمثل في إعطاء الفرصة لدمج المعلومات التي يحصل عليها الباحث من قبل المبحوثين ورؤية مدى انعكاسها على تجربة المشاركين ككل وأين تتقاطع هذه الجوانب وأين تختلف بين المبحوثين أنفسهم (Strauss & Corbin's, 1998). وهذا بدوره يعطي الفرصة لوضع الجوانب المشتركة التي تجمع الأفراد المشتركين في الدراسة فيما يتعلق بنتائج الدراسة ضمن تصنيفات ومحاور يسهل التعاطي معها وإعطائها معنى (Ligiero, et all, 2009).

ثالثاً: عملية الترميز: المكونات النظرية توضح كيفية تعاطي الأفراد في بيئات الاضطهاد مع الأحداث الصادمة والتي تستهدف توافقهم النفسي. هذه المكونات، جمعت بواسطة عدد من المفاهيم المنظمة والتصنيفات والتي تشتمل على ثلاثة مستويات للترميز:

أولاً: **الترميز المفتوح**: يأتي من خلال تقسيم البيانات التي تم الحصول عليها من قبل المبحوثين إلى وحدات أو عناوين (Strauss & Corbin's, 1998) (كاميك وآخرون، 2007). بعد ذلك، هذه العناوين تصنف إلى مفاهيم، من خلال استخدام كلمات وتعابير من المشاركين في الدراسة، بحيث تستخدم كلماتهم الخاصة التي تعبر عن هذه المفاهيم واستخدامها عند الحديث عن المعلومات التي أفرزتها المقابلات. حيث تشكل هذه الخطوة الأولى من عملية الترميز المفتوح.

أما الخطوة الثانية من الترميز المفتوح، تتضمن عملية تسمية التصنيفات (Strauss & Corbin's, 1998)، حيث توضع البيانات ضمن محاور ذات أبعاد تصب في محور ومنطلق الدراسة، فيتم تصنيف المعلومات التي جمعت من المبحوثين بما يتلاءم مع مضمون كل مفهوم جرى تصنيفه. والبيانات التي يعطيها كل مبحوث، تنعكس بدورها على تجارب باقي المبحوثين ضمن الجوانب المشتركة التي أفرزتها النتائج، من خلال التشابه في المعطيات التي يقدمها المبحوثون حول الظاهرة المدروسة.

ثانياً: المستوى الثاني من الترميز **هو الترميز المحوري**: يستخدم هذا المستوى من الترميز بهدف تحديد الكيفية التي جمعت فيها التصنيفات ضمن التصنيف المفتوح، كما ويوضح الكيفية التي تتلاقى فيها التصنيفات وتكون مرتبطة ببعضها البعض (Strauss & Corbin's, 1998). هذا يأتي من خلال مقارنة نقاط التقاء البيانات المجموعة من المبحوثين ونقاط اختلافها ضمن مستويات التحليل.

ثالثاً: المستوى الثالث والأخير من الترميز هو **الترميز الانتقائي**: وهو الذي يتضمن عملية اختيار التصنيف المحدد والذي يشكل بتركيبته انعكاس لكل التصنيفات الداخلة فيه (Strauss & Corbin's, 1998)، بحيث نضع ما تشابه بين جميع الأفراد المشاركيم تحت المحاور التي تعبر عن التشابه، وما تناقض، تحت المحاور التي تعبر عن الاختلاف.

بناء على الخطوات التي يقوم عليها مبدأ النظرية المجذرة (Grounded Theory)، قمت بتحديد المحاور التي أفرزتها البيانات التي جمعت من المبحوثين والتي جاءت ضمن أربعة محاور، على النحو الآتي:

أولاً: الهوية الجماعية، كعامل محفز للمشاركة في العمل النضالي ضد الاحتلال وعامل حماية للأفراد من الآثار النفسية الناجمة عن التعرض للاعتداء العسكري.

ثانياً: دور الأسرة والدعم المجتمعي في تخفيف الآثار التي تسببها الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري.

ثالثاً: المعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية_ العضوية الحزبية كعامل مساهم في تحقيق التوافق النفسي للأفراد في أعقاب التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري.

رابعاً: الجلد الشخصي ودوره في تقليل الضرر الناجم عن التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري.

سأعرض هذه المحاور في الفصل الرابع من الدراسة، في محاولة لإعطاء معنى لهذه النتائج كما هي في وعي الأشخاص المبحوثين، بإيراد اقتباسات من المشاركين في الدراسة أنفسهم، لتوضيح الأفكار التي تعرضوا لها، إضافة للاعتماد على الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، لمعرفة أين التقت معها هذه النتائج وأين اختلفت معها وما هي الإضافة النوعية لهذه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، من خلال صياغة جملة من الاستنتاجات واالتوصيات التي تصب في نطاق هذه النتائج؛ لرؤية أين يتفضي بالعمل البحثي المستقبلي في هذا السياق.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة:

بعد أن تطرقت إلى طبيعة الأبحاث التي تناولت الأفراد في بيئات الحرب والاضطهاد، إضافة للمنهجيات التي أتبعت في مثل هذه الأبحاث.

سأعرض في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها، من خلال المقابلات التي أجريتها مع الأفراد المشاركين في الدراسة والتي قمت بتفريغ محتواها استناداً للنظرية المجذرة (Grounde Theory) لمعرفة العوامل التي ساعدتهم لاستعادة التوافق النفسي بعد التعرض للعدوان العسكري الإسرائيلي، من خلال الحديث عن الحدث كحدث بشكل عام، دون حصره في عدد من المتغيرات. فمن خلال النتائج التي أفرزتها هذه الدراسة، برزت مجموعة من المحاور من المبحوثين أنفسهم ومن خلال تجربتهم تمثلت بـــ:

المحور الأول: الهوية الجماعية، كعامل محفز للمشاركة في العمل النضالي ضد الاحتلال وعامل حماية للأفراد من الآثار النفسية الناجمة عن التعرض للاعتداء العسكري:

الأفراد الذين تم إجراء المقابلات معهم، كانوا ناشطين في العمل الوطني والنضالي ضد الاحتلال، حيث أن الدافع لهم لمثل هذه المشاركة كان إيمانهم القوي بهويتهم الوطنية الفلسطينية وإيمانهم بكونهم أصحاب حق. يقول جمعة:" *هويتي الوطنية هي الدافع الأساسي لمشاركتي إني فلسطيني، تسلط الإسرائيليين على الشعب الفلسطيني وقتلهم الأطفال* عزز *دافعيتي إني أشارك أيضا*". يشاركه الرأي عمرو الذي اعتقل وأصيب في المظاهرات المناهضة لإقامة الجدار على أراضي قريته:" *آه (نعم) طبعا، هويتي بتعنيلي كل شي بحياتي وبعد ما تصاوبت بسنتين، انسجنت (أعتقلت) على شيء وطني وفي المستقبل، ما عندي مشكلة أضحي. سجني وإصابتي، من منطلق إيماني بهويتي، هم كل شيء بحياتي وما عندي مشكلة إني أضحي مثل ما حكيتلك (قلت لك)*".

وفي ذات السياق يقول يوسف:" *أنا طلعت في المظاهرات، علشان (من أجل) حقنا في فلسطين والاحتلال ميخد أرضنا، أنا بطلع علشان نحرر أرضنا*" والذي يتفق معه نبيل، في اعتباره أن قضية المشاركة في العمل النضالي، هي جزء من إثبات وجوده وحقه في التعبير عن رأيه وكونه صاحب حق في الدفاع عن أرضه التي استلبت حيث يقول:" *أنا ارتبطت في هذه المظاهرات، إذا ما طلعت مظاهرات مع صحابي بفقع (أشعر بالضيق)، راح إلنا أرض وراء الجدار، بالأساس بطلع علشان فلسطين وهذه المظاهرات بتجيب نتيجة، شوي شوي، إن شاء الله بروح (يزول) الجدار، مع الوقت آخرته ينقام (يزول)*".

" أنا انولدت في فلسطين، اليهود أخدوا أرضنا. فلسطين بتعنيلي الرسول إجا (جاء) على أرضنا فلسطين، من زمن التاريخ فلسطين هي فلسطين. لكن إسرائيل غير موجودة. فلسطين بتعنيلي الأرض والصمود. بالأول، كنت أخاف أطلع في المظاهرات، لكن أبوي كان يشجعني ويحكيلي هذه أرضك يابا ومش (لا يجوز) تستسلم. كنت أخاف كثير كثير. أسمع في جيش، أروح أنام. بس (لكن) أهلي وصحابي شجعوني، هلقيت (الآن)، ما بحب أشوف (أرى) حد قدامي (أمامي) في المظاهرات، لازم أكون الأول وإمي بتدعمني وبتطلع معايا". هكذا يقول عيسى ابن السبعة عشر عاماً والمصاب عدة إصابات بفعل ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمنتمي لأسرة فيها العديد من الجرحى والأسرى.

ولعل إدراك الفلسطيني لهويته، ما يجعله يشعر أن حقه المستلب هو حق لكل الشعب الفلسطيني، حيث أن القضية لا تنحصر بخسارته على المستوى الشخصي، فاغتصاب الأرض واغتيال الأفراد، ليس إلا جزءا من خسارته هو، كونه يدرك أنه يشترك في هذه القضية مع غيره من الأفراد الذين خسروا كل في موقعه، بغض النظر عن المشاركة التي قدمها، حيث يقول معاذ:*" أكيد، أنا صاحب حق، راحلي (أخذ مني) أزود (أكثر) من 2 دونم أرض لأبوي ولسيدي، غير قرايبنا راحلهم أرض. هون إحنا كل واحد أخو الثاني، والفلسطيني فلسطيني. كلنا فلسطينية، بندافع عن هذه القضية"*.

وفي ذات السياق تقول نداء:*" أكيد مشاركتي كانت مشان (من أجل) وطني، صحيح أنا لما حكيت (قلت) للشباب يختفوا علشان ما يعتقلهم الجيش، هدول (هؤلاء) الشباب كانوا قرابة بعيدة، بس (لكن) هم بمثابة إخواني، مثل ما بتحمل يصير لأخوتي شي، ما بتحمل يصيرلهم شي وكلنا مشان هالوطن والأرض. من حق الشاب والبنت إنهم يدافعوا. أنا إذا ما بقدر أروح أضرب حجار، على الأقل بشارك بصوتي"*.

كما وتلعب المشاركة في العمل النضالي من جانب آخر دوراً في تعزيز الإحساس بكون الشخص ينتمي لهوية، هي في نظره تحمل طابعا مميزا، حيث أنها تعطيه القوة في الخروج للمطالبة بحقه، دونما شعور بحاجته للتقهقر والتفكير في الأمر. في هذا السياق تقول انتصار:*" نشاطي، نمى هويتي الوطنية بطلاقة، هي بتعني إثبات وجود، وكمان (إضافة) بتكون للأحسن، وهوية معتمدة للدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين وخروج المساجين (المعتقلين) كلهم، هدا شي كبير. لحد (لغاية) الآن، وما زلت، أي شي في رام الله بيحصل، مسيرات، بلاقي (أجد) نفسي هناك. في شي بشدني لوطني في دمي، يعني ما بقدر أتخلى. كنت أحكي (أقول) ما بدي (لا أريد)، بس في شي بدفعني لأني أشارك. الدافع الوطني كبير، لأنه وطني"*.

تشاركها الرأي نداء بقولها:" *لا طبعا، هويتي زادت وأنا فلسطينية ورغم كل إلي صار معي، إلا إني معتز بفلسطين وإني مثبت فيها. نشاطي ينمي هويتي؛ بعمل بالوجه الفلسطيني، بشارك في المظاهرات، بكوني فلسطينية. أنا فلسطينية وضد الاحتلال". ويتقاطع معها عيسى بقوله:" طبعا بعد اعتقالي وإصابتي شعوري بفلسطينيتي زاد؛ لأني سقيت دمي للأرض*".

بالتالي، يرى الأفراد المتواجدون ضمن جماعة بكونها إيجابية، لأنهم عادة ما يميلون لاختيار طريقة ووجه المقارنة الذي يعكس لهم هذا الشعور بالإيجابية والتميز، بحيث يكون اختيارهم في مقارنتهم مع الجماعات الأخرى لرموز وجوانب تعكس لهم هذه الحالة المميزة والإيجابية. وفي هذا السياق، هم أصحاب حق وقضية. وعلى أساس من ذلك، فإن قوة هذه الرمزية التي تبعث الشعور بالإيجابية والتميز في نفوسهم والتي يواجهون بها رمزية الجماعات الأخرى، تعطيهم شعور بالأفضلية والسيطرة (Lepore & Brown, 2000)، بمعنى شعور إيجابي تجاه الذات يؤدي لارتفاع تقدير الذات.

الهوية بمنطلق من شارك وقدم للقضية التي تجمع في ظلها جميع الأفراد، تفرض على الأشخاص نوعا من الالتزام بضرورة أن يكون هناك ما يمكن تقديمه في سبيلها، لتعزيز فكرة كونها مميزة وتتطلب ممن ينتمون إليها، أن يكون لديهم أيضا مشاركة، تعزز فهمهم وواجبهم تجاه هذه الجماعة. حيث يقول عدنان:" *كوني عربي فلسطيني، هذا بعني التضحية وإنه إحنا (نحن) لازم نضحي. عربي فلسطيني، يعني في احتلال. بالمقابل، لازم (يجب) يكون في تضحية. هذا الأمر يأخذ عدة جوانب: في ناس بستشهدوا، بتصاوبوا، ناس بتتصادر أرضها .هويتنا الفلسطينية، بتعني إنه لازم ندافع عنها وإحنا موجودين. فالاحتلال بحاول طمس الهوية الفلسطينية، حتى في الأمور إلي (التي) بتخصنا، بحاول السيطرة عليها. أبسط مثال شغلة (قضية) التراث، هم بسوقوها على إنها إلهم (لهم). مثلا، المضيفات الإسرائيليات في المطارات، بيلبسوا (يرتدين) الثوب الفلسطيني على إنه إلهم، لأنه في أجانب وهذا تراثنا وهويتنا. في الدرجة الأولى، صراعنا مع اليهود، صراع أبدي، ورح (وسوف) يضل (يبقى) لغاية ما ينتهي ما حد بعرف، هويتي، بتعنيلي أرضي*".

كما ويتفق معه سمير، الذي فقد أحد أطرافه في أحداث الانتفاضة الثانية:" *آه طبعا، مجرد ما تحكي إنه كونك فلسطيني فعليا، بكون عليك ضريبة، تدافع عن أرضك، تتصاوب، ينسجن أو يستشهد. أنا من الناس إلي (الذين) دفعوا ثمن، الحمد لله، فعلياً، لأنك فلسطيني، فأنت مضطهَد. وبرة (في الخارج) نحن إرهابيين. الفلسطيني، مرتبط بالهوية؛ عليك واجبات وضرائب وموقف لازم تكون قدها، تخليك (تجعلك) تعيش المرحلة، لأنه فلسطيني، لازم تتكر الاحتلال، هدا بيدخلك بجو القضية والمقاومة*".

هذه الفكرة، تتفق مع ما جاءت به الأدبيات في مفهوم المشاركة لوحدة الأهداف التي تجمع الأفراد المنتمين لذات الجماعة ويحملون ذات الهوية؛ بحيث أن وحدة الانتماء، تدفع للمشاركة في القيم والأهداف ذات الطابع المشترك، إضافة للأنشطة الضرورية التي تجعلهم يسلكون نسقا لهذه القيم والأهداف. حيث تكون الهوية الاجتماعية بمثابة" وعي للذات والمصير التاريخي الواحد، من موقع الحيز المادي والروحي الذي نشغله في البنية الاجتماعية وبفعل السمات والمصالح المشتركة التي تحدد توجهات الناس وأهدافهم لأنفسهم ولغيرهم وتدفعهم للعمل معاً في تثبيت وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسين وضعهم وموقعهم في التاريخ. الهوية، من حيث كونها أمراً موضوعيا وذاتيا معا، هي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام."(بركات، ص72، 2000).

وبالعودة لجذور نظرية الهوية الاجتماعية، التي ميزت نفسها عن مدرسة علم النفس الاجتماعي الأمريكية والتي اهتمت بالمجموعات الأولية الصغيرة وتركيزها على انتماء الأفراد للمجموعات الاجتماعية الكبرى وعلاقة القوة والصراع بينها، حيث أن مفهوم الجماعة يختلف عن مفهوم الفئات الاجتماعية من حيث ميزة العلاقة النفسية المشتركة بين أعضاء المجموعة والوعي لدى أفرادها بكونهم يملكون هوية جماعية مشتركة ومصير جماعي مشترك، حيث أن الوعي الجماعي والشعور المشترك بالانتماء للمجموعة يشكل العامل النفسي الأهم في تعريف التكتل البشري أو فئة اجتماعية على أساس كونها مجموعة لها هوية مشتركة بالمعنى النفسي لمفهوم الهوية الجماعية. وبهذا الحس والمنطلق يمكن تعريف المجموعة على اعتبار الاعتماد المتبادل على التفاعلات بين الأعضاء، الأنظمة لأدوار العلاقات أو الأهداف المتبادلة، بحيث يعرف الأشخاص أنفسهم في الجماعة (Oyserman, 2004).

من جانب آخر، فإن أحمد ينطلق من ذات السياق في تعريفه لمشاركته في العمل النضالي والذي لا ينحصر على مستواه الشخصي، إنما هو أمر تتوارثه الأجيال التي تسكن أرض فلسطين وتحمل هويتها الفلسطينية:" *أؤمن بذلك وكوني فلسطيني، يعني أنه من الواجب علي أن أدافع عن أرضي وهذا واجب علي وعلى جيل ولادي (أولادي) إلي رح بيجوا (سيأتون) بعدين (لاحقاً)*".

ما طرح سابقاً، يعطي مؤشرا لما جاءت به الأدبيات عن كون الهوية إذا كانت معمقة الفهم لدى الأشخاص وكان هناك إيمان بأهميتها في حياة الناس، فإنها تكون دافع لهم للمشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية، فالهوية الوطنية اشتملت على الإحساس القوي بالوعي الوطني والذي تمثل من

خلال السلوكيات التي انتهجها هؤلاء الأفراد من خلال المشاركة في النشاطات الجماعية لأجل القضية الوطنية.

يقول رامي:" يعني شو *(ماذا) بدي (أريد) أحكيلك، أنا فلسطيني، دمي فلسطيني، أرضي إلي قاعد عليها فلسطين، إمي وأبوي من فلسطين. شو بدي أحكيلك أكثر. أولا : الاحتلال بشكل عام احتلال. ما أظن إلا يجي يوم ونتحرر، بس ما بعرف متى، بس بإرادتنا وقوتنا، أقوى من الاحتلال. أنا بعد الإصابة، تعززت هويتي؛ لأني بحمد الله إني تصاوبت دفاعاً عن وطني. علشان هيك فخور بحالي، ما بعرف شو الناس بحكوا عني، بس فخور بحالي. الحمد لله إني مش رايح على دار واحد وانطخيت، ما قلبت فيا سيارة وانشليت. الحمد لله إلي الجيش إلي طخني، مش طرف آخر.*"بمعنى، تعرض للصدمة بشكل جماعي ولهدف جماعي للهوية التي ينتمي لها وليس نتيجة نشاط فردي.

حيث أن الجماعة في تركيبتها، تشكل مجاميع اجتماعية. الأمر الذي جعلها تشتمل على وعي وتفاعل متبادل. فالناس الذين ينتمون لمجموع غير منظم، ليس لديهم وعي متبادل لأي علاقة خاصة بالنسبة للآخرين ولا يخططون عادة للتفاعل. عملية الانتماء للجماعة، غالبا ما تزيد الهوية الجماعية. فالناس عادة لديهم هوية فردية وأخرى جماعية، بحيث تشكل الهوية الفردية إطارا حول النفس كفرد، بينما الهوية الجماعية تكون حول الذات كعضو في جماعة. فتكون الهوية الجماعية جزء من المفهوم الفردي للذات، تنبثق من المعرفة بأن الشخص ينتمي لمجموعة اجتماعية مع بعضها، مع المعنى القيمي والعاطفي المرتبط بتلك العضوية والناس الذين عادة ما يأخذون بجدية هويتهم الجماعية، قد ينعكس ذلك على بلوغهم ويتمتعون بقدر عال من التقدير(Lord, 1997).

بالتالي، وكما يرى (كناعنة، 2008)، فالهوية ليست بالشيء الملموس، والذي يمكن تعريفه بأبعاد وصفات واضحة. الهوية تتمثل في الكيفية التي يعرف فيها الفرد ذاته. لكن، في سياق آخر، فالذات لا تعرف في لا شيء، إنما لا بد وأن ينتمي الإنسان لما يحيط به، بمعنى أن ينسب نفسه لباقي العالم وعلى نحو خاص لبني الإنسان. كل إنسان توجد لديه خارطة إدراكية؛ بموجبها، يكون عن العالم الذي يحيط به وعلاقته بكل أجزاء هذه الخارطة، كما يكون لهذه العلاقة استمرارية عبر الزمان والمكان وذلك قدر الإمكان. الفرق في علاقته مع أجزاء الخارطة المختلفة تكون انتماءاته لوحدات أو إجزاء هذه الخارطة، حيث يفهم طبيعة أجزائها. وخلال هذا الفهم، يفهم طبيعة الإنسان والمجتمع ويبني توقعاته لسلوك الآخرين ونتائج سلوكهم، كما أنه يبني فهمه لسلوكه وردود فعله نحو الآخرين، فالإنسان يكون هويته بشكل أساسي من خلال

الانتماء لأطر اجتماعية ويتفاعل مع فرد آخر ليس لكونه فردا، إنما على مستوى النحن لكليهما، حسب ظروف التفاعل.

هذا بدوره، يعزز من نظرة الفرد لذاته؛ أي تعزيز تقدير الذات كما جاء في نظرية الهوية الاجتماعية (Tajfel, 1981)، حيث أن المبحوثين أشاروا إلى أن كونهم فلسطينيين، يشكل مصدر فخر واعتزاز لهم على المستوى الشخصي، حيث يقول معاذ:" *متل ما بحكوا أهل زمان: أنا فلسطيني وبكل فخر، مش (لن) رح أتخلى عن هذه الأرض. فلسطيني ورح أضل فلسطيني لآخر يوم في عمري، لتقوم الساعة*". الأمر الذي جعلها مركب مهم ومحوري لمفهومهم لذاتهم. " *لو صار شي سيء ما بكون زعلان، هويتي الفلسطينية شي أساسي وأنا بفتخر إني فلسطيني ولو صحلي (أعطيت الفرصة) أهاجر، أنا ضد هالشي، التضحية بتعزز هويتي*"، هكذا يقول عمرو. وبالتالي، هذه الهوية، دفعتهم للمشاركة في الأعمال الوطنية التي تحافظ على الانتماء و تعزيز التواجد ضمن إطار هذه الهوية.

حيث يقول عدنان:" *بالنسبة لي، كوني فلسطيني، بيعطيني فخر لذاتي، شاركت في دورات على مستوى إقليمي. كنت بحس (أشعر) إنه الفلسطيني هو مميز عن الناس الموجودين، كنا نحس إنه الفلسطيني، يعني إنه أنا مميز. هذا بيعطيني نوع من الفخر والاعتزاز*".

كما أنها تعني الوجود وإثبات الحق بالأرض. برأيي، الإنسان من خلال وجوده على أرضه، فإنه يسعى إلى ما يعطيه الاستقرار على هذه الأرض. شعور الإنسان بحقه بهذه الأرض ودفاعه عنها، يعززه على المستوى الشخصي؛ يقول أحمد:" *كوني فلسطيني، بيعطيني كرامة وقيمة، لأني مقتنع إني ماشي صح وما بمشي غلط*". حيث أن الشخص يدرك قدراته الشخصية التي تكفل له عدم ضياع حقه ووجوده. بالتالي، ذلك ينعكس إيجاباً على شعوره بتفرده وتميزه الشخصي، النابع من انتمائه لهوية مميزة، أعطته هذا الشعور. بحيث يكون قادرا على التغيير في ظل انتمائه لهوية تعزز هذا الجانب فيه.

وبالعودة لنظرية الهوية الاجتماعية التي تطرقت لهذا الجانب؛ فإن السلوك الاجتماعي للأفراد ينتمي للجماعات المميزة. وبالتالي، يمكن إدراكه لتوجه الجماعة. فكرة الصراع قائمة على أن إحدى الجماعات تكون فائزة والأخرى خاسرة. ففي دراسات (Tajfel 1970-1971)، لاقت أن التمييز داخل الجماعة يتواجد في ظروف الحد الأدنى من الدمج الاجتماعي وفي غفلة من العضوية الجماعية (Worchel & Austin 1986، من Tajfel 1970-1971,). الناس عادة ما يميلون لتفضيل مجموعتهم الداخلية التي ينتمون لها وينحازون لها مقارنة بالمجموعات الخارجية (Vescio, et all, 2000). يقول يوسف:" دمي

فلسطيني عربي، بنظلنا (نبقى) فلسطينيين وشعب واحد"، حتى في ظل غياب الصراع والتنافس المباشر مع المجموعات الأخرى.

هذا بدوره، يزيد من درجة الالتصاق بالمجموعة والانحياز لها والدفاع عنها في الحالات التي تشهد صراعا مع المجموعات الأخرى. يقول أحمد:" *شعب فلسطين، بدافع عن الهوية وهو خسر كثير وضحى بنفسه، ولازم نمشي ويجب ألا نقف، راحوا شهداء كثير، بدي (أريد) تمشي الانتفاضة، أنا مع الانتفاضة، أؤمن بها. من وأنا عمري 9 سنوات وأنا بسمع في السياسة. مقتنع بعدم وجود سلام مع الإسرائيليين*". هذا من جهة أخرى، يعيدنا أيضا إلى ما طرحه (tajfel, 1981, Tajfel and Turner 1986)،(Coutant & Worchel, 2004) في وجود علاقة متبادلة بين تفضيل الأفراد لجماعتهم الداخلية وبين تقديرهم لذاتهم (self-esteem)، النابع من عضويتهم في هذه الجماعة أو من الهوية الجماعية؛ حيث أن الإنسان يسعَ دائما للحفاظ على هوية جماعية إيجابية وما ينتج عنها من تقدير ذاتي جماعي بنفس الدرجة التي يحتاجها للمحافظة على تقدير ذاتي شخصي إيجابي (Smith, 2000)، بحيث تكون هناك حاجة نفسية داخلية للشعور بشكل إيجابي تجاه الذات، فيصل الأفراد لتقدير الذات الجماعي عن طريق مقارنة اجتماعية بين الجماعة التي ينتمي لها الفرد وبين الجماعات الخارجية ذات العلاقة (زايد 2006، عن Tajfel& Turner 1986) (Ellis & Kirkpatrick, 2004) (Farnham, 2000).

حيث تقول انتصار:" *هويتي، شي كبير، إثبات وجود إلي ولقضيتي وبلدي ووطني فلسطين". ويشاركها الرأي جمعة في قوله:" هويتي، كل شيء أرضي، وجودي، شغلات (أمور) كثيرة، هي إلي مثبتيتنا في أرضنا، أنا بعرّف عن حالي فلسطيني*".

من الواضح أن هؤلاء الأشخاص، أدركوا حالة الحرمان النسبي (Relative Deprivation)؛ من خلال قوة وجود الهوية الوطنية لديهم. هذه الحالة، تقوم على إدراك الأشخاص لوجود حالة من التضارب بين توقعاتهم القيمية وقدراتهم على تحقيق هذه التوقعات. كمحصلة لذلك، يقوم الناس بالتمرد على ظروفهم عندما يشعرون بكونهم محرومون بالنسبة لأشخاص أو جماعات خارجية. وبالتالي، تشكل المقارنة مع الآخر، والاقتناع بحق الفرد في الحصول على نفس الامتيازات التي يتمتع بها الآخر، العامل الأساسي للحرمان النسبي . قد يكون مفهوم الحرمان النسبي على المستوى الفردي؛ عند مقارنة الأفراد وضعهم الشخصي بوضع آخرين من نفس الجماعة التي ينتمون إليها وعلى المستوى الجماعي؛ عند شعور الأفراد أن جماعتهم الداخلية محرومة مقارنة بجماعات خارجية ذات علاقة (زايد 2006 من، Sears et all 1991). تقول إقبال:" *إصابتي، آلمتني، بس خلتني (جعلتني) مصممة وعندي إصرار لخلع الألم. إذا*

رصاصة آلمتني، فما بالك شعب بأكمله تنهدم بيوته، كم من ناس قتلوا، كلها آلام، رصاصة طابت في أربعة شهور، لكن شعبي بتألم للأبد وهذا بفعل اليهود إلي ميخدين كل شي وحارمينا من حقنا في أرضنا وفي بيوتنا، صار لازم نتحرك".

بالتالي، فإن قوة وجود الهوية الاجتماعية شرط أساسي لإدراك حالة الحرمان النسبي ونظرية الحرمان النسبي تعد نظرية وجدانية تذهب إلى أن المشاعر الوجدانية للوجود المليء بالحرمان تكون مصدرا للعداء بين الجماعات، خاصة عندما يصل الأفراد لمرحلة يشعرون بحالة من الحرمان النسبي من جانب الآخرين، فيعمدون للتعبير عن استيائهم في شكل خصومة جماعية صريحة، هذا يتعلق بالحديث عن الحرمان النسبي على المستوى الجماعي(زايد 2006 من، Sears et all 1991). في هذا السياق أيضا، تقول إقبال:" *فلسطيني، أنظري لملامحي واعرفي مين أنا. أنا معذبة مضطهَدة. اجينا بس مشان نتعذب، بس (لكن)، ربنا مش رح ينسانا، احنا بنآمن إنه رح نتحمل، نحن شعب مآمنين بربنا وصابرين ومحتسبين ورح نضل على وعدنا بتحقيق الحلم الفلسطيني".*

تعد قوة الهوية والإحساس بها شرطا لإدراك حالة الحرمان النسبي. وفي هذه الحالة، كان للهوية الوطنية وقوة أثرها في نفوسهم المحرك الأكبر لإدراك حالة الحرمان النسبي، يقول سمير:" هويتي، بتعني *الأرض والسما والكوفية، بتعنيلي الفخر والصمود، بتعنيلي ناس طيبة كثير. الوطن، هي ناتج عن معاناة كتير كبيرة على مر السنين وحتى نحن قدرنا نحمل هوية فلسطينية وجواز سفر فلسطيني. هذا الإنجاز، كتير ناس ضحت عليه، ولساها بتضحي، لأنه حق مستلب للجميع."* وعلى أساسها برزت مشاركتهم في العمل النضالي على المستوى الجماعي.

لكن النتائج أيضا أظهرت اختلاف في تعريف الهوية الوطنية، فهناك من يرى أن كونه عربي فلسطيني، ذاك مفهوم يعبر عن هوية الشخص، عن أرضه وقضيته. وهكذا يرى نفسه ضمن هذا الإطار، وهي مركب واحد، كما تقول نداء:" *أنا بعتز إني فلسطينية، والحمد لله إني انخلقت على هذه الأرض. إن شاء الله بموت على هذه الأرض، فدا هالوطن*". كما أن هناك العديد من المشاركين في الدراسة، ما اعتبر أن هويته هي بمثابة وجوده ودمه، يقول نبيل:" *دمي فلسطيني ليوم القيامة. وكما يقول يوسف:" دمي فلسطيني عربي، بنظل فلسطينيين وشعب واحد".*

لكن، هناك من المشاركين من فصل في تعريفه لنفسه؛ على اعتبار أن ما يعبر عنها هي الهوية الفلسطينية وليست العربية؛ كونه صاحب حق وقضية وهناك إدراك بالفصل. برأيي، ذلك يعود لوجود

حالة من الإدراك لطبيعة الموقف العربي من النضال الفلسطيني، قد يمتد ذلك للسخط على كافة الشعوب العربية بقياداتها؛ كونها تقف موقف المتفرج. وبما أن الأفراد الذين شاركوا في النضال تحت إطار القضية الفلسطينية، استطاعوا أن يغيروا شيئا في واقعهم الذي يضطهدهم من خلال اعتقالهم وقتلهم ومصادرة أراضيهم وهدم منازلهم، فهم في وعيهم ومن منطلق التجارب الكثيرة التي تحركت فيها الشعوب العربية، واستطاعت أن تحدث تغييراً، يدركون أن الشعب بإمكانه التغيير والتأثير في قادته. فعلى هذا الأساس، يعد سكوتهم نوعا من التعاطي السلبي على القضية الفلسطينية، كون الرموز التي تحملها هذه القضية، لا تخص الشعب الفلسطيني لوحده، إنما تخص كافة الشعوب العربية، فهناك ذاك المقدس الذي يقوي الشعور بالانتماء لهذه الهوية والذي ليس حكرا على الشعب الفلسطيني لوحده، كالمسجد الأقصى مثلا.

لذلك، تم فصل هذا الجزء من الهوية، ومن تعريفه لنفسه في إطار هذه الهوية، بكونه فلسطيني فقط حيث يقول سمير:" *آه طبعا، فلسطيني أعتبرها هويتي. عربي لا. فلسطيني، لأني بفتخر أكون فلسطيني، إني أكون ابن هذه الأرض وأموت فيها. عربي لا، من خلال إلي بنشوفه من العرب، بعتبر حالي فلسطيني، مش فلسطيني عربي. هم عبارة عن جامعي أموال وليس أكثر. الأقصى أولا وآخرا، ليس فلسطيني، الأقصى للمسلمين ومن بينهم العرب. فحالياً، نحن بندافع لحالنا عنه وواقفين بناضل مشانه، فأنا بفتخر أكون فلسطيني مش عربي، نحن بناضل، في الوقت إلي العرب معنيين فيه بجمع الأموال والتطبيع مع إسرائيل. وبالوجه، بحكولك: فلسطين قضيتنا. ما بفتخر أكون عربي، لأنه العربي ما ساعدني ولا واحد بالمليار، أنا ما بدي حد يجمعلي مصاري، بدي حد يوقف جنبي ويعطيني موقف وأمل، الفلسطيني حامل كل شي على عاتقه (مسؤوليته)*".

لذلك، يرى (دراج، 2008)، أن الفلسطيني فلسطيني، كونه يدرك أن وطنه يختلف عن وطن الآخرين، من ناحية إدراكه لأهداف هويته. هو يعرف أن فقدانه لوطنه، جاء نتيجة وجود آخر اغتصبه بقوة السلاح. الوعي للضحية بالأسباب التي أدت لاضطهادها، تؤدي لنقل طاقتها من المستوى الانفعالي الذي يكون فيه التفكير محدود، إلى المستوى العقلاني الذي يدفع بالعمل التحرري إلى الأمام وهذا هو المبدأ الذي يحرك الأشخاص للنضال والمشاركة في إحداث التغيير ضمن ظروف الاضطهاد، بموجب مفهوم الحرمان النسبي الذي تطرقت إليه سابقاً.

لذلك، تتكون الهوية بفعل التجربة. فالفلسطيني الواعي لهويته، يدرك الشروط التي عملت على إعطائه هوية تختلف عن غيرها ويعمل في سبيل تحريرها من الوجوه السلبية والارتقاء بها لحالات أعلى. فالفلسطيني، هو الذي لا ينتمي إلى فلسطين بالمعنى الجغرافي، إنما إلى قضيتها الفلسطينية، من حيث

كونها قضية ثقافية- سياسية، تتمثل في تجربة الفلسطينيين الموزعة على الشتات والمنفى والصبر والكبرياء والتضحية (دراج، 2008).

وما يشكل نقطة وصل لما طرح سابقاً وهو أن الأفراد المشتركين في الدراسة، مثلما كانت الهوية الوطنية هي المحفز الأساسي لمشاركتهم في الأعمال النضالية ضد الاحتلال، فقد كانت هي العامل الأساسي لاستعادة توافقهم النفسي.

هذا الجانب، لم تتطرق له الدراسات السابقة التي تناولت الأفراد في المجتمع الفلسطيني، لدى دراستهم في أعقاب التعرض للعدوان العسكري من جهة، ومن جهة أخرى، حديث الأفراد عن تجربتهم، والعوامل التي ساهمت في استعادة توافقهم النفسي، بما يشمل الحديث عن الجماعية ودورها في تحقيق التوافق النفسي لم تذكره مقاييس مثل الـــ PTSD الذي يدعي العالمية.

في هذا المجال؛ فإيمان الأشخاص بهويتهم وقضيتهم وعدالة وجودهم وحقهم في أرضهم، كان دافعا لمشاركتهم النضالية ، فكما جاء في دراسة فيني للأقليات الإثنية، فإن صيرورة تطور الهوية الإثنية تتم من خلال الانتقال بشكل تدريجي من مرحلة الهوية الإثنية غير المفحوصة لمرحلة البحث والاستكشاف ومن ثم مرحلة الإنجاز كمرحلة نهائية في تطور الهوية الإثنية. وأشارت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية ما بين المراحل المتقدمة من تطور الهوية الإثنية وبين التقدير الذاتي والتوافق النفسي من جهة أخرى. حيث أن الأشخاص الذين وصلوا لمراحل متقدمة من مراحل تطور هويتهم الإثنية، شاركوا في نشاطات ثقافية سياسية تعبر عن مضمون هويتهم وثقافتهم الإثنية (Phinney 1989، 1995).

ومن جانب آخر، خفف الانتماء لهذه الهوية من الأضرار التي لحقت بهم جراء العدوان العسكري؛ حيث أن الواقع السياسي للاحتلال، يضيف نوعا من التعامل الخاص ما بين الفرد وبيئته؛ فالأداء الوظيفي النفسي للفرد يرتكز على الأحداث البيئية على نحو كبير والفرد النشط، يبحث بشكل مستمر عن معلومات في بيئته وفحص هذه المعلومات، للعمل على إحداث تأثير في بيئته. وعلى أساس من ذلك، يعمل على تعديل استراتيجياته في التعامل للتفاعل مع بيئته (بوناماكي، 1988).

يقول يوسف:" *بعد الإصابة زاد شعوري بكوني فلسطيني، من قلبي الإحساس، حتى لو إني تضررت، في إصابة كمان (أيضا) في إيدي قبل شهر، بطلع في المظاهرات لغاية الآن، حتى لو تصاوبت مش مشكلة، بدنا نرجع الأرض، كلنا في نفس المكان وهذا بخفف*". وذلك من خلال اعتبار ما حدث كان للقضية الوطنية والصالح العام، تقول إقبال:" *كنت فخورة إني تصاوبت وأعطيت في الانتفاضة الأولى والثانية،*

شفت عذاب، حطونا بين البنات اليهوديات واعتدوا علينا وضربونا، فقدت السمع في التحقيق. في هذه الانتفاضة، كنت سعيدة إني تصاوبت وضحيت، وسام شرف لأجل الشعب يتحرر". حيث كان هناك إدراك لدى الأفراد بكونهم تضرروا لكونهم فلسطينيين وأصحاب قضية، يقول أحمد:" أنا بفكري، بشوف (أرى) الشعب الفلسطيني بستشهد وكله بيخسر، بفكر على إيش استشهد وأنا بحس مع الناس، مثلا في غزة ماتوا بالآلاف، كلنا مستهدفين مش أنا لحالي". وهذا خفف من شعورهم بالاختلاف مما لو تم استهدافهم على مستوى شخصي.

في هذا الجانب يقول جمعة:" لم يتم استهدافي لكوني جمعة، إنما لكوني فلسطيني بالدرجة الأولى، لأني هيك (كذلك)، فأنا معرض للاستهداف متلي متل أي حد تاني. بعدين (لاحقاً)، استهدفني العدو بشكل شخصي، وهذا راجع بالأساس لمشاركتي النضالية وإني جزء من هذا الشعب إلي حامل نفس الهم ونفس القضية".

كما وتشاركه في الرأي أيضا نداء التي ترى بأن الجميع مستهدف من قبل الاحتلال الإسرائيلي:" هويتي، بتساعدني لأني فلسطينية وبضل معتزة إني فلسطينية، أول ما بقول إني فلسطينية والحمد لله إنه ربنا خلقنا فلسطينيين وربنا اعتز فينا وإلي بموت فينا على أرض فلسطين، بنعد (يعتبر) شهيد، لأنه تحت احتلال، وكلنا مستهدفين".

ففكرة أن المشاركين في العمل النضالي، ليسوا وحدهم من ضحى ساعدتهم على تجاوز الوضع الذي لحق بهم. كما تعرضت إليه (Phinney 1989، 1995)، في دراستها للأقليات. يقول عيسى:" إنه غيري ضحى، هذا الشي بساعدني، نفسي أصير زيه (مثله)، زي إلي استشهد، خلص عياره (حالما) انتهى العمر، هذا بإرادة ربنا، في ناس بتموت وعمرها 5 سنين، يعني هم أحسن من؟ لا. وأنا مش لحالي، لما أشوف في غيري بتحرك، يجب إني أترحك بزيادة، لأني بحب أشوف حالي مقاوم".

إن وجود أشخاص تضرروا لنفس الهدف، ساعدهم في استعادة توافقهم النفسي، حيث يقول رامي:" بضايق لما أشوف (أرى) غيري متصاوب، ما بحب حدا يتصاوب، بحب يقدموا لفلسطين، بس (لكن) ما بحب أشوف حد متصاوب زيي (مثلي)، كثير كثير تصاوبوا، في حالات أصعب مني بكثير. أنا شفت حدا حالته أصعب مني، علشان هيك، بحمد الله إني أنا هذا. شو بدي في الحياة، تزوجت وخلفت ولغاية الآن، بقاوم في الاحتلال".

بتصوري، في كثير من الأحيان، إدراك الفلسطيني لهويته وأنه في ذات الخندق مع غيره من الأشخاص، يجعله يضع في إدراكه، أن هناك من ضحى وتضرر غيره، حيث أن التضرر بفعل ممارسات الاحتلال، يأتي على مستويات كثيرة وفي مجالات متعددة. فالانتماء لذات الهدف وذات القضية، يخفف من حدة الأثر المترتب على إصابته. في هذا المجال يقول معاذ:" *أكيد، إلي بشوف (يرى) مصيبة غيره، بتهون عليه مصيبته، يعني في غزة، ناس بتنقتل وبتموت. بس أنا، حتى إني تصاوبت، مش مشكلة، قدمت شي قليل جدا لفلسطين، هذا أقل شي بقدمه لفلسطين*". كما يرى جمعة والذي يتفق في رأيه أيضا مع عيسى، في كون المشاركة الجماعية في النضال ضد الاحتلال تساعده على التوافق النفسي والتعافي، فهي أيضا، تدفع للمشاركة أكثر:" *طبعا بساعدني، لما بشوف (أرى) كل الناس بتتقدم وبتدافع عن الوطن، مش حلوة بحقي أوقف لحالي والوطن كمان مش إلي لحالي، الكل ضحى وناضل وقدم، والكل بده يناضل للوطن*".

ومن جهة أخرى، ذلك يخلق منهم أناسا داعمين لبعضهم وقادرين على استعادة حالة التكيف، يقول عدنان:" *وجود غيري جرحى، هذا بساعدني وكمان (أيضاً)، أنا تدربت على تخصصي بنفس المستشفى، صرت أتابع حالات وأنا مقيم في المركز وأساعد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين من خلال دعمي للحالات الثانية. لأنه الشيء إلي صار، إني بتكلم من واقع وتجربة، الشخص إلي بدعمه، بكون حاسس بشكل قريب أكثر من إني بطبق عليهم نظريات أو علم. أنا بحكيلهم من واقعي، بحط حالي نموذج، وبحكي عن تجربتي*".

كما أن تجربة سمير، جعلت منه شخصا يقوم بتقديم الدعم للمتضررين الآخرين، كونه يدرك أنهم يوجدون في ذات السياق:" *طبعا، أي واحد عنده معنويات وببذل كل جهده ليساعد الجرحى أو ذويهم. فعليا، بيعطي قوة للي حواليه. ساعدت كثير ناس من الجرحى، مش بس ذوي إعاقة، اختلطت في المجتمع وعرفت ناس كثير، معنوياتي العالية، بتساعد الجرحى إلي متلي يكونوا أقوياء. ممكن أكون متضايق، ويجي حد يحكيلي قصة أصعب من قصتي، أحكي الحمد لله على إلي صار فيني. فعلياً، الإيمان بالحياة ووجود المعنويات للشخص، بتخليه (تجعله) يسعد إلي حواليه من نفس الفئة*".

كذلك الحال بالنسبة لإقبال، التي وجدت في مشاركة ودعم المناضلين لها، حافزا لتقوية عزيمتها، تقول:" *كنت أشوف الشباب وبطولتهم، أشوف الشباب النظيفة والشريفة، حكيت متلي متلهم، ليش هم آه وأنا لا. هذا إلي قوى عزيمتي، عززني، ساعدني. في ناس تعذبت، ذاقت الأمرين، ويا ريت حد بيعرف ليالي الرعب إلي عاشوها وناموها في الشوارع. كنت أحزن عليهم، منهم متصاوبين ومرهقين من كل النواحي، ومنهم أهلهم مش راضيين عنهم ومع هيك (ذلك)، وقفوا وضحوا*".

كما وأظهرت النتائج أن التضحية والنضال الذي تم تقديمه، لم يكن بهدف الحصول على مقابل، تقول إنتصار:" *ما بعنولي إلي ما اشتغلوا، أنا لنفسي اشتغلت لوطني وهدا شي كبير لإلي، كل إنسان حر بنفسه، ما بفرض على الناس النضال وهم ما بدهم*"، إنما كان من أجل الوطن، يقول أحمد:" *بحس حالي إلي سويته (عملته) منيح (جيد)، مش كثير مهم إذا الوطن أعطاني شي أو لا، مش مهم. ولا عمري فكرت، لكني مهتم بأنها الوحدة الوطنية ترجع، الشعب انذل وتقتل، لهيك أنا ما بندم، أنا بثق بنفسي، ما إلي بغيري*". وبما أن هناك العديد من يضحي بأشكال مختلفة ولنفس الدافع، ساعد ذلك في تخفيف حدة الآثار التي خلفها العدوان العسكري عليهم من مختلف الجوانب، كما تطرقت إليه مسبقاً. وهذا إن دلَّ على شيء أنما يدل على كون الهوية الوطنية قد شكلت حافزاً للمشاركة في العمل النضالي وداعما للأفراد بعد التعرض للحدث وليست بهدف الحصول على مكسب من وراء المشاركة. يقول عدنان في هذا السياق:" *ولا عمري بفكر بهذا الجانب، دائما بعتبر المقارنة سلبية. بالنسبة لي، بحكي كل واحد بقدم إلي عليه وما بطلع على غيره، لأنه إذا بدي أقدم وأطلع (أنظر) للنتيجة، معناها ليش أنا قدمت؟! بجوز باخدها من جانب ديني؛ هذا واجب أخلاقي وواجب ديني ووطني إنه إحنا قدمنا لفلسطين. لو بدنا نحسبها: أنا ضحيت وغيري لا قاعد على الكراسي، إذا، ما حد رح يعمل شي. أنا بعتبر الناس الجاهلة والبسيطة إلي بنتظر لهذا الجانب. بالنسبة لي: النضال، هو الجانب الإيجابي*".

لكن، ما برز أيضا من خلال هذه النتائج أن فكرة وجود آخرين ضحوا، ساهمت في تخفيف حدة الأثر النفسي الناجم عن الإصابة، ضمن إطار خارج الأسرة. لكن، وجود أحد استشهد أو جرح من داخل الأسرة، تسبب حالة من القلق وعدم التوافق النفسي، حيث تكون هناك حالة من الشعور بالذنب، لاسيما إذا كان تضرر أحد أفراد الأسرة بسبب النشاط النضالي والعمل النضالي الذي قدمه وكان الضرر نتيجة هذا النشاط. فالهوية الوطنية بعد المشاركة النضالية تعززت وهناك إيمان عميق بأهمية الدور النضالي، كما لا يوجد شعور بالندم للتضحية. لكن كما ذكرت هناك حالة من الشعور بالذنب بسبب الأذى الذي لحق بالمحيط العائلي جراء هذه المشاركة النضالية وهذا ما عبر عنه الأفراد الجرحى من الأعمار الكبيرة، وليس الصغار منهم، حيث يقول جمعة:" *أهلي تبهدلوا (أسيء لهم) بشكل مش طبيعي من تحت راسي، كل 3-4 أيام بييجوا اليهود على الدار، ضربوا إخواني، يعني أنا دفعت فاتورتين مش فاتورة وحدة، بسببي أخوي، اعتقل 5 سنوات، شعوري بهاي الناحية إنه الكل لازم يضحي ويقدم. بس بالنهاية، صرت أفكر فيها، أخوي صغير ما عمل شي لسة (بعد)، بس التضحية أكيد مستاهلة (تستحق)*".

ربما يعود السبب في ذلك، إلى كون العائلة الفلسطينية، في طبيعتها قائمة على التلاحم، حيث أنها ممتدة ليست بمنطلق الأجيال، إنما بمنطلق العلاقات والقيم التي تجمعها. الأمر الذي يجعل تضرر أحد الأفراد بفعل من يشاركه ذات القيم وذات الأدوار، يسبب حالة من القلق والتوتر، جراء الالتزام الأخلاقي والصلة القرابية بهذا الشخص، فيما إذا حصل له ضرر أو مكروه.

حيث يؤكد ذلك (علوان، 2009) بقوله أن الأسرة الفلسطينية تشكل جزءا من المجتمع العربي، حيث أنها تشكل قيمة كبيرة في ذاتها؛ لأنها مؤسسة اجتماعية تربوية تؤدي أدوارها تجاه أفرادها باعتبارها الوسط الاجتماعي الأول الذي يعيش فيه الفرد. كما أن الأسرة تعمل على دمج أبنائها في الإطار الثقافي العام للمجتمع وتعلمه قيمه وعاداته. والأسرة الفلسطينية تتميز بكونها أسرة ممتدة؛ لا يقتصر امتدادها على إقامة أجيال تجمعهم صلة القرابة في المسكن نفسه، إنما من ناحية شبكة العلاقات الاجتماعية، كما ذكرت سابقاً.

هذا يؤدي لأن تكون اللحمة بين الأفراد في ذات الأسرة قوية، حيث أن الضرر الذي يمكن أن يلحق بشخص، ينعكس في تأثيره على بقية أفراد الأسرة الذين تجمعهم صلة القرابة ووحدة الدم.

لكن، هذه ليست بالحالة المعممة بالنسبة للأفراد المشاركين في الدراسة، فنداء مثلاً، أخت للعديد من الجرحى والأسرى، لكنها ترى بأن على كل فلسطيني أن يضحي ويقدم:" *أكيد، لما أشوف (أرى) مصيبة ناس ثانيين، بتهون علي مصيبتي. أكيد يؤثر إنه أخوي تصاوب، لأنه جزء مني، من دمي أكيد رح يؤثر أكثر وهو أكثر واحد من إخوتي بحبه. لكن، بتهون عليه لما أشوف مصايب الثانيين. الحمد لله أقل ما فيها، إنه أخوي قدام عيني. صحيح انشل، بس بقدرة ربنا رح يمشي وعندنا أمل*".

كذلك الحال بالنسبة لعمرو، حيث يقول:" *تصاوبت في نفس اليوم مع عدنان، لما التقيت فيه في المستشفى، فكرت انه استشهد، كانت إصابتي في إيدي، وكان في شهداء وضع عدنان كثير أثر فيا، هو أخوي، وبالنسبة إلي كل شي، كنا ندعم بعض ومدركين إنه هدا إلي بنقدمه واجب كل إنسان فلسطيني فينا*".

كما ذكر سابقا، فكرة وجود أشخاص آخرين ضحوا، يساعد في الشعور بشكل أفضل؛ كون هؤلاء الأشخاص هم الأقدر على الشعور بنفس الطريقة ويخرج الشخص من حالة التوتر والتفكير بكونه هو فقط من قدم وضحى (تعزيز فكرة الهوية الواحدة) وأنها قضية واحدة يشترك فيها كافة الأفراد، حيث يوجد وعي لدى أفراد الدراسة بأن هذه القضية، قضية مجتمع وشعب وليست قضية أفراد بعينهم. يقول سمير بهذا الصدد:" *لو تضحيتي كانت تحت مسمى فلان، كنت ندمان كثير كثير. بس أنا تضحيتي كانت لرب العالمين. إلي بعمله مشانه قليل بالنسبة له. لازم نعطيه أكثر، لأنه أعطانا كل شي. تضحيتي، فقدت*

رجلي، بتمنى أفقد كل أطرافي حتى روحي لرب العالمين ولوطني. أما لما آجي (آتي) أقيسها بناس طلعت على أكتاف ناس. أنا ما بهتم، إذا بقيس تضحيتي بأشخاص معينين، ما بكون همي وطني. لكن لله. بالعكس، أنا فخور جدا، والحمد لله إني أنا من الناس إلي ضحت".

لكن الاختلاف يظهر في كون بعض حالات الدراسة رأت التضحية من منظور ما قدمته هي للقضية والوضع العام. وربما يعود ذلك لكونهم يفكرون بأن التضحية تتمثل فيما تقدمه أنت ويسجل كمقاومة ولاقيت خسائر على مستويات مختلفة مست بك بشكل مباشر، بمعنى أنك تضررت بشكل مباشر جراء هذه التضحية، رغم الإيمان بأن جميع الفلسطينيين يعيشون ذات الظروف. لكن هناك من تضرر أكثر من غيره. ولعل ذلك يفسر الموقف الذي كان عليه جمعة، كونه تضرر بشكل مباشر، كما أن أهله تضرروا بفعل نشاطه العسكري. لكن، يبقى في النهاية الحس الوطني أقوى وأعمق، حيث يقول جمعة:" *الكل لازم يضحي والتضحية مستاهلة، كل واحد لازم يقدم للوطن، لأنه مش إلي لحالي ولأبوي وإمي. الوطن للكل. في ناس متسلقين، بس هم أحرار. التاريخ ما بنسى حد، بتذكر كيف هذا وأنا كيف. الأجيال بتضل تحكي ما بتنسى*".

في ذات السياق، فإن الضرر الذي حدث لذوي سمير، كان على المستوى المعنوي وهذا يعود بالأساس لإصابته التي كانت أصعب مما يمكن لأهله احتمالها. لكن إدراكه لكونه فلسطيني وأن عليه أن يقدم شيئا في سبيل الوطن وأنه ليس وحده من تضرر، دفعه لتحدي وضعه والعمل على مساعدة نفسه للخروج من هذه المحنة، حيث يقول:" *الشي إلي أحبطني وأحيانا خلاني أشعر بالندم لأني سببت وجع لناس أنا بحبهم، متل أبوي وإمي. لما تصاوبت، أنا فخور بهدا الشي، بس في النهاية، لما تشعر إنهم تعبوا عليك وأنا سببتلهم وجع، هدا شي بندم عليه، إصابتي بفترة التوجيهي، كانت مرحلة مهمة جدا وإني ما جبت معدل عالي، خلاني أشعر إني زعلتهم. وفي فترة ما انسجنت، كانوا ممنوع يزوروني، متخيلة هدا الشي كم بعذبني. كمان (إضافة) لما تصاوبت، صار معنا مشاكل اجتماعية، والدي كان يتقاضى معاش 700 دينار أردني، كان رئيس قسم الحوادث، نام معي بالمستشفى. لهيك (لذلك)، انفصل من الشركة، بعد شهرين وما كان معنا غير معاش والدتي وكانت تعمل معلمة*".

بالمقابل هناك من حالات الدراسة من يرى أن كل فرد فلسطيني هو متضرر بفعل الاحتلال بشكل مباشر وغير مباشر، سواء على الحواجز، الاعتقالات، الاغتيالات وهذا بدوره يعزز فكرة أن جميع الفلسطينيين يعيشون نفس الظروف، كلهم ضحى. يقول رامي:" *ما في واحد ما ضحى، ما في واحد إلا وقدم شي، وإنت في الدار مضحية، يوم تطلعي من بيتك لرام الله وتلاقي حاجز مضحية، كلنا مضحيين*".

كما وتتفق إقبال مع رامي بهذا الصدد بقولها:" *ما حدا ما ضحى، كل بيت فيه أسير أو جريح أو شهيد. كل واحد أعطى، وإلي ما اعتقل تعذب في الشوارع، كل الشعب واجه أمور كثيرة*".

وبذلك، يساهم هذا الجانب في تحقيق حالة من التوافق النفسي الناجم عن كون الانتماء للهوية الوطنية يخفف التوتر والاضطراب النفسي.

هذه النتائج تتفق مع ما توصل له (Mossakowski, 2003)(Simon, etc, 2004)، في كون الهوية الإثنية تعمل كمصدر للتكيف (Coping) ويكون الالتزام بها بمثابة عامل يدفع نحو التكيف الذي يمنع الشعور بالتوتر الناتج عن اضطهاد المجموعات الأخرى للأفراد الموجودين ضمن المجموعة الإثنية. وفي السياق الفلسطيني، نحن نتحدث عن الهوية الوطنية. حيث أن الانتماء لهذه الهوية، لعب ذات الدور الذي لعبته الهوية الإثنية في تخفيف الشعور بالاضطهاد وإعادة التوافق النفسي للأقليات التي تم اضطهادها من السود في أمريكا. كما وأن قوة الهوية الإثنية، عملت على منع استدخال الأفكار النمطية السلبية تجاه المجموعة التي ينتمون لها. وبالتالي، عدم انعكاسها على مفهوم الأفراد لذواتهم (Phinney, 1989).

وفي تركيب الهوية الإثنية أيضا، نرى بوضوح العلاقة ما بين الهوية الإثنية والهوية الوطنية؛ حيث تدرك بعلاقتها مع الهويات الأخرى لأكثر أعضاء الجماعات أقلية، بحيث تشكل الهوية الإثنية جزء من الهوية الثقافية للأفراد والأشخاص الذين كانوا نشيطين وضليعين في نشاطات سياسية وثقافية تعبر عن مضمون هويتهم وثقافتهم الإثنية، وصلوا لمراحل متقدمة من تطور هويتهم الإثنية. الأمر الذي يفسر بوضوح كيفية مواجهة الأقليات لحالات التمييز العنصري والاضطهاد التي لاقوها على يد الأغلبية في المناطق المختلفة كالسود في أمريكا. فالوعي لهويتهم الإثنية، شكل لديهم حصانة ومناعة نفسية ضد أشكال التمييز والاضطهاد التي كانت تمارس ضدهم. وبذلك، يكون الأفراد قد استدخلوا مفهوم هويتهم الإثنية وغدت تشكل جزءاً أساسياً من مفهومهم لذاتهم، فتكون قيمة الفرد وتقديره لذاته جزء لا يتجزأ من قيمة مجموعته وتقديره لها وافتخاره بانتمائه لهذه المجموعة (Phinney, 2007).

من خلال ما تم عرضه حول دور الهوية الإثنية في تخفيف حدة الاضطهاد الذي يمارس ضدها كالسود. نستطيع أن نلمس أنه كلما زاد الشعور بأهمية الجماعة والانتماء لها، خفف ذلك من الآثار السلبية المترتبة على اضطهاد هذه الجماعات، حيث تبدأ الأقليات والجماعات المضطَهدة في حالة الصراع بين الجماعي القائم على التوزيع الغير عادل للمصادر. الأمر الذي يؤدي إلى أن الجماعات التابعة والأقليات ترفض سيطرة الجماعات الأخرى وتبدأ العمل باتجاه تطوير هوية إيجابية للذات والجماعة المسيطرة قد تعمل

وسائل مختلفة لتحافظ على وضعها وخلق مزيد من الاختلاف. لكن الانتماء لعضوية جماعة والشعور بتميزها والبدء ببناء هوية إيجابية نابعة من الشعور بالرضا للانتماء لهذه الجماعة يخفف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن اضطهاد هذه الجماعة. وبالتالي، إدراك القيم الإيجابية التي تجمع كل الأفراد المنتمين لهذه المجموعة (Phinney, 1989). هذه النتيجة هي ما أشارت إليها نتائج هذه الدراسة، حيث أن الانتماء للهوية الوطنية الفلسطينية، ساهم في تخفيف الشعور بالاضطهاد للأفراد في بيئة الحرب، فهناك إدراك للأفراد بأنه يتم اضطهادهم، لكونهم فلسطينيون ويقعون في ذات النطاق من التنكيل بهم.

هذه الهوية الجماعية، كانت أحد أبرز العوامل التي ساهمت في استعادة التوافق النفسي للأفراد الفلسطينيين في ظل ظروف الاضطهاد التي يعايشونها يومياً وبأشكال ومناحي مختلفة. الأمر الذي يجعلنا ننطلق من افتراض، أن تعزيز هذا الجانب لدى الشارع الفلسطيني، يمكن أن يحميه على المستوى النفسي ويخفف من الضرر الناجم عن التعرض للعدوان العسكري، لا سيما أننا كشعب فلسطيني، نعيش ضمن الحالة العامة، وهي الاضطهاد والقتل والاعتداء اليومي وليست بالحالة الاستثنائية. فالشعب لا يزال تحت الاحتلال ولا يزال يشهد انتهاكات متعددة بحقه، تستهدف توافقه النفسي. لذلك، فإنه حري بنا النظر إلى ما يعزز صمود هذا الشعب ويحصنه على المستوى النفسي وأخذه بعين الاعتبار لحمايته وحماية أجياله اللاحقة.

من جهة أخرى، فإن هذه النتائج، أشارت إلى فكرة محورية جداً، حول فكرة الانتماء للمجموعة. فعلى الرغم من كون الانتماء لهوية جماعية ساهم وبشكل كبير في تخفيف الأثر النفسي الناجم عن الاضطهاد الذي يتعرض له الأفراد، نتيجة وجودهم في جماعة معينة. إلا أنه قد يشكل في ذات الوقت حالة من العبء الملقى على كاهل الأفراد في سياق هذه المجموعة؛ بحيث قد يساهم في إضافة أدوار إضافية لهم، تقلل من تفردهم وتحصيلهم للذات الفردية والذي يكون الاندماج في المجموعة وتحقيق مصالحها على حسابها.

مثل هذه الحالة، لاقت أرضيتها في الشارع الفلسطيني، ولا أدل على ذلك من حالة الصراع التي شهدها الشارع الفلسطيني بين أفراده المنتمين لذات الهوية الوطنية؛ كونهم فلسطينيين. لكهنم في ذات الوقت يتناحرون فيما بينهم لاختلاف الأجندة الحزبية التي يؤمن بها الأفراد المنطوين والحاملين لأفكار مختلف الأحزاب الحاضرة على الساحة الفلسطينية.

في تصوري، وفيما يصب في قضية النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، فإن الشعب الفلسطيني في غالبيته العظمى، شعب مسيس ويعمل ضمن أجندة وأطر حزبية مختلفة. قبل الانتقال لمرحلة الفئوية الضيقة في

المجتمع الفلسطيني، كان الإطار الأكبر الذي يجمع أفراد المجتمع الفسطيني، هو هويته الوطنية الفلسطينية. لكن، بانحسار النضال والاهتمام بالقضايا الوطنية تجاه حزب دون غيره ومع تفاقم الصراع بين الأحزاب التي شهدناها في الآونة الأخيرة، لا سيما بين فتح وحماس ما عزز هذا الجانب. خلال فترة الانتفاضة الأولى، هذه الفئوية لم تظهر للسطح، حيث كان العمل يصب في الصالح الأكبر (وهي القضية الفلسطينية)، لكن أزمة الانتخابات والتحور في السياق الفلسطيني، أدت إلى تضعضع في الهوية الجمعية للمجتمع الفلسطيني من جهة. ومن جهة أخرى، يمكن لنا أن نفسرها كحالة من الاختناق للأفراد في سياق وجودهم في المجموعة الحزبية والتي تفرض عليهم توجهات وأدوار بموجب وجودهم في حزب معين دون غيره. الأمر الذي يؤدي لاستلابهم في المجموعة وتشكيل حالة من الضغط عليهم، تفرض عليهم القيام بأعمال تتماشى وسياسة الحزب الذي يحتويهم. الأمر الذي يعني، أن الانتماء للمجموعة، يمكن له أن يأخذ منحاً سلبياً في تأثيره على الأفراد المتواجدين في هذه المجموعة ويكون عاملاً يستلبهم ويختزلهم لمصالح المجموعة، على سحاب تحقيقهم لذاتهم الفردية وتميزها.

هذه الحالة، أدت إلى تفاقم الصراع بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، كونه كما ذكرت سابقاً في غالبيته شعب مسيس. حدة الصراع بين الأحزاب خلقت فجوة بين الأشخاص بدورهم. ما حصل في قطاع غزة، وما زال، من اعتداء للاحتلال على الشعب الفلسطيني هناك والمتزامن مع الشرخ الحاصل بين أفراد المجتمع الفلسطيني، ضمن العناوين الحزبية:" فتح وحماس"، أدى لاستدخال الناس لفكرة أن قطاع غزة يسكنه أفراد من حماس والضفة في غالبيتها يسكنها أفراد من فتح.

لذلك، وفي سياق الشرخ الذي حصل من منطلق حزبي، جاءت النتيجة أن الشعب في الضفة الغربية، لم ينتفض للحرب التي حصلت على القطاع، لاستدخالهم فكرة أن حماس من تُقتل هناك وليس أفراد فلسطينيون وهذا ما فاقمه الخلاف الذي ساد بين هذين الحزبين وهذه محصلة الهويات المتعددة التي خلقتها إسرائيل، بتقسيمها فلسطين لمناطق مختلفة وشعوب مختلفة: عرب 48، فلسطينيو الضفة، فلسطينيو قطاع غزة وفلسطينيو الشتات.

حيث أن التوجه لعرب 48، يتراوح ما بين اعتبارهم "إسرائيليين"، إضافة لاعتبار العلاقة معهم بمثابة تطبيع، إلى اعتبارهم أسطورة صمود. كان ذلك كنتيجة لتغير الأوضاع العربية. بالتالي، لا بد من فهم المنهج التاريخي، حتى نتمكن من فهم نشوء هذا الواقع وكيفية استمراره. فهناك ما يميز حاضرهذه الفئة عن بقية التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي الشتات الفلسطيني. ما أدى إلى تميزهم، أنهم تحولوا لمواطنين "غير مرحب بهم" في الكيان الإسرائيلي الذي قام على أرضهم. حيث كان

هذا ثمن البقاء ولا يزال لغاية الآن (من موقع arabs48، في مقال بعنوان: الحاضر غائب والغائب حاضر، لعزمي بشارة، والمحمل بتاريخ 18\4\2011).

وما بعد أوسلو؛ حدث تفكيك للعنوان السياسي الأبرز والكياني للشعب الفلسطيني. بمعنى، توجيه ضربة لمقوم الهوية الوطنية والتي تعكس نفسها في التفكك الناتج في العلاقة ما بين الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل العنوان الذي يجمع الأطراف الفلسطينية. بالتالي، شكلت وحدة الفلسطينيين، كشعب موحد في الداخل والخارج، أبرز مقومات بناء الهوية الوطنية. لكن اليوم، غدا التباعد بين الأطراف الفلسطينية، يزداد أكثر فأكثر والذي تزامن مع اعتراف أوسلو بإسرائيل، وشرعية وجودها. أظهر المعنى المتمثل في حذف فلسطينيي الداخل من الأجندة الفلسطينية. الأمر الذي عنى، إخراجهم من السعي التاريخي المشروع والذي بدأته المنظمة من خلال ميثاقها ونضالها وبرامج فصائلها لبناء هوية موحدة لشعب رغم توزعه الجغرافي. بالتالي، اتفاق أوسلو، أدى لتهميش المنظمة ككيان سياسي معنوي. الأمر الذي أدى لضرب المكون الأساسي للهوية الوطنية، مما ساهم في إحداث شرخ في وحدة الشعب الفلسطيني وكمحصلة لذلك، ضرب هويته الوطنية (من موقع ajras، في مقال بعنوان: الهوية الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام، لوسام رفيدي والمحمل بتاريخ 8\4\2011).

ومع ضرب القيم المحورية التي تشكل عماد المجتمع الفلسطيني، كالتعاون والتكافل، فاقم ذلك من حدة الأمر وأدى لوصول الناس إلى مرحلة ينسلخون فيها شيئا فشيئا عن وعيهم الجمعي بكونهم أفراد يقعون تحت نفس ظروف الاضطهاد وحسرها لمصالح فئوية ضيقة، لا تخدم الصالح العام.

بالتالي، وفي خضم أزمة الهوية التي يعيشها الإنسان الفلسطيني، غدا يعاني من تقوقعه في دوائر فئوية ضيقة، أدت به للعودة إلى هويات حزبية متباينة، فصرنا نشهد وجود هوية خاصة بأبناء حماس أو فتح أو اليسار أو غيرها (من موقع shobaki، في مقال بعنوان أزمة الهوية الفلسطينية كعامل مثبط للإنتاج المعرفي، مدخل فلسفي لقراءة إشكاليات البحث العلمي لبلال الشوبكي، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

هذه العوامل مجتمعة، أدت لوصول المجتمع الفلسطيني إلى مرحلة من الشعور بالخيبة والإحباط، حيث أنه مر بتجارب عديدة، بدءاً بالانتداب البريطاني مرورا بالنكبة والنكسة وصولا إلى الانتفاضتين الأولى والثانية، إلى مرحلة المفاوضات. ولم يحدث أي تغيير على أرض الواقع، سوى القتل والاجتياحات وإقامة جدار الفصل العنصري، ناهيك عن الشرخ بين الأحزاب الفلسطينية والذي أدى لحصر مصالح الأفراد

ضمن انتمائهم لأجندة هذا الحزب أو ذاك. الأمر الذي أثقل كاهل الأفراد واختزلهم في تحقيق مصالح المجموعة التي ينتمون لها، على حساب تفردهم الذاتي.

المحور الثاني: دور الأسرة والدعم المجتمعي في تخفيف الآثار التي تسببها الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري:

شكل الدعم الأسري عاملا أساسيا لغالبية من شارك في هذه الدراسة. حيث يقول نبيل:" *أهلي ساعدوني من ناحية كل شيء، الراحة، الغذاء، ما كانوا يخلوني (يسمحولي) أطلع، بس أنا ما كنت أرد عليهم، من دافع إنهم خايفين علي، بس أنا مش خايف على حالي*". وهذا ما يراه أيضا عمرو بقوله:" *بالنسبة إلي، كان مصدر الدعم أسرتي ووالدي الله يرحمه، أهلي كان إلهم دور إيجابي، دعموني من خلال رفع معنوياتي*".

ولعل ذلك يعود بالأساس لكون النظام الاجتماعي العائلي في فلسطين يقوم على فكرة إعطاء أهمية للتواجد والحضور العائلي. وأحيانا، الظروف المحيطة، تفرض على الأهالي أدوراً جديدة، لا سيما في ظل الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، من ناحية الخطر الذي يتهدد كل فرد فيه بفعل الاحتلال، حيث يقول جمعة:" *أهلي دعموني بالدرجة الأولى، لما كنت أتصاوب، كنت أقعد في البيت 5 شهور، أهلي حموني لأني ما بقدر أطلع برة (خارج) الدار بسبب الإصابة وكوني مطلوب للجيش الإسرائيلي، قدمولي دعم معنوي ونفسي وشجعوني لأخذ العلاج والمساجات*."

وهذا يتفق مع ما قاله (حجازي، 1998) في كون التعاطف والتعاضد ما بين أعضاء الجماعة والأسرة الواحدة، يعد من الأساليب الفعالة في مواجهة الأخطار الخارجية؛ بحيث يشعر الفرد من خلال وجوده في هذه الجماعة بالأمان وعند زيادة وتفاقم الخطر الخارجي، يتعاظم الإحساس بالتهديد للذات والمصير. الأمر الذي يدفع بالشخص للاحتماء في المجموعة التي ينتمي إليها. فالأسرة تشكل الملجأ والملاذ، كما أنها الضمان ضد الأخطار الخارجية. وفي الحالات التي يتعرض فيها أحد الأفراد لمشاكل، يمكنه الالتجاء للأسرة والحصول على الدعم ممن يمكنهم تقديمه له. يقول عيسى:" *أنا كون أخوي رامي جريح ومقعد، هذا بيزيد حقدي، ما بدي حد يتصاوب، بتمنى أكون أنا إلي تصاوبت، بتمنى يصير الشي فيا ومش في أخوي، هدا الشي شجعني أدعم أخوي وشجعني أشارك في النضال، أنا حاقد على الاحتلال ووجود إخوة جرحى إلي، بدعمني إني مش لوحدي*". بالتالي، يمكن لكل فرد من أفراد الأسرة، الاستعانة بقوة أسرته عندما يتهدده خطر خارجي.

فالعائلة لا تزال تشكل قيمة كبيرة لأفرادها ومصدر دعم في مواقف الحياة المختلفة، يقول عيسى:" *أهلي، علموني مهنة ورحت على المدرسة، أخذت صنعة والحمد لله جبت الأول على الكلية. أهلي ما عمرهم لاموني، بالعكس، كانوا يشجعوني. في 2006 و 2009، تصاوبت بسبب تشجعيهم إلي. فهم فخر إلي إني*

أتصاوب من شان أرضي ولغاية الآن، بطلع في المظاهرات أكيد". هذا الأمر بدوره يساعدهم على تجاوز المشكلات وتخفيف الأضرار الناجمة عن العنف العسكري، حيث يقول يوسف:" *أهلي، قدمولي الدعم النفسي والعلاج وكانوا يبعثوني على أخصائيين نفسيين وأعصاب. لغاية الآن بتعالج، اهتموا فيا وكل شي أطلبه يوفرولي اياه، هذا الشي ساعدني كثير إني أتحسن*".

لكن الاختلاف برز في حالات الأسر التي تضرر أكثر من فرد فيها، حيث تصل الأسرة لمرحلة من التوتر والضعف الذي يوصلها لمرحلة يقل فيها تقديمها للدعم لأفرادها، كونها هي بحاجة للدعم والمساندة أيضا. الأمر الذي يفقدها القدرة على دعم أفرادها حيث تقول إقبال:" *أهلي كانوا يلومونـي، أختي كانت تحكيلي إنتي ما بتفهمي، مين بده يطعمي ولادك، ما كنت أرد، كنت سعيدة إني ضحيت كانوا يخافوا إنهم يضرروا نتيجة نشاطي العسكري، وهذا إلي خسرني دعمهم إلي*".

يمكن لنا تفسير هذه الحالة بمنطلق الخوف على مستقبل الأفراد في ظل ظروف الحرب، بحيث أن الجميع مستهدف وهذه الأم، هي المعيل الأساسي لأطفالها. خسارتها، ستؤدي لإحداث ضرر على مستوى الأسرة ككل. وبمنطلق آخر، يمكن لنا أن نرجعها إلى قضية النظر لدور ومكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني الذي هو مجتمع أبوي ذكوري، يرى المرأة على اعتبار كونها محددة بهدف ووظيفة واحدة وأنها في أسرة أهلها، قد تشكل عبئاً إلى حين زواجها " هم البنات للممات" (مثل شعبي). ففكرة أن تكون المرأة مناضلة وصاحبة نشاط عسكري، قد يضفي نوعا من الالتزام الغير منوط بها كونها امرأة لها أدوار محددة في عرف وتقاليد المجتمع، خاصة أن عملية مشاركة المرأة في المجال السياسي والعكسري، تحتكم لمعايير المجتمع والتي ترفضه في معظم الأحيان. تقول نداء:" *لما تصاوبت، ما حبيت أحكي إني تصاوبت، حتى ما يحكولي أهلي خلص اقعدي وحتى يضل عندي مجال أشارك مرة تانية*".

بالتالي، تكون العائلة بمثابة شبكة من علاقات الإعالة والاعتماد المتبادلة. بهذا المنطلق، الأب، يكون هو المسؤول أو المعيل والأبناء هم العيال والأم سيدة المنزل المسؤولة عن تربية الأولاد. واستنادا لهذه العضوية، يصبح الإنسان ليس مسؤولا فقط عن تصرفاته الشخصية، إنما أيضا عن تصرفات الأعضاء الآخرين. بالرغم من قضية الاختلاف والتفاوت بين الذكور والإناث ولاعتبار الإنسان في هذه العائلة يعد عضوا أكثر من كونه فردا مستقلاً، فإن أي سلوك يقوم به، يؤثر على الأسرة ككل. فالفكرة القائمة على اعتبار العائلة وحدة إنتاجية واقتصادية ونواة للتنظيم الاجتماعي، يجعل من القرارات الأساسية ذات شأن عائلي وليست بالشأن الفردي (بركات، 2000).

وهذا يتفق مع ما تراه (عبد الجواد، 1991)، في كون العائلة الفلسطينية لعبت دورا ولا تزال في حماية أفرادها ورعايتهم، على مختلف المستويات. كما وكان للحركات الوطنية الفلسطينية دور في تشجيع العناصر النسائية على تحدي سلطة العائلة في سبيل الدفاع عن الوطن. الأمر الذي بدوره أخرج نموذجا جديداً للمرأة كمتحدية ومناضلة مستقلة. مما بدأ يهز بقوة عدة مفاهيم ساهمت لفترات طويلة في تقييد المجتمع، خاصة اعتبار المرأة كائنا ضعيفا لا بد من حمايته وأنها لا تستطيع تحمل نتائج النضال السياسي.هذه التغيرات، عكست نفسها في بداية ظهور مسار ذو طابع ديمقراطي أكثر للعلاقات داخل العائلة، انعكس في عدم وجود رأي واحد مسيطر يأتي من الأب. لكن، مع هذا كله، هذه التغيرات شكلت مؤشرات أولية للتغيير الاجتماعي ولم يقصد بها تغييرات راسخة ونهائية؛ حيث أنه بالرغم من هذا التطور الإيجابي على صعيد المرأة، إلا أن دورها داخل العائلة كعنصر لإعادة إنتاج النوع بقي الأساس. كذلك الحال بالنسبة لدونيتها في مقابل الرجل وإعلاء قيمة الذكور مقابل الإناث. وهذا التغيير في واقع النساء يختلف من فئة لأخرى ومن موقع جغرافي لآخر.

لكنها ليست بالحالة المطلقة، حيث أن الأسر المتضرر بها أكثر من فرد على مستوى الاعتقال أو الإصابة بضرر جسدي، هي قادرة على دعم أفرادها، يقول رامي:" *أنا بشكر أهلي لأنهم كثير ساعدوني، وقفوا معي كثير. في البداية، خافوا علي، بس إيمانهم إنه هدا قضاء وقدر، ساعدني، رغم إنه إلي كتير إخوة جرحى ومعتقلين، لكن هذا ما أزم عائلتنا، بالعكس قوانا أكثر*".

لكن الأمر مختلف بالنسبة للأسر التي تضم جرحى وشهداء، هي فعليا غير متوافقة نفسيا. وبالتالي، هي عاجزة عن تقديم الدعم لهؤلاء الأفراد، مثل أسرة أحمد :" *أهلي حكولي خلص اهدا، بس ما بحكولي وين أروح ووين آجي، أخوي استشهد وعنا (لدينا) كثير جرحى في العيلة، أهلي ما عادوا متل أول، موتة أخوي هزتنا وأهلي تعبوا كثير*". كما ينطبق الأمر ذاته على بعض الأسر التي ترى في أفرادها مصدر خطر وتهديد على حياة أفرادها الآخرين، يقل دعمهم لها، مثل عائلة أهل إقبال.

يمكن أن نفسر هذا الأمر أيضا، حسبما تراه (تراكي، 2008)، أنه في ظل الاحتلال والقمع الإسرائيلي للفلسطينيين، فإن حياة الأفراد قد تأثرت، كما أن حياة الأسر والعائلات الفلسطينية تأثرت بطرق عديدة ومتنوعة. بالتالي، لا يمكن فهم ديناميكية الأسر والعائلات الفلسطينية للبقاء وإعادة الإنتاج، بشكل منعزل عن الصدمات التي أصابتها في الماضي والتي لا تزال قائمة لغاية الآن. هناك حالة من الهشاشة في وضع الفقراء الفلاحين وفقراء المدن اللاجئين في المخيمات. فالفلسطينيون يقاومون كأفراد وأسر وكمجتمع وشعب. بالقدر الذي تعتبر فيه الوحدة العائلية راسخة وثابتة كمؤسسة، لكنها شديدة التقلب كمجموع من

الأفراد ويمكن إرجاع السبب في ذلك للارتفاع الكبير في معدلات الوفيات. هذا الأمر يعكس نفسه في إعادة النظر لطبيعة الأدوار. حيث أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها الفلسطينيون للحفاظ على العلاقات العائلية وترتيبات المعيشة بشكل طبيعي، لكن هذه المحاولات والجهود لا بد لها وأن تتصادم بالواقع المحيط بالعائلات والذي يتمثل في ظروف الاعتقال، فقدان الدخل بسبب القيود الأمنية وتقييد الحركة وغيرها من الصعوبات والعراقيل التي تشكل بمجموعها جزءاً لا يتجزأ من المجال السياسي الذي لا يزال يعاني الاضطراب وعدم الاستقرار. وفي ذات السياق تقول انتصار:" *أهلي مهجرين، نحن من يافا، إخواني كانوا خمسة معتقلين، ما كان في معيل غير أبوي الله يرحمه، أنا إلي كنت موجودة باستمرار في البيت، أختي كانت متزوجة، أنا أروح على الصليب الأحمر، هدا الشي قواني، إخواني، كان كلهم عليهم أحكام عالية*".

هذه الأساليب تؤثر على التوافق النفسي للأفراد وتفرض على الأسرة أدوراً إضافية للقيام بدعم أفرادها في ظل الأزمات والظروف الضاغطة التي تتعرض لها. وبالرغم من كون إحدى وظائف الأسرة حماية أفرادها استناداً للمعايير التي تقوم عليها بنية وتركيب العائلة الفلسطينية. إلا أنها في ذات الوقت، قد تشكل ضغطاً إضافياً عليها، إضافة للأدوار والمهام الأخرى المتعلقة بالإعالة الاقتصادية والتعليم وغيرها. هذه الجوانب، تشكل ضغوطاً في ظل الأزمات التي تتعرض لها الأسر الفلسطينية نتيجة ممارسات الاحتلال التي تستهدف التوافق النفسي للأفراد. حيث أن نوعية حياة الفلسطينيين لم يطرأ عليها تحسن، لكنها تدهورت بشكل كبير؛ حيث ظهر ذلك من خلال معاناة الأفراد والعائلات الفلسطينية من الهبوط الاقتصادي. إضافة لتعرضهم لعدد من التهديدات التي امتدت لتطال سلامتهم الشخصية وسلامة ممتلكاتهم، من خلال اتباع سياسات إفقار الفلسطينيين وتوسيع التواجد اليهودي على أراضيهم (أبو نحلة، 2008).

كما وتعد السياسات الإسرائيلية التي يتم تنفيذها في الأراضي المحتلة، نتيجة متعمدة لأساليب العقاب الجماعي والتي تهدف لضرب السكان بقوة والعمل على إلحاق الأذى والضرر بهم جميعاً (Cook, Hanieh and Kay, 2004)، من خلال القيام بعمليات الاغتيال القصدية وحظر التجوال وقصف المناطق السكنية ونقاط التفتيش وإغلاق الطرق وغيرها. كل هذه الأمور، تعتبر من أشكال العقاب الجماعي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني والتي بدورها تؤدي لتعطيل حركة الأفراد والعائلات الفلسطينية (أبو نحلة، 2008). فكل الأساليب التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في تحطيمه للمجتمع الفلسطيني، تقع ضمن استراتيجيتين أساسيتين هما: العقاب الجسماني والعقاب المعنوي، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو

المجتمع ككل (علقم وكناعنة، 2003). وهذا بدوره يصب في سياق تحطيم الهوية الفلسطينية(علقم، 2008). وهذا الأمر الذي يجعل منها عاملاً في التأثير على التوافق النفسي للأفراد بمنحى سلبي.

ومن جهة أخرى، ما بعد أوسلو، فقد حدث تغيير في النسق الاجتماعي الفلسطيني، كما وجرى إعادة تعريف للمعايير والقيم كالشجاعة والمروءة والكرم والقرابة والولاء والعضوية والمكانة الاجتماعية والطبقية الاجتماعية وقوانين الحراك الاجتماعي. كما وتم إجراء تعريف جديد للأهداف الاجتماعية الفردية والجمعية من دون أفق يعطي مؤشرات لتحقيق هذه الأهداف التي تم الترويج لها. هذا بدوره أدى لنتائج سلبية ومحبطة في الكثير من الجوانب لا سيما في أنساق القيم الاجتماعية التي تضبط السلوك والعلاقات الاجتماعية التي يجرى تخريبها بشكل متعمد مقصود. وفي ظل عمليات التغيير، حدث إعادة تعريف للروابط الأسرية وتغيرت تعاريف هويات القيم والمعايير التي يُقاس بها السلوك الفردي والجماعي. كما وظهرت أجهزة اتصالات وأجهزة إعلام نشطة لم يشهدها المجتمع من قبل، عملت على نشر ثقافات جديدة والترويج للتغيرات الكبرى في علاقات المجتمع المدني وكان لهذه الأجهزة أدوار فاعلة، ساهم الاحتلال في تقزيمها وتفريغها من مضمونها الوطني والاجتماعي وكان لا بد أن يطال التغيير أنساق القيم في البناء الوظيفي الاجتماعي (من موقع mushahed، في مقال بعنوان العبث في الماهية والهوية لأحمد محمد المزعنن، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

وفي مقابل الدور الداعم الذي تقدمه الأسرة للأفراد المتضررين بفعل العدوان العسكري، كما بينت لنا نتائج الدراسة، فإن هناك أيضا جانب آخر للدعم، تمثل في الدعم المجتمعي؛ حيث أن الأفراد المشاركون في الدراسة والذين تضرروا بفعل ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي، تلقوا الدعم من المجتمع الأكبر (macro).

هذا الجانب، كان واضحاً بشكل كبير بالنسبة للمشاركين من القرى الفلسطينية. حيث يقول معاذ:" *أكيد الجو العام في البلد بيدعم، لأنه الصغير والكبير بشارك في المظاهرات وبطلع، ما في أي فرق بين أي حدا، لأنها قضية عامة، الكل راح إله أرض، ما في فرق بين أي حد وكلهم إيد وحدة ومتماسكين*". لأن الروابط الاجتماعية لا تزال قائمة والناس لا يزالون يقدمون الدعم لبعضهم البعض. ويؤكد ذلك رامي بقوله:" *في القرية، الكل يد واحدة، إذا واحد صرخ، الكل بييجي (يأتي) عليه، كلنا يد واحدة وكل الأحزاب، يوم يصير شي، بننسى الخلافات والفصائل وبنروح (نذهب) على نفس الشخص، إلي هو الاحتلال*".

هذه النتيجة تتفق مع (Nelson& Prilleltensky, 2005)، في كون عملية الإحساس بالمجتمع والدعم الاجتماعي، تزود بالنتائج المفيدة على مستوى الأفراد والمستويات الشعبية والاجتماعية لأنواع مختلفة من الدعم كالدعم الاجتماعي الذي قد يزيد أو يعيد الصحة والتطوير بطريقتين، إما من خلال التأكيد على الخبرات ومشاركة اللحظات الخاصة ورفع تقدير الذات على مستوى العلاقات والمستوى الشخصي وتعزيز التطور بتزويد الدعم العاطفي في أوقات الأزمة. تقول نداء:" *الكل بيدعم بعض، رغم إنه في عندنا في القرية شهيدين بنفس البيت. لكن الكل ضل ينزل مسيرات وهذا فدا الوطن وهذا بيخلي (يجعل) الجميع يواصلوا إلي بدأوا فيه*". فهو يعزز من عملية التغلب على الآثار السلبية للضغط وتقليلها. مما يعني منعه لإدراك الأحداث المرهقة بسبب امتلاك الناس لمصادر عاطفية كافية للتغلب على الظروف المعاكسة. حيث أن المجتمعات التي لديها مستوى عالٍ من الترابط الاجتماعي لديها صحة أفضل، أمان، تطور، تعليم، رفاهية. لكن من يفتقد للدعم يدرك الوضع على نحو متخوف.

في المدينة، هذه الحالة أقل؛ نظرا لطبيعة حياة المدينة القائمة على الاستقلال واقتصار الدعم في محيط العائلة وبعض الأصدقاء، يقول سمير:" وجود *أصحابي بتصور كان ساعدني أكثر، دعم أهلي وصحابي كفاية، في ناس وقفوا معايا أولها، أول يومين ثلاثة، بس مجرد ما مضى وقت، بلشوا (بدأوا) يتلاشوا شوي شوي، قلت زياراتهم واتصالاتهم. أنا بالنهاية، ما بجبر حد يكون جنبي، ووقت الإصابة ما كان في كثير دعم من المحيط، لأنه كل واحد بحاله*".

بالنسبة للمخيم، حاله في ذلك حال القرى لكن باختلاف درجة الدعم، حيث أن الأفراد الذين تم إجراء المقابلات معهم من المخيم. اثنين منهم كانوا ناشطين عسكريا في فترة الانتفاضة، منهم من تلقى الدعم الكامل من بيئة المخيم؛ نظرا لأن العلاقات هناك متشابكة بين أفراد المخيم، في وحدة الحال وترابط النسب العائلي أيضا، حيث يقول جمعة:" *أهل المخيم دعموني في كل شي، ما ضل شي ما دعموني فيه، كل النواحي في مرضي، ساعدوني لأسترجع حياتي من جديد، كانوا يحموني وأتخبى (أحتمي) عندهم، وإحنا في المخيم، إلي مش ميخد أخت التاني، ميخد عمته وهيك (هكذا)، كتير داخلين في علاقتنا مع بعضنا البعض*".

وفي ذات السياق تقول انتصار:" *أهل المخيم، كانوا ناس متكاتفين مع بعضهم البعض، يحبوا بعض، هدا شي بدعم، الكل بشارك، بناضل وروح وطنية عالية، هدا الشي، أعطاني القوة، عزز فكرة إني قدمت شي للوطن. خسارتي مش على المستوى الشخصي، بفتخر إني قدمت للوطن، وخسرت عيني*".

لكن ذلك أيضاً يختلف حسب نوع المشاركة في النضال. كما ذكرت سابقا، من يشكل مصدر ورمز للنضال، يتجنب البحث عن الدعم، ليس لأنه لا يحتاجه أو لأن بيئة المخيم لا تقدم له الدعم، إنما لكونه طوال سنوات شكل مصدر دعم للمناضلين وذويهم وأحيانا مصدر خطر. حيث تقول إقبال:" *ما كنت أشعر أحد إني بحاجة لأي دعم، كنت أعطيهم ما آخد وأحمي المطاليب إلي كانوا يتخبوا عندي. بعض الناس من الجيران كان يدعمني، بس كان في خوف إني مخبية المطاليب عندي، يخافوا على ولادهم وكانوا جيراني ينصحوني أوقف نشاطي ضد الجيش، لما الشاب كان يستشهد، كانت إم الشهيد تنادي عليا وتحكيلي إنت إمه وإنت أحق الناس تودعيه*".

هذا الأمر، قد يدفع بعدم التوجه لطلب الدعم للحفاظ على صورته أمام نفسه وغيره. وانطلاق الآخرين من منطلق كونه ذو شخصية صلبة لا تهتز، وهذا زاد من حدة الأثر النفسي عليه ، الأمر الذي انعكس على شكل حالة من عدم التوافق النفسي لغاية الآن.

كما ويمكن تفسير هذا الجانب، بقضية: أنه عندما يكون الجو العام، يشتمل على التضحية ويشهد حالة من الصراع. الأشخاص الذين قدموا وضحوا، يوضعون في الواجهة للمشاركة في أعمال النضال أو تقديم الدعم للآخرين المتضررين، كما هو في حالة إقبال. هذا بدوره، يضفي عبء نفسي ويضع الشخص الموجود في هذا المقام، في موقف نفسي يتخلله كثير من الضغط والتوتر، فهو بالمحصلة إنسان، مهما بلغ من درجة الجلد، لكنه بحاجة لمن يدعمه، لديه طاقات وإمكانيات. فعملية الدعم التي يقدمها لغيره، قد تكون بفعل ضغط المجتمع عليه ومشاركته، تكون بموجب ومنطلق التزام تجاه من قدم وضحى.

بالتالي، يجب عليه أن يبقى في طليعة من يضحي ويقدم، حتى لا تهتز صورته أمام نفسه وأمام غيره كما ذكرت سابقاً. ومن منطلق كون الانتماء لهوية والإيمان برمزيتها، يقوي الشعور بأهمية العضوية فيها، يدفع ذلك للمشاركة في الأعمال التي من شأنها الدفاع عن وجوده في هذه الجماعة، ينعكس ذلك على صورته وتقديره لذاته، كما جاء في نظرية الهوية الاجتماعية (Tajfel, 1981). هذه القضية أيضا، تشكل حالة لاستمرار الشعور بتقدير الذات، في سياق التواجد ضمن دور نضالي يقوي الشعور بالعضوية في الجماعة والهوية التي تمنحه هذا التقدير واستدخاله على المستوى الشخصي، في إطار التواجد ضمن أجندة هذه الجماعة وهويتها التي تمنحه التميز والتفرد.

بالتالي، فعملية الدعم الاجتماعي، يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في التنبؤ لسلوك التكيف، في الفترات التي يتخللها التعرض للأزمات، حيث أن حضور شبكة من الدعم الاجتماعي، يمكن لها أن تتنبأ بتوفير فرصة أكثر للناس للبحث عن الدعم كاستراتيجية تكيف (Khamis 2008، من Terry 1991).

بالمقابل، يستخدم الأفراد مع فقدان بيئات الدعم العائلي والمجتمعي، استرتيجيات تجنبية، مقارنة بالأفراد الذين لديهم مستوى عالٍ من الدعم العائلي (Khamis 2008، من Mon and Holohan 1987)، حيث تقول انتصار:"*لو صارت انتفاضة جديدة، بكذب عليك إذا بحكيلك إني رح أكون أول الناس، لا. في تغيير في حياتي، أنا بتشجع وبندفع، لكن بحكي لا. الشعب بشكل عام بيخلينا نحكي لا، مقاومتي للوطن، أنا ما بناقض حالي، بس الناس لازم تكون متغيرة، علشان الواحد يشتغل. وقت الانتفاضة الأولى، الناس كانت متماسكة مع بعض، يحبوا بعض، في حمية كبيرة وروح وطنية. في الانتفاضة الثانية، الناس بطلت متقاربة، صار في تباعد حدود فيما بينهم، تغير الشعب بين الانتفاضتين*".

كما ويمكن تفسير ذلك بمنحى آخر، يمكن تسميته بشعور الإنسان الفلسطيني بحالة من الاغتراب؛ الفلسطيني كفرد وكمجتمع، يعاني من استبداد الاحتلال الإسرائيلي الذي تحكم بمصيره منذ عقود من الزمن، خلفت شعورا متناميا بالعجز، حيث أنه كلما زادت حدة الاغتراب، أدى ذلك لارتفاع نسبة العجز لتشمل مساحات واسعة من النشاط الإنساني والذي يتفاقم في ظل تراجع الدعم المجتمعي، فاستبداد الإسرائيلي لم تقتصر آثاره على التهميش والتبعية، بل امتد ليؤسس حالة من العجز أو الشعور بالعجز. ففي الحالة الفلسطينية، إسرائيل قد خرجت بشكل جزئي من بعض الأراضي الفلسطينية وحلت مكانها سلطة فلسطينية بقيادة شخصيات وطنية معروفة. ومع ذلك، لم يساهم ذلك في خروج الإنسان الفلسطيني من حالة الأزمة. حيث أن اسرائيل بالتوازي مع خروجها كقوة مستبدة وضعت عراقيل عدة أمام تشكيل كيان فلسطيني يتمتع بالقوة والجاهزية لحفظ المجتمع من التناثر بين تفاصيل الفوضى أمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وهذا ما عايشه الإنسان الفلسطيني في مرحلة ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية لا سيما في العقود العشرة الأخيرة والتي باتت فيها الفوضى سمة الشارع الفلسطيني، معززة لحالة من أزمة الهوية والاغتراب بأوجه مختلفة (من موقع shobaki، في مقال بعنوان أزمة الهوية الفلسطينية كعامل مثبط للإنتاج المعرفي، مدخل فلسفي لقراءة إشكاليات البحث العلمي لبلال الشوبكي، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

إضافة للاعتبارات والمناحي التي ذكرت سابقاً حول الدعم المجتمعي. كذلك، توجد جزئية التعاطي المجتمعي مع المتضررين بفعل العدوان العسكري؛ ليس هم فحسب، إنما تعاطي المجتمع مع ذوي

الاحتياجات الخاصة. حيث أن من أبرز ما يمكن للعدوان العسكري أن يحدثه في تأثيره على الأفراد، هو قضية العجز الجسدي، الذي تسببه الإصابة.

في هذا المنحى، فإن هناك جانب من التقصير لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام، حيث شكلت هذه النقطة بالنسبة للأفراد الذين تضرروا بشكل كبير من العدوان العسكري وأدى ذلك إلى إصابتهم بحالة من العجز، سبباً في عدم قدرتهم على التوافق والتكيف مع معطيات الحياة الجديدة التي عليهم أن يعيشوها. يقول سيمر:" *اختلاطي بالمجتمع سببلي مشكلة، إنه شاب صغير، معاق، هذا الشي بسبب حزازية (مضايقة)، إني مختلف*". حيث تعد الطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع المعاق، عاملاً مهماً ومحورياً في تكيفه النفسي والاجتماعي وفي تفاعله مع غيره سواء كان من الأسوياء أو غير ذلك وأيضا في مفهومه عن ذاته، حيث أنه حين تتم معاملة الشخص المعاق بشكل جيد ويتلقى الدعم الاجتماعي والمؤازرة، سيعمل ذلك على زيادة مستوى تكيفه وتفاعله مع الآخرين، كما وسيساعد في تكوين مفهوم إيجابي مرتفع للذات لديه، حيث يتمثل مفهوم الذات بالأفكار والمعتقدات التي يكونها الشخص المعاق عن نفسه من خلال معرفته بإمكانياته وقدراته العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية، إضافة لمهاراته النفسية (الشقيرات وأبو عين، 2001). في هذا الصدد يقول رامي:" *أنا بعد الإصابة، في شغلة (قضية) عامة، يتضايق منها. يوم أطلع (أخرج) من هان (هنا)، ما بلاقي ولا دار مناسبة إلي. يوم أطلع على رام الله، فش (لا يوجد) ولا سيارة مؤهلة إلي، ولا مؤسسة مؤهلة إلي. حتى جمعية المعاقين، مش مؤهلة إلي. ولا عمارة في رام الله، بقدر (أستطيع) أشتري منها شيء. هذا شيء بطلب إعادة تأهيل، علشان نقدر نمشي حياتنا*".

إن المجتمع الفلسطيني، لا يزال يحمل توجهاً سلبيا تجاه المعاقين، هذا بدوره يؤثر في توافقهم النفسي، حيث يقول عدنان:" *أحيانا، كنت أتعرض لبعض المواقف، إنه حد يحكيلي يا أعرج، وهذا شيء بضايق*". حيث يعد موضوع الاتجاهات، من ضمن المواضيع الهامة في ميدان علم النفس، ويعرف الاتجاه على أنه نزعة الفرد أو ميله للاستجابة بطريقة سلبية أو إيجابية نحو موضوع معين. في حين يرى ألبورت بأنه استعداد الفرد ونزعته للاستجابة بطريقة ما، بحيث يشكل الاتجاه توجها نحو موضوع أو ضده. وعلى ذلك، فالاتجاه يتضمن: الاستعداد أو الميل للاستجابة، أثر الاستعداد على سلوك الفرد نحو المواقف والموضوعات المختلفة، اتصافه بالثبات النسبي. الاستجابة قد تكون إيجابية أو سلبية. الأمر الذي يعني أنه يتضمن مدى القبول أو الرفض (من موقع manar في مقال بعنوان اتجاهات أفراد المجتمع نحو الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة لعاكف عبد الله الخطيب، المحمل بتاريه 6\12\2010).

إن ممارسات الأفراد وسلوكهم نحو الأشخاص المعاقين تختلف باختلاف مستوى وعيهم وخبراتهم واتجاهاتهم، حيث أنه كثيرا ما يتعرض المعاقون لمواقف محرجة وربما مؤذية نتيجة ممارسات وسلوك الآخرين الغير لائقة. وغالبا ما تكون غير متعمدة أو متعمدة أحيانا إذا كان هناك رفض من المجتمع للشخص المعاق. فالمعاق قد يتعرض للتهكم والسخرية والتجاهل والاعتداء اللفظي والجسدي والجنسي. حيث تعد كل هذه الأمور من أشكال الإساءة لمعاملة المعاقين والتي تزعجهم وتؤثر عليهم سلبا. كما قد يوجد اعتقاد لدى كثير من الناس بأن الأشخاص المعاقين ضعفاء، أو أنهم أشخاص مميزون وأذكياء جدا. وهذه اعتقادات خاطئة؛ بحيث أنهم أشخاص عاديون بعضهم مميز وذكي جدا، وبعضهم الآخر ليس كذلك. كما أن هناك اعتقاد بأنهم أقرب لله وأكثر تدينا من غيرهم، لذلك هم مباركون وهذا غير صحيح.

عدم إيلاء هذه الفئة الرعاية والاهتمام، يمكن له أن يؤدي إلى تهميش دورهم في المجتمع وهم ليسوا بالفئة القليلة، نتيجة لخصوصية المجتمع الفلسطيني، في كونه مجتمع يشكل حلقة مستمرة للعنف والعدوان على أفراده، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. فهذا يجعل منه دائم التعرض للأذى على عدة مستويات، من بينها زيادة تعرض أفراده للإعاقات نتيجة ممارسات الاحتلال الوحشية. الأمر الذي يضعف هذه الطاقات لدى مواطني المجتمع. وبالتالي، يستدعي التدخل الفعال لإعادة دمجهم وتأهيليهم في المجتمع وتوفير الإمكانيات المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

لذا، من الضروري الالتفات لواقع هذه الفئة في المجتمع الفلسطيني ومعرفة أين هي من سياسات عمل المجتمع الفلسطيني بمؤسساته المختلفة ولملمة أطراف هذه القضية ورؤية أين نحن من دعم هذه الفئة وتأهيلها مجتمعياً. وبالتالي، معرفة الركائز التي يمكن لنا كمجتمع وأفراد الاستناد عليها للنهوض بهذه الفئة إلى المستوى الذي يعمل على تمكينها وإعطائها دورها المنوط بها والذي يثبت أحقيتها بالوجود والعيش بكرامة أولاً ويعطيها حقها في أن تكون إحدى الموارد البشرية التي يرتكز عليها المجتمع في عملية نهضته وبناء مؤسساته ثانياً.

المحور الثالث: المعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية _ العضوية الحزبية، كعامل مساهم في تحقيق التوافق النفسي للأفراد في أعقاب التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري:

إن الإيمان بالقضاء والقدر، شكل عاملا أساسيا في مساعدة الأفراد المتضررين من العنف العسكري والمشاركين في الدراسة على استعادة حالة التوافق النفسي. حيث يقول رامي:" *القدر كتير مهم، هذا بخفف علي وهذا قدري وأنا راضي فيه، لو إني مش راضي في قدري، كان أنا مش هيك. بجوز أنا حاليا على عربايا (كرسي متحرك) ومن أصعب الحالات في الضفة الغربية. بجوز حالتي مش كل الناس الجرحى بعانوا متلي، الشلل من فوق الصدر لتحت، عضلات البطن، الذاكرة، التركيز، الكلام. بس راضي بقدري.*" كما أنه من جهة أخرى، شكل عاملا أساسيا آمن به معظم أفراد العينة، بكون ما حصل معهم هو مقدر لهم وأن مشيئة الله، هي ما أرادت ذلك. الأمر الذي ساعدهم على تقبل واقعهم بشكل أفضل.

حيث يقول سمير:" *أكيد، مكتوبلي بهذا اليوم وهذه الساعة يصير معي هيك. بحكي (أقول)، الحمد لله إجتني من اليهود، يمكن أكون ماشي، تضربني سيارة، يمكن تصير طوشة، تيجي رصاصة فيني، شو (ماذا) بكون موقفي، إنه أنا إنسان عندي بتر علشان طوشة؟!، لا الاحتلال بيعطيني شرف، الحمد لله إنه من اليهود، هدا بيعطيني فخر وأنا ماشي بالمجتمع، يعني أنا باجي عليك بشجاعة، بحكيلك إني جريح انتفاضة مش جريح طوشة، وبكون مقتنع أكثر لأني مؤمن بالشي إلي عملته*".

ويتقاطع معه عدنان بقوله:" *القدر، شيء لا بد إنه يتقبله الإنسان وأنا مؤمن فيه جدا، واعتبرت أن هذا قدري والحمد لله. إيماني مطلق، لأنه القدر خيره وشره وربنا كاتب هالشي، إنه في هذه المرحلة لازم أمر فيه.*"

وهذا ما أبرزته بعض الدراسات مثل دراسة (Kardiner, 1939) ودراسة (Khamis, 2008) والتي وجدت بأن قوة القدر يمكن تفسيرها بإزاحة لشخصية الشخص لآخرين أو عوامل خارقة بحيث تكون بمثابة القبول بدور الحياة. حيث يقول جمعة:" *طبعا، هيك الله كاتب، وهذا الشي بساعدني. أكثر من مرة أنفذ من الموت. هذا مش قدر؟ الله مش كاتبلي أموت*". حيث أن الاعتقاد بأن الإنسان ليس لديه سيطرة على أحداث الحياة، يرتبط بشكل مباشر بالقدر، فالحس الإيجابي لقضية السيطرة فوق إرادة الفرد مهمة للحفاظ على الصحة والتطور.

هذه الجزئية التي جاءت بها دراسة (Kardiner, 1939) ودراسة (Khamis, 2008) فيما يتعلق بأهمية القضاء والقدر في حياة الأشخاص، انسجمت مع كثير من النتائج التي أفرزتها هذه الدراسة وسأعرض

مجموعة من الاقتباسات للأفراد المشاركين في الدراسة والتي تؤكد ما طرحته الدراسات السابقة في هذا الجانب:

يقول عيسى:" *إلي صار معي بإرادة ربنا وهذا الشي بساعدني إني أرجع أحسن، الله كتبلهم لإسرائيل تحتلنا، بس كمان (أيضا)، الله حكى نتحرك مشان نحرر أرضنا، لازم ندافع مع أرضنا*". في ذات الفكرة حول ضرورة التحرك للتغيير بالرغم من كونه شيء مقدر، توافقه الرأي انتصار بقولها:" *الدنيا، ما بتوقف، ليش لحتى أضل قاعدة. لازم أثبت وجودي إني إنسانة مناضلة. أصبت، لازم أكون في أول المسار وأصير للأمام. ليش أحط نفسي وأحبط. لا، بالعكس، ربنا أعطاني شي رضيت فيه، لأنه من فقد عيناه، فله الجنة. الأمل موجود، لازم للأمام.*" وهذا أيضا ما يؤمن به نبيل بقوله:" *الدين، مهم بحياتي. وأنا أؤمن بالقضاء والقدر والله كاتب هذا الشيء لي وهذا ساعدني كثير*".

لكن في هذا الجانب هناك تفاوت بين أفراد الدراسة، حيث أن هناك إجماع بين غالبية المشاركين في الدراسة، على كون ما حصل معهم قضاء وقدر وهذا ساعدهم على الشعور بشكل أفضل. منهم أحمد أيضا، بقوله:" *هذا نصيب، وأنا بآمن بهذا الشيء. لما كنت مغمى علي، تصاوبت في قرية غير قريتي. هذا قدر. في إلي حياة أعيشها، أخوي تصاوب في بلدنا. هذا الشي، ساعدني أتجاوز المشكلة. خلص بشوف (أرى) حالي صار معي حادث، صرت أطلع، انكسر حاجز الخوف عندي من مرة.*"

وهذا حال معاذ أيضا، الذي اعتقل وأصيب خلال المظاهرات المناهضة لفكرة إقامة الجدار في قريته، حيث يقول:" *شي كبير، بآمن بالقضاء والقدر وإلي كاتبه ربنا إلي بده (سيحدث) يصير ومآمن بالله وإيماني قوي فيه. هذا الشي، ساعدني مئة بالمئة، المكتوب إلي خلص بده يصير، مش رح أتأثر فيه.*"

كما أن الإيمان بالقضاء والقدر، يمكن أن يتقاطع مع فكرة وجود مصابين آخرين بفعل العدوان العسكري الإسرائيلي (الهوية والانتماء للهوية الواحدة والهدف الواحد)، يخفف من حدة الأثر الذي يتركه العدوان والصدمة على التوافق النفسي للأفراد. بهذا الصدد، تقول نداء:" *أنا بحكي دائما، إنه إلي صار معي ومع إخوتي قضاء وقدر. أنا بلوم (ألوم) الاحتلال، لأنه أثر علينا كثير. مش بس على بيتنا وبيوت كثيرة كمان. أخي شلل رباعي، أخي الثاني تصاوب (85) إصابة، واحد في السجن. هذا الشي، لما بشوف مصايب الآخرين، بتهون عليا مصيبتي. يعني إلي عندهم شهيدين ثلاثة، مش قادرين يرجعوا. إحنا بنقول الحمد لله*".

من جهة أخرى، كما يلعب القضاء والقدر دور في تحقيق التوافق النفسي للأفراد والرضا بمجريات الأحداث التي تمر بهم. فهو من جانب آخر، يكون بمثابة الدعم المعنوي ومدعاة للشعور بالفخر للوجود ضمن الإطار الديني الذي يبعث حالة من الشعور بالاستقرار. بهذا الصدد، تقول انتصار:" *الدين، شي أساسي، بفتخر إني مسلمة، وهذا شي عظيم. إلي صار قضاء وقدر. ربنا هيك رايد، ما يصيبكم إلا ما كتب الله لكم. هذا بخفف علي، وعندي عزيمة وقوة. الحمد لله، ما بعتبر حالي مصابة*".

يتقاطع مع انتصار في هذا الجزئية: عدنان، بقوله:" *أنا بحمد ربنا على المنيح (الجيد) والعاطل دائماً، وبشكره. شي أكيد الغذاء الروحي، بساعد الإنسان على تجاوز الألم ويكون مؤمن، بكون أكثر قابلية لتقبل الأشياء السلبية. يمكن الإنسان العادي، الشيء الجيد بتقبله والسيء لا ويلقي اللوم. لكن من لديه غذاء روحي وعنده إيمان، الشي السلبي بتقبله جدا وبحمد ربنا عليه وأنا هيك. يعني أقل ما فيها، أنا بتنفس، غيري، بجوز مقعد أو تحت التراب، تشوه. لكن أنا عايش رغم صعوبة إصابتي*".

وكما بدا واضحا من كلام عدنان، فإن هذه القضية، لدى تزامنها أيضا مع وجود جرحى آخرين، كما هو الحال بالنسبة لنداء، فإن ذلك يخفف من الأثر الناجم عن الصدمة النفسية التي يخلفها العدوان العسكري على المصابين.

ما تطرقت إليه في مراجعة الأدبيات، فيما يتعلق بمركز السيطرة على الأحداث، يتعارض مع ما طرحته نتائج الدراسة؛ حيث أن هناك من العلماء من درس قضية التحكم والسيطرة بمجرى الأمور، مثل (Rotter, 1966, 1990). حيث وزع في نظريته مركز السيطرة على الحياة لمركزين داخلي؛ وهو الجانب الذي يتعلق بالشخص نفسه وخارجي المرتبط بقوة خارجية.

كان الافتراض الذي قامت عليه هذه النظرية أنه إذا كان مركز السيطرة على مجريات حياته من مصدر داخلي للشخص، بمعنى صفاته وشخصيته، فبإمكانه تغيير مجريات الأحداث والمشاركة في النشاطات التي من شأنها أن تكفل له هذا التغيير لمنحى أفضل. وبالتالي، الوصول لمرحلة من النمو السليم وبشكل أفضل. بحيث يرى هؤلاء الأشخاص قضية التكيف والتعامل مع أحداث الحياة، بطريقة أكثر تكيفاً ممن يكن مصدر سيطرته على الأمور من مركز خارجي(وهو المركز الثاني الذي طرحه Rotter في نظريته)؛ حيث أن الأشخاص الذين يعزون الأحداث للقدر أو لقوة خارجية، يؤدي ذلك لحالة من السلبية والامتناع عن التغيير؛ كون أن زمام الأمور ليست في يد الأشخاص وهذا بدوره يقلل من الحراك الاجتماعي.

ما جاء به (Rotter, 1966, 1990)، تعرض للنقد من قبل (Levenson, 1976, 1981)، حيث كانت نظريتها تقوم على توزيع مركز السيطرة على ثلاثة مستويات؛ داخلي؛ يتعلق بالأفراد وسماتهم الشخصية التي تمكنهم من السيطرة والتغيير. خارجي؛ يتعلق إما بأشخاص آخرين يمتلكون موقعا للسيطرة والقوة على الأفراد أو يتعلق بالقدر أو الحظ. الانتقاد، جاء في منحى مركز السيطرة الخارجية، حيث أنه بالافتراض الذي جاءت به ليفينسون، فإنه إذا كان مركز القوة خارجي وله علاقة بأشخاص آخرين، يمكن أن يتم التحرك للتغيير وتعديل الأوضاع، حيث تكون هناك حالة من الإدراك للأشخاص بأن مجرى الأمور يتحكم به أشخاص آخرون. وبالتالي، هناك إمكانية للتغيير والحراك. هذا تماما ما ظهر في نظرة إقبال للقضاء والقدر، بقولها:" *لا ولا مرة، لو قضيتنا قضاء وقدر، ناس مستبدة جاية تضيع أحلامنا وأحلام أطفالنا وتدعس (تذلنا) علينا. بالعكس، قضيتنا، طلعت من جرح المخيمات والقرى والمدن. ظلام دامس على جباههم. الأمة العربية مش سائلة عنا. أنا بالعكس طالعة من الجرح، لا قضاء ولا شي. احتلال العدو، مش الله كاتبه، هم اختاروا الشر إلنا، لاحتلالنا وأخذ وطنا وأجوا (جاءوا) يظلمونا، لأنه يحتلنا من كل النواحي العكسرية والسياسية والاجتماعية. ليش قدر؟! ربنا ما بكتب القدر إلا ما يكون دغري (مستقيم)*". على خلاف فيما لو كانت تتعلق بالقدر والحظ، بحيث لا تكون الأمور في مكان يمكن إحداث تغيير عليها.

بالتالي، هناك إدراك في حالة إقبال، بأن من يضطهدها هم أشخاص، ومهما بلغت قوتهم، إلا أنه بالإمكان دحرهم. هذا لا يتناقض مع كونها تؤمن بالقضاء والقدر، فهي تنظر لهذا الجانب من منطلق الدعم المعنوي وليس التقاعص والسكوت. حالها في ذلك، حال جميع أفراد الدراسة وهذا الذي دفعهم للتحرك، بالرغم من إيمانهم بأن مشيئة القدر أرادت ذلك.

هذه الناحية، لعبت دورا مغايراً لما تم طرحه في نظريات السيطرة ومركز التحكم بزمام الأمور. لكن الفارق في حالة إقبال، أنها تدرك بأن المشاركة في النضال والاستشهاد ستفضي بها للجنة، إلا أنها رأت بأن القضية ليست قضية قضاء وقدر وأن ما يمر به الشعب الفلسطيني، هو بفعل إرادة الاحتلال لتجويعه واغتصاب أرضه وإصابتها في الانتفاضة جزء من أعمال الاحتلال. فإيمانها بأن القدر يكتب بشكل مستقيم ليس به عبث وهي ترى أن الفلسطينيين قادرون على تحقيق النصر إذا ما أرادوا ذلك.

برأيي، هناك حالة من الشعور بالسيطرة والقدرة على التحكم بمجرى الأحداث لديها، من منطلق كونها مناضلة من فترة الانتفاضة الأولى لغاية الثانية وكان لها نشاط في كلا الفترتين. لكن شعورها بالخذلان من الإطار القيادي الذي تنتمي له، هو ما سبب لها حالة من فقدان التوازن النفسي؛ فإسكات حس

الانتفاضة في الوقت الذي يتناقض ذلك مع ما تعلمته في أجندة الإطار الحزبي، هو ما جعلها في حالة التناقض والشعور بالخذلان بين ما تربت ونشأت عليه وما أفرزه الواقع الذي تعيش فيه حيث تقول:" *فجأة، توقف حس الانتفاضة، كان صوتها عالي. علمونا إنه بإيد حملنا البندقية وبإيد، غصن الزيتون. بس (لكن)، بنفس الوقت، حتى لو فاوضنا، مش لازم نرمي البندقية. في أمور غامضة مش قادرين نحكي عليها. ما بنشكك بكوادرنا، لكن، لوين (إلى أين) بدهم يوصلونا؟ مش مفهمينا. ما في شي واضح إحنا قد الاحتلال وبنرفض السكوت، لازم (يجب) نضل نهز العدو. مش عارفة، مش قادرة أشك في الناس إلي مسكناهم رقابنا، إحنا أمانة في رقابهم، شو بعملوا هلا (الآن)؟ كلها دعوات كاذبة، كلام على الورق، ما في شي واقعي، حياتنا ذل*".

لذلك، هي ترى أن القضية ليست قضاء وقدر إنما قضية إرادة كاملة، الأفراد من يحركونها، كونها اختبرت معنى أن يكون لديها إرادة وأن تحرز بطولات وتضحيات في الوقت الذي كان يحمل كثير من الصعوبات والتحديات، لكنها ناضلت وشاركت وعلى مستوى عسكري، كانت تملك فيه زمام القيادة والسيطرة على الأمور ولم يعارضها القدر في ذلك.

كما تطرقت لهذه النقطة في فصل مراجعة الأدبيات، فإن العديد من النظريات الفردية ترى بأنه إذا قمنا بنقل مصدر السيطرة من الخارجي إلى الداخلي، فإن العديد من المشاكل يمكن حلها؛ كون الفرد يعي نقاط قوته ويتحرك على أساسها لتغيير الواقع الذي يضطهده. لكن، مثلا في المجتمع الفلسطيني، عند إرجاع حالات الاستشهاد التي تحدث، الاغتيالات وغيرها من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى القدر. غالبية أفراد المجتمع الفلسطيني يؤمنون بالقضاء والقدر أو على الأقل من شاركوا في هذه الدراسة، المستوى الثاني من مركز السيطرة الخارجية التي تحدثت عنها ليفينسون.

هذا الأمر يعمل على تحقيق حالة من الشعور بالراحة النفسية؛ أن إرداة القدر حكمت بذلك والتي يمكن أن تكون في نفس الوقت سبباً لعدم التحرك نحو التغيير. إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن لنا أن نفسر استمرار عمليات النضال والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي مع وجود إيمان عالٍ من الأفراد بأن القدر يلعب دوراً كبيراً فيما نحن فيه وأن أي شيء يحدث، يكون لإرادة القدر فيه الجانب الأكبر؟!

إذا جئنا لربط عملية الشعور بالسيطرة والحرمان النسبي الذي ورد في نظرية الهوية الاجتماعية (Tajfel 1981)؛ نستطيع القول بأن من يستطيع التغيير والمبادرة لتطبيقه، هو من يشعر بحالة من الحرمان

النسبي على مستوى الجماعة؛ بحيث يتشكل لدى الأفراد في ظروف الاضطهاد وعي عاطفي وعقلاني بالحرمان والتمييز ضدهم.

وبالتالي، يدركون أنهم كجماعة مضطَهدين وأن حقوقهم مسلوبة، مقارنة بالجماعة المسيطرة. هذا الوعي، ينعكس على أدائهم لتحويل مسار السيطرة على الأمور من الخارجي للداخلي؛ كونه يوجد هناك وعي بأن من يتحكم بمركز القوة هو مصدر خارجي، لكنه مرتبط بالأفراد؛ بمعنى يمكن تغييره حسبما جاءت به نظرية Levenson. في مثل هذا الوضع، الأشخاص مرشحون لأن يكونوا نشيطين وفعالين. وعند عدم قدرة الأفراد على إحداث التغيير، قد يكون من منطلق الخوف من عدم جدوى تحقيق أو تحصيل أي تغيير. في هذه الحالة، يكون هناك ارتباط بمصدر سيطرة خارجي (قوة الأفراد) إذا لم تكن الإمكانيات متكافئة أو مرتبط (بالقدر والحظ) وهو مما لا يمكن تغييره.

وبالتالي، قد تكون النتيجة الاستسلام. لكن، نعود مرة أخرى لوضعية المجتمع الفلسطيني الذي كما ذكرت سابقاً يؤمن بالقدر وأن حالات الاستشهاد والإصابات التي تحدث مقدر لها أن تحدث، بمنطق نظرية ليفينسون وروتر، الأفراد في هذه الوضعية يستسلمون ولا يبادرون لتغيير الأوضاع التي تضطهدهم. لكن، الشعب الفلسطيني لا يزال يقاوم، رغم إيمانه بحتمية مصيره.

برأيي، عامل القدر هنا، يؤدي دوره على منحى مختلف، فهو وإن كان بمنطق ليفينسون وروتر يؤدي للاستسلام، كذلك الحال بالنسبة ل (حجازي، 1998) الذي يرى بأن القدرية، تحتم تجنب المرء للصراع العنيف الذي يمكن أن يعصف بذاته، دون أن يتمكن من السيطرة عليه. بحيث يتحمل هؤلاء الأفراد ذلك الوضع، من خلال الصبر والتمسك بالعقيدة التي تفضل القناعة والرضى بالمكتوب والمقدر والنصيب (بدران والخماش، 1974). بحيث تدعو إلى القبول بالأمر الواقع. هذه الجوانب، قد تلعب دورا في الشعور الداخلي بالسيطرة وتصريف التوتر النفسي عند الشعور بالقهر. وكما يرى حجازي، بأن هذا الأمر، يدفع بالإنسان للاستكانة والاستسلام للأمر للواقع.

لكن ما أبرزته النتائج، أن هذا العامل لعب دوراً في تشجيع المشاركة للتغيير وفي نفس الوقت، يساهم في تخفيف الأثر النفسي الناجم عن الاضطهاد، بحيث أنه يساهم في تعزيز الأفراد على المستوى المعنوي، فيكون هناك إيمان لدى الأفراد بأن هناك ديناميكية للتفاعل بين مجريات الأحداث ومركز السيطرة عليها والعمل بمبدأ إعقل وتوكل؛ حيث أن الإيمان بحتمية القدر، لا يلغي بدوره أهمية التحرك من أجل التغيير.

المنحى الآخر الذي أظهرته نتائج الدراسة، وشكل عاملاً في مساعدة المتضررين من العدوان العسكري على استعادة التوافق النفسي، هو: **عضوية الحزب السياسي**.

بالنسبة لهذا العامل، فقد كان واضحا بأن هناك ثلاثة من الأشخاص الذين تمت دراستهم، كان للحزب دور داعم لهم، حيث تركز هذا الدعم في معظمه على الدعم المعنوي وهما عدنان وعمرو وأحمد حيث يقول عدنان:" *الشعب الفلسطيني، إجمالاً شعب مسيس. كل إنسان فلسطيني لازم يكون عنده خلفية سياسية ووطنية وفكر وإيدلوجية. بالنسبة إلي، السياسة عندي، مثل الماء والهواء وبعد الإصابة حزبي دعمني كثير، زيارات متعددة من أعضاء الحزب والإقليم، كمان وفروا لي مصاريف العلاج*". كما يوافقه الرأي أخوه عمرو بقوله:" *الحزب ما قدملي شي مادي، على المستوى المعنوي. دخلت هذا الحزب، لأنه أخوي وكل قرايبي منتميين إله، بعدين صارت عندي قناعة فيه، إنه حزب بشتغل صح، دخلت فيه وتفاعلت معاه*". هذه الآراء، تتقاطع مع ما يراه أحمد بالنسبة لأهمية الحزب السياسي، حيث يقول:" *السياسة، صارت في دمي، خلص أنا منتمي لحزب الجبهة الشعبية، هذا الحزب، كرمني، رحت مع هذا الحزب أنا وأخوي، كثير دعمونا، أهم شي إنه ما بده سلام مع الاحتلال*". وهذا برأيي يشكل محورا مهما؛ كون هؤلاء الأفراد ينتمون لفكر سياسي معين يدعم عملهم ونضالهم. وبالتالي، يخفف من الأثر النفسي المترتب عليهم جراء العدوان العسكري.

لكن القوة الأكبر كانت للهوية الوطنية هنا؛ لأن العطاء والنضال كان من منطلق الإيمان بهذه الهوية وهذا بدوره أيضا ساعدهم على استعادة حالة من التوافق النفسي بعد التعرض للعنف، كما أن العطاء كان للهدف العام وهي القضية الوطنية وليس بهدف إرضاء توجه أو فكر معين. يقول رامي:" *أنا فلسطيني، مش علشان فتح وحماس، النضال علشان فلسطين أغلى من الجميع، جميع الفصائل بتدافع عن فلسطين، لأنه الجميع مقابل الاحتلال*".

وبالتالي، العطاء لم يكن بهدف الحصول على مقابل، كما يقول سمير:" *الحزب السياسي ما له كثير أهيمة، أنا لست متأطر لأي حزب سياسي، من أيام فكرة الحجر وأنا مش مسيس وضد فكرة التسييس؛ لأني إذا بدي (أريد) أؤمن بتنظيم، بدي أؤمن بالأشخاص. بس هذا التنظيم، معظم الأشخاص إلي فيه، مش بمكانهم. ليش أجبر حالي أمشي تحت إطار مش مناسبني. بحط مبادئ لحالي، وبمشي مع المجتمع. أنا في النهاية فلسطيني، فيني من كل الفصائل، أنا باخد من كل الفصائل، لما أجمع كل هالمبادئ، بصير شخص مميز. بحب جيفارا، بس مش جبهة. بحب ياسر عرفات، بس مش فتح. بحب أحمد ياسين، بس مش حماس. فكرة التسييس عنا، صارت عشان تتوظف، لازم تكون جنب فلان للأسف.*"

حيث أن هناك من يرى بأن فكرة الحزب السياسي قد تغيرت وهذا يعود بالأساس حسبما يرى الأفراد المشاركون في الدراسة إلى الأشخاص الذين يمثلون الحزب والقيادات، كما لاحظنا في كلام سمير والذين حادوا كثيرا عن مبادئه. وبالتالي أصبحوا لا يمثلونه. الأمر الذي انعكس على جعله ليس داعما بالمقام الأول إنما شيء ثانوي وليس للجميع. تقول انتصار:" *أنا بالأساس، ما إلي حزب سياسي معين. أنا عضو فعال في تنظيم المخيم، ما بعتبره حزب. هذا التنظيم، بعنيلي شي كبير، لأني ترعرت عليه وكبرت على إنه ثورة. بأقرب تعبير، كنت طفلة وصحيت على تنظيم. فترة الإصابة، دعموني ودعموا النضال ككل. لكن، في كثير فئات دخلت الحزب وغيرت من مبادئه وحادت عنه (وفي ذلك تتفق مع سمير). هذا أثر على نفسيتي، إنه تنظيمه الواحد وكادره يوصل للأسوء*".

كما ويرى بعض أفراد العينة أن هناك قيمة كبيرة لوجود شخص يساهم في إحداث توعية بالمقاومة كونه فلسطيني ولعل ذلك يشكل حلقة مفقودة في أجندة الحزب السياسي حسبما يراه المشاركون في الدراسة. يقول سمير:" *كل شخص، لازم يكون في أشخاص توعيه وتساعده لحتى يشعر إنه إلي عمله وإلي ضحى فيه مش غلط ولازم يتكافئ على المستوى المعنوي، إنه حد يهتم فيه، مش يتنسى. أحيانا بحكي، شو إلي عملته، هدا الشي ما بحكيه لأي حد. أول مرة بحكيلك اياه. أنا ما ندمت إني ضحيت، بالعكس مستعد أموت في سبيل القضية، لأني مؤمن بها كثير. الفكرة، إنه إحنا كنا خط الدفاع الأول وبرضو (أضافة)، إحنا أول ناس اتنسينا. أنا وعيي بهذه الأمور، لما كنت ابن 18 سنة، ما كان هيك. فكان لازم يكون في ناس توعيك، لأنه إلي رح يتعامل معاك آر بي جي*".

الدعم المعنوي لمن كان للحزب أهمية في حياته يعد شيئا محوريا، حيث أن هناك الكثير ممن لم يحصلوا عليه، لا سيما من قبل الكوادر والقادة الذين يمثلون رموز الحزب، أثر سلبي في توافقهم النفسي، بحيث سبب حالة من الضغط والتوتر النفسي لمن ضحوا خلال الانتفاضة ولم يتم دعمهم من قبل الحزب الذي يشكل أساسا مهما في حياتهم ممثلا بالدعم المعنوي. بحيث يتم دعم غيرهم ويتم استثناؤهم. هذا الأمر يضعهم في حالة من التساؤل حول مقدار التضحية الذي عليهم تقديمه ليتم دعمهم. ليس لأنهم قدموا، لكن لأنهم تضرروا.

يقول جمعة:" *ولا شي ما قدملي الحزب، آخر فترة قعدت في الدار يمكن أربعة شهور، آخذ إير، كلها جبتها على حسابي الخاص، حق الإبرة الوحدة 1200 شيقل. حتى على المستوى المعنوي، فصلوني من الشغل، لأني ضربت واحد عميل، وهم ما كان بدهم أعمل هيك. انسجنت 25 يوم، بس من شهر باخد راتب، أفرزوني على وزارة الداخلية*". كذلك الحال بالنسبة لإقبال، حيث تقول:"*ما عملولي شي، الشباب*

المطاليب إلي ساعدوني، حتى إنه صابني سرطان وانحرق بيتي وما حدا ساعدني. بطلع (بنظر) للأسيرات إلي تحرروا جديد، الكل بهتم فيهم، كأني أسيرة قديمة. كأنه كان إلي وطن وحررته وراح، مش رهن القضية لليوم. بهتموا بالجرحى والأسرى الجدد. نحن ما عاد إلنا مكان، صوتنا مش مسموع، ما حد بجيب سيرتنا على أرض الواقع، ما حد عززنا. أنا في السجن، تعلمت 3 لغات، عبري، إنجليزي، إسباني، بجيدهم كتابة ومحادثة. قدمت توجيهي ودرست في الجامعة. ما حد قدر هالشي، ولا حاول يستثمر هالشي، ما حد أشعرني بنفسي ولا سمع صوتي. حاليا، بشتغل آذنة (عاملة نظافة) في مدرسة الوكالة (الأونوروا UN)".

هذا الأمر، كان واضحا بشكل كبير لدى الأفراد ممن كان لهم نشاط عسكري بشكل خاص ومن ترتب على مشاركتهم خسائر على مستويات كثيرة، كانوا معها بحاجة لدعم كبير من الإطار الذي تحركوا من خلاله نحو المقاومة؛ كونهم يشاركون ضمن إطار منظم بوجود الدافع الوطني الذي يحركهم والذي يشكل جزءا من تعريفهم لذاتهم وجزءا من تعريفهم لهويتهم الوطنية؛ كونها تعززت وتكونت ملامحها من خلال الحزب السياسي.

وبالنسبة للأفراد من أعمار 15-18 سنة، لا يوجد هناك أي دور للحزب في حياتهم، يقول نبيل:" *الحزب، مش مهم عندي، ما كان دافعي للمشاركة في المظاهرات. الانقسام بين الأحزاب مش كويس، هذا الشي، بعزز وجود الاحتلال، لأنه الاحتلال باخد صورة إنه نحن على بعض*". ولا يوجد هناك إدراك لأجندة الحزب السياسي، إنما مشاركتهم بفعل إحساسهم بكون القضية الفلسطينية جزء من مفهومهم لذاتهم. حيث يقول معاذ:" *الحزب مش كتير مهم بحياتي، مشاركتي ما كانت بإطار حزبي. أنا ابن فلسطين، مش علشان أي حزب. كلنا فلسطينية، والاحتلال ما بعرف ابن فتح وابن حماس ويعني أنا إرادتي للمشاركة، كوني فلسطيني، لازم أدافع عن القضية الفلسطينية*". والمشاركة في المظاهرات التي تشكل نمط حياة لجميع سكان القرية التي يعيشون فيها وليست بدافع أي توجه حزبي. حيث تؤكد نداء ذلك بقولها:" *ما بحب السياسة، أنا بدافع وبحكي إني فلسطينية، ما بناضل بدافع الحزب.*"

من خلال النتائج، لاحظنا كيف اختلفت أهمية الحزب بين المشاركين في الدراسة. فمن كانت مشاركته ضمن التظاهرات في أحداث الجدار أو رشق الحجارة في الاجتياحات العسكرية، رغم أنه في كلا الحالتين هناك وعي بالشعور بالاضطهاد والظلم، لم يكن هناك أي أهمية للحزب في حياته. حيث أنه من لم يكن الحزب هو أحد الدعائم التي ساهمت في تعريفه لهويته ومفهومه لنفسه والتي شارك في أحداث الانتفاضة ضمن إطاره، لا سيما لدى صغار السن، ممن لم يتشكل لديهم الوعي الحزبي، لم يتضرر على هذا

المستوى ووصل لحالة من الاستقرار أكثر في حياته ممن تحرك للعمل النضالي تحت الإطار الحزبي (لاسيما المشاركة العسكرية منها).

المحور الرابع: الجلد الشخصي، ودوره في تقليل الضرر الناجم عن التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري:

من العوامل التي تساعد على التكيف النفسي، كما أظهرتها نتائج الدراسة، هي شخصية الفرد بالتزامن مع العامل الذي عزز هذا الجانب وهو وجود جرحى آخرين؛ حيث أن إرادة الفرد مع الدعم المحيط من قبل الآخرين، يقوي من إرادته للتحدي واستعادة حالة التوافق النفسي، وإيمانه بقدرته على تخطي الوضع الصعب، حيث يقول عدنان:" *شخصيتي، طبيعتي، ساعدوني على تجاوز الصدمة، ما استسلمت، سعيت للتطور. بعد العملية، دخلت مرحلة وجع وألم ورجلي صارت مربوطة في ظهري وأمشي على عكازات. كلها أمور صعبة، حسب شخصية الإنسان، بيلعب دور. أنا قدرت أتكيف وأتجاوز المرحلة هذه. بالأساس إلي ساعدني، إني بتمتع بشخصية قوية جدا والتقبل موجود عندي، شفت كثير ناس في مركز أبو رية، حصروا حياتهم في إصابتهم، أنا سيطرت على إصابتي ومشت (سارت) حياتي طبيعية. يمكن حياتي المهنية والاجتماعية، أحسن من حياة شخص مش مصاب، كتير ناس دعموني، لكن تقبلي لحالتي ساعدني، كنت أشوف حالات أصعب مني، هذا الشي خفف من إصابتي*".

كذلك الحال بالنسبة لانتصار، قوة شخصيتها وإصرارها على التحدي، ساعدها على تجاوز الصدمة التي ألمت بها جراء إصابتها بفعل العدوان العسكري، تقول:" *إرادتي قوية الحمد لله، وين ما أروح وآجي، شخصيتي قوية، الناس بحكوا ما شاء الله عنها، عندها إرادة وقوة من طفولتي، عندي روح وطنية جدا عالية، كمان حبي للوطن، أعطاني العزيمة والقوة*".

حيث أن الهوية تتشكل نفسيًا واجتماعيًا وتتمايز خلال عمليات التربية والتشكيل والتطبيع الفردي والاجتماعي، كما وتدخل عوامل ذاتية داخلية وخارجية كثيرة في عمليات التشكل والتشكيل وفق قوانين حسبما تحدده قوانين الوظيفة والدور. بالتالي، يكمن الهدف من نمو الهوية ورعايتها وتنميتها وتحصينها، في تحقيق حالة من الوعي، يشعر فيها الفرد بذاته وتفرده وتميزه في مقابل الآخر أيًا كان. هذا الوعي بالتفرد هو ما يعطي الفرد القدرة على الاستمرار في العطاء وتنمية الانتماء المجتمعي والوطني والإنساني الذي يقود لحالة من الشعور بالأمن والمشاركة وتوفير جو للإبداع والعطاء(من موقع mushahed، في مقال بعنوان العبث في الماهية والهوية لأحمد محمد المزعنن، والمحمل بتاريخ 2\3\2011) ويمكن أن يساهم في زيادة الجلد الشخصي. وبالتالي، تحصين الجوانب الشخصية لديه التي تقوي من قدرته على مواجهة الظروف الضاغطة. وبالتالي، القدرة على الوصول لحالة من التوافق النفسي في ظل ظروف الاضطهاد التي يعيشها.

كما ويمكن إيعاز هذه القضية للتغير الذي طرأ على الأسرة العربية، حتى لو كان طفيفاً وبطيئاً، في كونها يمكن أن أن تكون مؤسسة يتعلم فيها أعضاء الأسرة ممارسة قدر كبير من الحرية والديمقراطية ويقدر فيها هاتين الصفتين، كما ويمكن للأعضاء التدرب على ممارستهما والتعرف على الحوار وأهميته في بناء الفرد الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح. وبوصول الوالِدَين، لاسيما الأب، لدرجة من المعرفة والدراسة والثقافة وبتخلصه من الموقف المهيمن، يكون من الأسهل على أعضاء الأسرة ممارسة قدر أكبر من الحرية والديمقراطية والحوار. هذا بدوره، ينعكس على تعاطيهم مع الأحداث الضاغطة التي يمرون بها في حياتهم (من موقع alsakher، في مقال بعنوان النظام الأبوي والتعددية لتيسير الناشف، والمحمل بتاريخ 2\3\2011).

لكن هذا العامل، رغم تداخله في جوانب أخرى ذات علاقة، كقضية الدعم الاجتماعي ووجود جرحى آخرين، كما ذكر أعلاه. إلا أنه قد يلعب دورا في زيادة التوتر من جانب آخر، حسب الدور الذي تم تقديمه ضمن هذا الإطار؛ بمعنى أن الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات السلمية وتضرروا، كانت نظرتهم لذاتهم عالية وشخصيتهم قادرة على تجاوز الصعوبات والأزمات، بالتزامن مع عوامل الدعم الأخرى، كدور الأسرة، الحزب والأصدقاء. فقد كانوا أقدر على تجاوز الألم ممن يمتلكون نفس الصفات، لكن بدور نضالي مختلف وطريقة دعم مختلفة.

ففي إحدى الحالات (إقبال) والتي كانت مشاركتها في الانتفاضة عسكرية، رغم ما كانت تتميز به من قدرة وشخصية قوية في أحداث الانتفاضة واعتبارها رمزا من رموز النضال. هذا الدور وهذه الشخصية، وضعتها في خانة من عدم البحث عمن يمكن له دعمها ويخفف من الوضع الذي تعيشه، على اعتبار أنها هي من تقدم الدعم للمتضررين، فهي في نظرهم رمز للتضحية وعنوان تقدم من خلاله الدعم لمتضررين آخرين وذويهم، حتى لا تشعر بنقص وتدني صورتها أمام نفسها وأمام غيرها ممكن يعتبرونها رمز. حيث تقول:" *بحاجة لدعم نفسي كثير، بحس نفسيتي تعبانة كثير. زرعت في نفسي شغلات كثيرة وما أخذت حقوقي، لما الشاب كان يستشهد، كانت إم الشهيد تنده عليا وتحكيلي إنت إمه وإنت أحق الناس تودعيه. زوجي كان يخاف، ما إلو في هالأمور*". فهذا الأمر يضعها في حالة من فقدان التوازن وعدم الشعور بالاستقرار، لا سيما عندما يترافق ذلك مع دعم قليل من العائلة، لهذه الاعتبارات واعتبارات أخرى تتعلق بكونها تشكل مصدر خطر على أفراد آخرين في العائلة. حيث أن هذا الأمر تم تفسيره في محور الدعم الاجتماعي بأنه عندما يكون الجو العام، يشتمل على التضحية ويشهد حالة من الصراع، الأشخاص الذين قدموا وضحوا، يوضعون في الواجهة للمشاركة في أعمال النضال أو تقديم الدعم للآخرين المتضررين.

هذا بدوره، يضفي عبء نفسي ويضع الشخص الموجود في هذا المقام، في موقف نفسي يتخلله كثير من الضغط والتوتر، فهو بالمحصلة إنسان، مهما بلغ من درجة الجلد، لكنه بحاجة لمن يدعمه، لديه طاقات وإمكانيات. فعملية الدعم التي يقدمها لغيره، قد تكون بفعل ضغط المجتمع عليه ومشاركته، تكون بموجب ومنطلق التزام تجاه من قدم وضحى.

لكن، بالرغم من حالة التوافق النفسي التي وصل إليها معظم الأفراد المشاركين في الدراسة، لكنها ليست بالمستوى الكامل؛ بمعنى أنه على الرغم من الدور الإيجابي الذي لعبته الهوية الوطنية في استعادة التوافق النفسي، لكن الأفراد لم يصلوا لحالة كاملة من التوافق.

هذا برأيي طبيعي؛ لأن هؤلاء الأفراد خسروا كثيرا وعلى عدة مستويات، سواء من ناحية العجز الجسدي الذي تسببت به الإصابة، فقدان الأعزاء وعدم الوصول إلى حالة الأمن الاقتصادي. ففكرة التكيف النفسي مختلفة من شخص لآخر بالاعتماد على مفرزات الإصابة. هذا مرتبط بشكل كبير بفكرة تحقيق الذات وإيجاد دور فاعل في الحياة (العنصر الإنتاجي)؛ بمعنى أن من تضرر بفعل الانتفاضة ولاقى الدعم لا سيما على مستوى العمل والإنتاج، شعر بحالة استقرار نفسي أكثر؛ لكونه لا زال منتجا ويشعر بنفسه قادر على العطاء، مثل عدنان:" *وجدت وظيفة مؤقتة في الانتخابات، لكني كنت على عكازات، أول ما اشتغلت في الوظيفة، صرت مدرب، بعدين صرت مشرف وبعدها، قدمت لوظيفة في التربية، نجحت وجبت الأول وأخذت وظيفة مشرف تربوي والحمد لله وضعي كتير منيح.*"

لكن من الأفراد من هو قادر على العمل حتى بوجود الإصابة وعدم إعطاء الفرصة له لدعمه واستغلال طاقته في العمل وخدمة المجتمع، لا يزال يعاني من حالة التوتر وعدم التوافق النفسي، مثل سمير:" *حالتي الاجتماعية ساءت بسبب إلي صار معي، ما لقيت حد جنبي، أنا خريج 2007، المفروض بهدول (هؤلاء) الثلاث سنوات أكون متوظف وبعيل أهلي، لأني كنت سبب في إلي صارلهم. لو توظفت، كان وضعي هلا أحسن بكتير*".

ومن خلال النتائج التي ظهرت، فالأشخاص المصابون لا سيما الذكور منهم، من سببت لهم الإصابة حالة من العجز وعدم القدرة على العمل، لا زالوا يعيشون حالة من فقدان التوازن النفسي، كونهم غير قادرين على العمل وهذا الشعور يتضاعف لديهم على أساس كونهم ذكور. حيث يقول جمعة:" *أنا عايش من المعاش إلي بتنزلي إياه السلطة، متزوج وعندي بيت لحالي، أنا نفسي عزيزة علي، ما بطلب أي شي من*

أي حدا، حتى لو كنت بظروف كتير محتاج هالشي، أنا ما بقدر أشتغل وهالشي كثير مأثر علي، لأنه الحياة بدها كتير".

ففكرة عدم القدرة على العمل والإنتاج تسبب حالة من الشعور بالنقص، لما يقتضيه المفهوم الثقافي المجتمعي حول فكرة أن يكون الرجل عنصر فاعل ومنتج وكونه عاطل عن العمل، ينتقص من صورته أمام نفسه وأمام الآخرين. الأمر الذي ينعكس سلبا على حالة توافقه النفسي. وهذا ما يراه رامي أيضا:" *أنا باخد راتب من جمعية الجرحى 1500 شيقل، مش (ليس) كفاية بالمرة علشان ولادي. لو ما في أطفال، كان بكفي، صعبة الحياة كثير. بس مع هيك، فلسطين أغلى من كل شي".*

كما أن الأمر يزداد سوءا بالنسبة للأشخاص الذين يفقدون قدرتهم الإنتاجية من ناحية الإنجاب، لا سيما الذكور منهم وهذا يضعهم في حالة من التوتر والشعور بالنقص، خاصة إذا ترافق ذلك مع تذبذب في مستوى الدعم من قبل الزوجة في هذا الجانب، حيث أنه أمر مهم أيضا بالنسبة لها ومحوري في علاقتها الزوجية. وهذا حال جمعة الذي يقول:" *يعني الله معطيني زوجة بنت حلال، متفهمة لوضعي وكانت تعرف إني متصاوب وعندي مشاكل كثيرة واحتمال ما أخلف (أنجب)، ما كان عندها رفض نهائياً. لكن، ما في زوجة ما بتحب إنه يكون عندها ولاد، إلي 5 سنوات متزوج، وما خلفت بسبب الإصابة، من الرصاص إلي أكلته (أصابني) ومن التعذيب في السجون. زوجتي، مش مستوعبة هذا الموضوع. بس كله بإيد الله ولما (عندما) الله يريد بخلف. عم باخد علاج".*

قضية الإنتاجية، لا تقتصر على البعد الاقتصادي أو البعد الإنجابي. هناك أيضا، ما هو متعلق بممارسة النشاطات التي من شأنها تحقيق الذات أو إكساب قيمة إضافية للشخص، لا سيما إذا كانت من النوع الذي يعطي قيمة لذاته، مثل ممارسة أنواع من الرياضة والتي تشكل جزءا من نمط ونظام حياة بعض الأفراد والتي كان لحدوث خلل فيها جراء الإصابة بفعل ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي، الأثر في عدم توافق الشخص المتضرر بدرجة كبيرة، حيث يقول معاذ:" *كنت مشترك في نادي رياضي عندنا في القرية، قطعت كتير واليوم، ما بقدرألعب كرة قدم. كثير هجا الشي أثر علي، لأني بحب ألعب كرة كثير".*

حيث أن مفهوم الذات، يعد من المفاهيم المهمة التي يسع الفرد إلى الحفاظ عليها وإعطائها قيمة لاستمرار شعوره بالإيجابية نحو نفسه. فالذات تمثل ما يدركه الشخص عن نفسه، ولكونها تعطيه قيمة إيجابية، فإنه دائم السعي نحو الحفاظ على ما يضمن الاستمرارية لهذه الوضعية. فمفهوم الذات والصورة التي يشكلها الفرد عن نفسه، تعد ذات أهمية للشخص، كونها تتعلق به وبكل ما يقوم به من أجل ألا تهتز صورته أمام

نفسه. وبالتالي، أمام غيره. فإذا ما حصل وحدث ثغرة في المفهوم الذي يحمله الفرد عن نفسه، فإن ذلك يؤدي إلى شعوره بالإحباط التوتر وبعض الاضطرابات التي تؤثر سلبا على توافقه النفسي.

بالتالي، وفي هذا الجانب، وحتى يحافظ الفرد على صورته أما نفسه. هناك من تكيف مع هذه الإشكالية بشكل مختلف وعلى نحو يحقق له شعور بالرضا عن نفسه وشعور بالإنجاز والتعويض عن الوضع الذي أدت إليه الإصابة. حيث يقول عدنان:" *مرات بيني وبين حالي، لما يلعب حد قدامي كرة قدم، بفكر فيها، ليش هيك صار معي؟ لأنها هوايتي المفضلة وأنا بلعب كرة قدم بشكل ممتاز. لكن، تغلبت عليها وصرت ألعب حارس مرمى. ما بحرم حالي. عوضت هدا الشي بمتابعة مباريات كرة القدم، حتى أتناسى الإصابة والحرمان.*"

ومن أبرز الأسباب التي أظهرتها نتائج الدراسة والتي حالت دون وصول بعض المشاركين في الدراسة لدرجة كبيرة من التوافق النفسي، قضية الإغلاقات والحواجز العسكرية التي تحد من حركة الناس على التنقل والسفر من مكان لآخر. حيث تقول نداء:" *مثلاً، عمري 20 سنة. غير إنه إخواني أسرى وجرحى. طبعا، الجيش، مش رح يخليني أدخل جوا. أنا طلبت تصريح رفضوني. طيب شو السبب؟ لأنه أهلها مناضلين ومخربين وأكيد عملوا شي. كنت حابة أفوت (أدخل) القدس. عمري 20 سنة، يمكن ما دخلتها إلا مرة وحدة أو مرتين. طيب إحنا بنبعد عن القدس يمكن ربع ساعة في الطريق. ما بنقدر نشوفها. ليش على التلفزيون هاي هي القدس! حرام نصلي فيها. هذا أزود (أكثر) شي مضايقني بكل الموضوع*".

كما أن آثار الاحتلال الإسرائيلي، لم تقتصر فقط على منع دخول مناطق كالقدس مثلا، هي أيضا ساهمت بشكل كبير في انقطاع بعض الناس عن العالم الخارجي ككل. حيث أن هناك العديد من أفراد الشعب الفلسطيني من هم مسجونون داخل وطنهم؛ بمعنى أن عليهم إقامة جبرية في المنطقة السكنية التي يقطنونها. حيث تمنع قوات جيش الاحتلال هؤلاء الأشخاص من الخروج من أماكن سكناهم ومنهم من هو مفروض عليه هذا القيد لسنوات طوال، كحال جمعة، الذي يقول بهذا الصدد:" *حالياً، عليا حجر، ممنوع أطلع برة (خارج) مدينتي. إلي حوالي 8 سنوات، ولسة (وبعد)، مش مبين (ليس واضحاً) معي لإيمته (إلى متى) رح أضل (أبقى) على هالحال. حاسس حالي مخنوق، لا بقدر أروح ولا أجي متل قبل*".

بالمقابل، فإن تجربة العدوان العسكري التي شهدتها حالات الدراسة، جعلت منهم أشخاصا يفكرون بفكرة الانتماء والعطاء والمقاومة من جانب آخر؛ بمعنى أنه نظرا للخسائر الكثيرة التي لحقت بالشعب الفلسطيني على مختلف الأصعدة، فقد خلق ذلك فكرة أخرى وتوجه آخر للنضال مع إيمانهم الداخلي بفكرة الكفاح

المسلح. لكن، هناك إدراك واضح من قبلهم بعدم تكافؤ موازين القوة العسكرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. يقول سمير:" *أنا أؤمن بالحجر ولا زلت كمقاومة، لأنه الاحتلال أقوى منا عسكريا. إيمانا بقضيتنا، دينا، إنه إلي بنعمله صح. بهيك (بذلك)، بنكون أقوى منهم على الأكيد. الحجر أداتنا الأساسية، إذا بدنا نحمل سلاح، رح نخسر كثير. لهيك، أنا مقتنع بمواجهة الاحتلال فكريا. إنه شعبي يكون متعلم، لحتى بأي مجال يجلس مع شخص إسرائيلي، يكون قادر يثبت إنه صاحب حق، بأفكاره ومعلوماته وهذا بيتطلب إنه يكون إنسان وعي ومتعلم. وبنظري، هلا (الآن) المقاومة الفكرية، هي أهم من السلاح؛ ما فيها خسائر. واجه العدو فكرياً، فعليا، إنت أقوى، لأنك صاحب حق.*"

هذا الأمر عزز لديهم فكرة مقاومة الاحتلال بالنضال الفكري، من خلال تعزيز فكرة وضرورة تعليم الأفراد وزيادة المستوى الثقافي لديهم وتعزيز الوعي لإيجاد السبل الأكثر قوة في مواجهة العدو فكريا وإثبات الوجود الفلسطيني، يقول معاذ:" *أنا بدي أقاوم بعلمي، الحجر ما رح يجيب نتيجة. لكن، رح يجيب نتيجة سلبية وإذا انسجنت، مش رح أقدر أكمل تعليمي. فالعلم، بوسع العقل عندي وبفهم قضيتي أحسن وبعرف إني لما أكون متعلم، بقدر أحكي عن قضيتي للعالم، بمستوى علمي وثقافي. مش إني ما أعرف عن قضيتي*". حيث أن المشاركة في أحداث الانتفاضة كانت بدافع وطني.

لكن هناك اختلاف في كيفية إدراك هذا الجانب بعد الإصابة؛ بالنسبة للأفراد المتعلمين من الحالات التي تم دراستها، أصبح لديهم إدراك بأن فكرة النضال في الوقت الحالي تكون بطرق مختلفة، لاسيما من خلال التعليم كما ذكرت سابقا. تؤكد ذلك نداء بقولها:" *التعليم مهم، بنمي الفكر عنا وإن شاء الله رح يتحقق النصر للمجتمع. أكيد القلم والعلم مهم كتير. زمان، ما كان التعليم كثير، كانوا اليهود يوخذوا الناس بأسلوب يشتروا الأراضي منهم ويوقعوهم ويبصموهم على أوراق وهم مش عارفين. يحكولهم: بدنا نساعدكم، ويكونوا بايعين الأرض وهم مش عارفين. هذا شي سيء ومحزن. الحمد لله إنه زاد التعليم في فلسطين*".

حيث تكون القدرة على السيطرة على الأمور بشكل أكبر وأعمق، من خلال الكفاح بالعلم. حيث أنه من يساهم في إحداث التغيير، يصبح لديه ضبط وسيطرة ويؤثر في مجرى الأحداث. بالتالي، حالته النفسية تتغير عندما يستعيد توافقه النفسي. فالناس، تعمل شيئا لصالحها، لمصلحتها الجماعية. هذا الأمر، يساعدها على التوافق النفسي. بالتالي، الأهمية تكمن في كون الشخص ساهم في النضال، ليس بالضرورة المسلح، يمكن أن يكون بالعلم، كما أظهرته نتائج الدراسة. هذه المشاركة، تساعده على إعادة التكيف والتوافق النفسي.

وهي ذات النظرة للحالات التي تم دراستها من الأعمار الصغيرة (15-18) سنة. وهذا يرجع لكون الخسارة كانت كبيرة ضمن هذا المستوى، فالأفراد ممن تلقوا التعليم الجامعي، وعيهم للأمور وطبيعة الأحداث غدا أعمق من السابق وتكونت لديهم الفكرة أن هناك حالة من عدم تكافؤ القوى العكسرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فأصبح التوجه نحو التعليم كسلاح مقاوم بنتائج مضمونة، تقوي شعورهم بقدرتهم على إحداث التغيير وشعورهم بالسيطرة. الأمر الذي ينعكس على نظرتهم لذاتهم. وبالتالي، ارتفاع تقدير الذات الذي يساهم في إعادة التوافق النفسي. حيث يقول عدنان:" *أنا رح أضل* مستمر، وعندي *طموح وتطور أكثر وأكثر، طموحي أكمل ماجستير، لأنه العلم حاليا، هو سلاح الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال*".

هذه الرؤية تنطبق لدى الحالات أيضا من عمر 15-18 سنة. لكن من زاوية أخرى والتي تتمثل بكون الإصابة في أحداث الانتفاضة عرقلت مسيرتهم التعليمية، سواء بسبب الإصابة أو الاعتقال وأضاعت سنوات دراسية عليهم. كما سببت لهم تأخر في التحصيل الدراسي، حيث يقول نبيل:" *أنا من ناحية التعليم* تضررت كثير، *لأنه تحصيلي أقل صار وبحاجة لدعم من صحابي بشكل أكبر*". ومنهم من التحق في صفوف دراسية مع أطفال يصغرونهم سنا.

هذا بدوره، شكل عقبة في طريق تكوين صداقات جديدة، كونهم لا يجدون أنفسهم ضمن هذا الإطار ولا ينسجمون مع من يصغرونهم سنا. حيث يقول معاذ:" *راحت علي سنة في المدرسة بسبب الاعتقال*، حسيت *في عائق كبير، راحت سنة دون إرادتي، حاسس حالي كبير، بدرس مع ولاد أصغر مني، هيك، زي صابني عقدة نفسية، إني مش قادر أتعامل معاهم ولا أنسجم معهم، صارلي 10 سنين في المدرسة*، بنيت مجموعة صحاب *من أول صف وفجأة، في يوم واحد فقدتهم، الواحد صعب يتأقلم على هالوضع*". وهذا يؤثر في تعريفعم لذاتهم، لا سيما أنهم في مرحلة عمرية، يعتبر تكوين الشللية مهم جدا، لتعريف ذاتهم. لكن رغم كونها شكلت عقبة لهذه الفئة من حالات الدراسة، إلا أنه تم التكيف معها بطريقتين:

أولا: منهم من أعاد التحاقه بالتعليم مع أطفال أصغر منه، لكنه تجاوز ذلك من خلال دعم تواجده مع غيره من الأطفال المصابين بنفس عمره. وبالتالي، شكلوا نقطة دعم لبعضهم البعض، معتبرين المدرسة مرحلة يمرون من خلالها إلى مرتبة أعلى تحقق لهم فكرة النضال بشكل آخر.

ثانيا: منهم من لم يستطع التوافق مع فكرة وجوده مع أطفال أصغر منه. فاتجه للجانب المهني، مع وجوده في ذات مجموعة الدعم من الأطفال المصابين من عمره، مثل يوسف الذي يقول:" *أنا بدي آخذ صنعة*،

لأني قاعد ما بعمل أي شي، لأني طلعت من المدرسة، ولو رجع فيا الزمن لورا (للوراء)، بحب أرجع على المدرسة. بس حاليا شو بدي أرجع صف سابع، مع ولاد أصغر مني؟! كيف بدي أنسجم معهم." وهذا موجود في المناطق الريفية، كون القضية المشتركة بينهم (قضية النضال) هي قضية مجتمعية وطنية، حيث أن هناك دعم من كافة فئات هذا المجتمع.

فهذا التحول في طريقة النضال، ينم عن وعي بما يفرزه الواقع، بأن الأحداث لا تزال تتفاقم نحو الأسوء وأن المظاهرات غدت جزء من إيصال الصوت الفلسطيني للعالم وليست هي طريقة النضال الوحيدة. يقول رامي:" *إنت في بيتك، مكتوب غير مالك، إنت مستأجرة والاحتلال بقدر يحاوينا (يطردنا) كلنا، لأنه احتلال. بس في المسيرات السلمية، قدرنا نصنع من بلدنا صوت عالي، كل العالم تسمعه، صحيح خسرنا شهداء، بس فدا فلسطين، ما بنخسر شي."* يوافقه الرأي يوسف بقوله:" *بس نطلع مظاهرات، بنسمع صوتنا للعالم، لأنه جزء من النضال".*

وهذه الطريقة للمقاومة والدفاع عن الوطن، غدت جزء من أساليب التنشئة الاجتماعية التي يربي عليها بعض الأهالي أولادهم ممن لديهم تاريخ في النضال والمقاومة، سواء كانت السلمية أم العسكرية، كما هو حال أفراد الدراسة ممن تمت دراستهم في المخيمات الفلسطينية، كما سيأتي ذكره لاحقا. إضافة لهذه الفئة ممن يتواجدون في المخيمات وممن لهم نشاط عسكري. هناك أيضا بعض الأهالي من القرى، كما لاحظنا أن هناك العديد من المشاركين في عمليات النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، شاركوا بدعم وتشجيع من ذويهم وأهلهم ومنهم كما ذكرت، من سيربي أبناءه على الحس النضالي لاستمرار فكر المقاومة والدفاع عن الوطن. حيث يقول رامي:" *كل أسبوع بشارك في المظاهرات، ببوس (أقبل) ولادي قبل ما أطلع، بجوز ما أرجع. ما بخاف من اليهود، ما بهددوني. ما برضى أرجع، طخوا علي في كتفي، لأنهم في أرضنا. أنا صارلي 10 سنوات متصاوب. بنطلوني (البنطال) إلي تصاوبت فيه عندي. يوم يكبروا ولادي، بدي أحكيلهم: هاد بنطلوني. بدكم تمشوا في هذا الطريق ولا لا؟ هذا هو الإنسان إلي بعرف إنه الوطن غالي عليه".*

وبالنسبة للحالات المتضررة في منطقة المخيمات، لا سيما من لهم نشاط عسكري ومن كانت مشاركتهم في الانتفاضة عسكرية، لا زال هناك إيمان واضح وقوي بأن مبدأ القوة هو الذي سيحكم وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. حيث تقول إقبال:" *طبعا، مستحيل أتخلى حتى آخر نفس في حياتي، كانت أمنيتي الأولى والأخيرة إني أستشهد، لأنه الله وعد الشهداء بشغلات كثيرة. ما بحب أموت إلا بعد 99 عملية. إن شا الله ربنا بحقق حلمنا. الله ما رح يضيعلنا تعب. ولادي سبعة، رح أقدمهم جنود لشعبي،*

وحاليا ولادي بجيبوا أصحابهم المطاليب وبخبيهم عندي". وهذا يعود ربما للأجندة التي نشأ عليها هؤلاء والتي لا زالوا معبئين بها رغم حالة التوتر التي يعيشونها جراء ابتعاد قادة الإطار الذي يضمهم عن هذه الأجندة، إضافة للظروف الصعبة التي يعيشها سكان المخيمات الفلسطينية على مختلف المستويات والذين يرون بأن مبدأ القوة والمقاومة هو ما يجب أن يكون ويبقى.

فكما هو معروف فإن العديد من الفلسطينيين هجروا من أراضيهم منذ عام 1948 حتى يومنا هذا، فحرمانهم من ممتلكاتهم وحقهم في وجودهم على أرضهم خلق منهم فئة محرومة ومضطهَدة من قبل الاحتلال أولا، ومن قبل النظام الاجتماعي بعد توطينهم في المخيمات ثانيا، حتى الأمم المتحدة (الأونروا)؛ التي جاءت كجهة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. هي فعلا لم تأت لتخدمهم أو تغير في وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي. هي فعلا جاءت لحصرهم كأقلية تقدم لهم مساعدات وبشكل غير مباشر، تعزلهم عن الإطار الاجتماعي الأكبر؛ حتى لا يكونوا جزءا منه بالحقوق والواجبات. كما أن هناك نظرة لا زالت قائمة تنظر ببعض الدونية للاجئين في مخيمات اللجوء، على اعتبار أنهم أقل مكانة من غيرهم من المجتمع، حيث توالى اضطهاد تلك الفئة منذ إخراجها من أرضها إلى اضطهادها من النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي يلف وجودهم وهم يقعون بين هذا وذاك. مما يخلق لهم أزمة وواقع أجبروا على أن يكونوا جزءا منه رغما عنهم، حيث يقول جمعة:" *المقاومة، هي الأساس وإذا بتيجي انتفاضة ثالثة ورابعة رح أشارك، إلي أخذ بالقوة، ما برجع إلا بالقوة، بس أنا حاليا واقف بسبب القرار السياسي"*.

من خلال عرض النتائج، نستطيع أن نتبين بأن هناك جملة من العوامل التي ساهمت في تحقيق التوافق النفسي للأفراد عقب التعرض للصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري، والتي تمثلت كما لاحظنا بـــ: الهوية الجماعية، الدعم الأسري والمجتمعي، المعتقدات الدينية والعضوية الحزبية، إضافة للجلد الشخصي.

وبالتالي، نستطيع أن نلمس، أن هذه العوامل لم تقتصر على مستوى فردي أو مستوى جماعي، إنما يوجد تداخل بين الجانبين، على اعتبار أن الصدمة حدثت على المستوى الجماعي، فيمكن لآليات التكيف الجماعية أن تساهم في تخفيف التوتر النفسي الناجم عن الاعتداء العسكري.

هذه الاستنتاجات، والتي منها ما اتفق مع ما طرحته الأدبيات السابقة، ومنه ما تعارض معها، سيتم التعاطي معها خلال الفصل اللاحق، من خلال إعطائها بعدا إجرائيا، ومحاولة الوقوف على أهميتها ومساهمتها في الحقل العلمي.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج:

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي تمثلت في الهوية الجماعية "الوطنية الفلسطينية"،والدعم الأسري والمجتمعي والمعتقد الديني والعضوية الجزبية والجلد الشخصي، في كونها شكلت عوامل أساسية ساعدت الأفراد المتضررين من العدوان العسكري الإسرائيلي على استعادة حالة التوافق النفسي، والتي شكلت المحور الرئيسي والعام الذي قام عليه افتراض هذه الدراسة، في كون الأفراد في المجتمع الفلسطيني يتعرضون للصدمة على المستوى الجماعي الأكبر. عملية مساعدتهم لاستعادة حالة التوافق النفسي وتخطي الضغوطات الناجمة عن اضطهادهم من قبل العدوان العسكري الإسرائيلي من منطلق جمعي، أشار بوضوح لأهمية التعرض للسياق العام الذي يتخلله العنف الهادف للمساس والنيل بالتوافق النفسي للأفراد، وعدم حصره في جملة العوامل الفردية التي لا تعطي معنى عميق لطبيعة تكيف الأفراد وتجاوزهم للأحداث الصادمة التي تمر بهم بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية لإضعاف حصانتهم النفسية.

من خلال عملية مراجعة للأدبيات المتمحورة حول موضوع الهوية الجماعية الإثنية التي تناولتها (Phinney, 1989) في دراستها للأقليات السود. بينت دراستها، بأن الانتماء للمجموعة الإثنية كان له دور في تخفيف حدة الاضطهاد الذي يمارس ضدها، بحيث أنه كلما زاد الشعور بأهمية الجماعة والانتماء لها، خفف ذلك من الآثار السلبية المترتبة على اضطهاد هذه الجماعات، حيث تبدأ الأقليات والجماعات المضطَهدة في حالة الصراع بين الجماعي القائم على التوزيع الغير عادل للمصادر. الأمر الذي يؤدي إلى أن الجماعات التابعة والأقليات ترفض سيطرة الجماعات الأخرى وتبدأ العمل باتجاه تطوير هوية إيجابية للذات والجماعة المسيطرة قد تعمل وسائل مختلفة لتحافظ على وضعها وخلق مزيد من الاختلاف.

ومن جهة أخرى، الانتماء لعضوية جماعة والشعور بتميزها والبدء ببناء هوية إيجابية نابعة من الشعور بالرضا للانتماء لهذه الجماعة، يخفف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن اضطهاد هذه الجماعة. وبالتالي، إدراك القيم الإيجابية التي تجمع كل الأفراد المنتمين لهذه المجموعة. بناء على ذلك، جاء التساؤل لدي: بأنه إذا كان الحال بالنسبة للأقليات يقوم على هذه الوتيرة من الانتماء لهوية معينة، فما حال الجماعات الأخرى المضطَهدة في سياقات أخرى من ملامح الاضطهاد؟ كالأفراد الذين يتم اضطهادهم في بيئة الحرب، مثل المجتمع الفلسطيني الذي لا يزال تحت ظلم الاحتلال وممارساته المتعددة التي تستهدف

توافقه النفسي ومقومات وجوده والمعرض لأنواع شتى من الحرمان والعدوان. ما الذي يدفع هذا الشعب للصمود في وجه كل أشكال العدوان والاضطهاد؟

ما ذكر سابقاً، شكل أرضية انطلقت منها لمراجعة الدراسات المتعلقة باضطهاد الأفراد في بيئة الحرب في المجتمع الفلسطيني. ومن أبرز ما تم ملاحظته هو الفجوة الناجمة عن الخلل في سياق المشكلة وكيفية قياسها؛ حيث أن الأفراد في بيئة الحرب يتعرضون للصدمة بشكل جماعي من خلال اضطهادهم من قبل الاحتلال وقياسها يجري على المستوى الفردي؛ فالمشكلة تكمن في مستوى التحليل. فنحن هنا نتحدث عن مشكلة التعرض للعنف الناجم عن العدوان العسكري على المستوى الأكبر "macro"، لكن قياسها يتم على المستوى الفردي وهو مستوى "micro".

هنا تبرز الفجوة وتظهر بصورة واضحة في النتائج التي تعبر عنها. فمقياس الـــ PTSD، صمم في سياق ثقافي مختلف للسياق الفلسطيني. الأمر الذي يؤدي لإفراز نتائج تعطي معاني مختلفة للواقع الذي يطبق فيه، حيث أن أحداث العنف التي يسأل عنها يتم اختيارها بالاعتماد على معرفة الباحث المسبقة بجو العنف في موقع الدراسة؛ الأمر الذي يعني اختلاف أحداث العنف المدروسة من باحث لآخر أو من سياق اجتماعي لآخر. كما أن هذا المقياس يميل لاستثناء أهم الأحداث العنيفة وأشدها أثرا على النفس، وبما أنه لا يشتمل على كافة أنواع العنف التي تعرض لها الشخص؛ فهو لا يقيس كافة التأثيرات على نفسيته والأرقام لا تعبر عن شدة ونوعية الأحداث العنيفة وأثرها على النفس. ومعظم ردود الفعل النفسية يتم إلغاؤها لعدم كفاية ترابطها الإحصائي مع بقية ردود الفعل. هذا الأمر يدفع بالباحث إلى الشطب والاختزال للحصول على معاملات ارتباط قوية. وبذلك، تستثنى العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتداخل في العلاقة ما بين العنف والصحة النفسية. كذلك فإن خلل معظم الدراسات التي تناولت أثر العنف على الصحة النفسية قد تناولتها بمفهوم كمي، يربط الحدث بعدد محدود من المتغيرات. وبالتالي، يحجم من كمية المعرفة التي يمكن الحصول عليها من المبحوثين أنفسهم من خلال حديثهم عن تجربتهم كما يرونها. الأمر الذي يجرد الحدث من معناه ويحوله لمجرد أرقام (كناعنة ونتلاند، 2003).

لذلك، تم إجراء هذه الدراسة بمنطلق كيفي؛ للتعمق في تجربة الأفراد الذين تعرضوا للعدوان العسكري ورؤية فيما إذا كان للهوية الجماعية دور في تحقيق التوافق النفسي للأفراد. فبعد التعرض لمشكلة الدراسة ومنهجيتها وإطارها النظري في الفصول السابقة. سيتم في هذا الفصل إعطاء معنى للنتائج التي خرجت بها في الفصل السابق بما يكفل الخروج بجملة من الاستنتاجات التي تصب في إطار العمل البحثي في

مجال الهوية ومحاولة وضع تصور لطبيعة العمل المستقبلي في هذا المجال، من خلال مجموعة من التوصيات، التي من شأنها إضافة نوع من المساهمة العلمية في هذا الحقل العلمي.

من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، نستطيع الخروج من افتراض أن وجود هوية جماعية والتي عكست نفسها في هذه الدراسة، بالهوية الوطنية، يمكن له أن يشكل عاملاً في تحقيق التوافق النفسي للأفراد، عقب تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري. حيث أن تعزيز هذه الجزئية في الشارع الفلسطيني، يمكن له أن يحميه على المستوى النفسي؛ كونه مجتمع لا يزال يعايش الاحتلال، ويتعرض من قبله لأشكال مختلفة من التمييز والاضطهاد.

يشكل الدعم الاجتماعي ركيزة أساسية في بناء العلاقات بين الأفراد والتي تنعكس بدورها على بناء المجتمع بشكل عام وتساهم في تقويته وتطويره في مناح مختلفة. فالدعم الاجتماعي يخفف الآثار السلبية للأحداث والظواهر التي تمر بالأفراد، فحتى في تواجد الأوضاع التي تحوي في طياتها العديد من مظاهر التوتر، إلا أن الدعم الاجتماعي يصقل من آثار الضغط ويخفف منها. الأمر الذي بدوره يؤدي لحدوث التطور على مستوى العلاقات من خلال دعم الأفراد لبعضهم البعض ويظهر ذلك جليا لا سيما في المجتمعات التي تؤمن بقضية التكافل الاجتماعي والانتماء للجماعات لتحقيق مصالحها والتي يعد المجتمع الفلسطيني إحداها.

من هذا المنطلق ومن أهمية الهوية الجماعية للأفراد، يمكن إيراد بعض النقاط التي من شأنها المساهمة في إعادة الوعي الجمعي للمجتمع الفلسطيني وتعزيزه من خلال:

أولاً: التاريخ المشترك كأحد أهم العناصر التي يمكن لها الحفاظ على الهوية الجماعية: حيث أن تشتت الشعب الفلسطيني على أرضه وفقدانه للوحدة الجغرافية لسكانه وتشكيلاتهم الاجتماعية، يجعل التاريخ المشترك أحد الدعائم التي يمكن لها المساهمة في التقوية والحفاظ على الهوية الجماعية. يأتي ذلك من خلال التركيز على دعائم هذه الهوية، من خلال المناهج الفلسطينية التي تبرز التاريخ الفلسطيني وإبراز الأحداث المشرفة فيه والتي كان للوحدة الاجتماعية الأثر الأكبر في تحقيق هذه الأحداث وهذه الانتصارات وتبرز أهمية التضامن الاجتماعي في تحقيق التغيير للمجتمع، من خلال إعادة بناء المناهج الفلسطينية التي تدرس للأجيال الناشئة، حيث أن عملية بناء التاريخ الفلسطيني والرواية التاريخية الفلسطينية، تشكل جزءا من العمل النضالي وجزءا من الحفاظ على الهوية وتأكيدها، بتبني فكرة التركيز على المحتوى الوطني وبذل الجهود ضد عمليات التطبيع التي تهدف لتفسيخ وتفكيك وحدة الشعب.

ثانياً: إن الهوية الثقافية للمجتمع الفلسطيني، تتعرض لتحدي العولمة، بما تملكه من أدوات ومواد من شأنها التأثير في بنية المجتمع وإعادة تشكيله، بحيث تؤثر على أفكاره. وقد تساهم في تهميش الوعي التاريخي والمجتمعي للإنسان، من خلال الانسلاخ عما يميزه وتحويله لمجرد مستهلك. وبالتالي، تدفعه للتخلص عن خصوصيته الثقافية التي يعد التكافل والتضامن جزئية مهمة فيها.

والصياغة المعولمة للحقوق وتبنيها على المستوى الوطني من خلال خطاب المنظمات غير الحكومية NGOz هو بمثابة تأويل، لإعادة صياغة ثقافة الشعوب على النحو المضاد من ثقافة التحرر الوطني. فحتى في ظل تصاعد النضال الوطني الفلسطيني، إلا أن هناك دعوة لإعادة بناء برامج وأدوات النضال الوطني التحرري، لأن تكون منسجمة مع الدعوة لبناء خطاب ثقافي تحرري يناسبها. فالتركيز على قطاعات الشباب والنساء في أنشطة منظمات الـ NGOs وبتبني خطاب يحمل مضمون ليبرالي لا تحرري سيؤدي لإعادة ترسيخ ثقافة على النقيض من ثقافة التحرر، بالرغم من تستر الخطاب الليبرالي بشكل عام بشعارات الحرية والمساواة والديموقراطية. لكن الإشكالية تكمن في كون عدم توطين هذه الشعارات بما ينسجم والحقوق الوطنية التاريخية وبما يعزز النضال ضد الاحتلال. بالتالي، تقويض وخلخلة أسس الهوية الوطنية، على المستوى الثقافي والوجداني (من موقع ajras، في مقال بعنوان: الهوية الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام، لوسام رفيدي، والحمل بتاريخ 2011\4\18).

لذلك، لا بد من التركيز على تدريس أثر العولمة الثقافية على وعي الإنسان الفلسطيني التاريخي والجمعي. حيث أنه في الوقت الحاضر، غدت العولمة هي الأكثر فاعلية في حياة البشر. فالثقافة لا تتصل فقط بأسلوب حياة الأشخاص، لكنها ذات صلة متينة بالهوية وبالمستقبل. وبذلك، تؤثر الثقافة والنظام الثقافي السائد في عملية نجاح الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها تؤثر في الممارسات الاجتماعية وسلوك الأفراد. لكن التعامل مع قضية العولمة، لا يأتي من خلال عمل مقاطعة للإنتاج الذي يقدمه الآخر، إنما يكون التعامل معه من منطلق الاستقلالية والاستفادة من النتاج العلمي دون إغفال الجانب المظلم للعولمة.

ثالثاً: تشجيع الاهتمام بالعناصر التي تجمع الأفراد ضمن هوية ووعي جماعي واحد؛ من خلال التركيز على مقومات هذه الجماعية، بإحياء التراث والموروث الشعبي والذي يشكل رافدا أساسيا من روافد التاريخ، كما ويشكل البنية التحتية التي يتأسس عليها البناء الثقافي الشعبي. حيث وجدت العديد من الدراسات الإنسانية المعاصرة، بأن هناك عمق لتأثير الموروث الشعبي في تشكيل المُنتج الكلي للثقافة التي

ينتمي إليها. فغدا ينظر إليه بوصفه تعبير عن أسلوب متكامل للحياة، يمارسها مجتمع من المجتمعات والذي ينعكس من خلال المعارف والعادات والتقاليد والتعبيرات العلمية والمهارات. كما أنه يشكل عنصراً للتواصل بين الأفراد والجماعات ذات الخصائص والسمات المشتركة وهو عبارة عن تواصل يجري من خلال عملية الإبداع وإعادة الإبداع التي يقوم بها الإنسان معبرا عن الجماعة التي ينتمي إليها وعن خصائصها الجمعية وينعكس في عدة مجالات منها القصص الشعبي، الأمثال، الحكم أو ما يمكن إيجاده في الموسيقى والحرف اليدوية والعمارة والعادات والتقاليد. فهذه العناصر، تعبر عن الهوية والذاكرة الجمعية وتمنحها الثبات والديمومة (من موقع foughala-star، في مقال بعنوان الذاكرة الجماعية لعبد القادر شرشار، والمحمل بتاريخ 19\3\2011).

ومن جانب آخر، يشكل تراث الأمم إحدى الركائز الأساسية من ركائز هويتها الثقافية وأحد أهم العناوين الباعثة على اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها. حيث يشكل التراث الثقافي للأمم منهلاً للإلهام والإبداع ، حيث أن المخرجات الثقافية تتحول بحد ذاتها لتراث، يربط حاضر الأمة بماضيها كما ويعزز من حضورها في الساحة الثقافية العالمية (من موقع iwffo، في مقال بعنوان: التراث والهوية، التماهي والتكامل، لبشير خلف، والمحمل بتاريخ 13\4\2011).

لذلك، لا بد من العمل على مواجهة الواقع من خلال بناء رؤية جماعية وأهداف واقعية تكفل الحفاظ على المجتمع وثوابته، ببناء أجسام وهيئات قوية توجه الطاقات وتحافظ على الانسجام بين المركبات المختلفة للمجتمع. هذا بدوره يتطلب العمل على إيجاد أرضية للحوار ما بين الأجيال، يتم بموجبه العمل على تصميم مجموعة من النشاطات التي من شأنها جمع الأجيال الفلسطينية المختلفة على طاولة واحدة وتبادل المعرفة حول مقومات الهوية والوعي الجماعي الفلسطيني، بإحياء التراث والموروث الشعبي وفتح قنوات للحوار في القضايا ذات البعد الجماعي والتي من شأنها تعزيز الروابط بين الأفراد من جهة ووضع أسس للاستفادة من وجهات النظر المختلفة من جهة أخرى فيما يخدم تدعيم الجماعية الفلسطينية.

طالما أن الهوية الجماعية تعمل بشكل إيجابي في مساعدة الأفراد على تحقيق التوافق النفسي عقب تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري والشعور بشكل أفضل جراء وجودهم في هذه المجموعة. يمكن لنا أن ننطلق أيضاً من افتراض أن غيابها وتضاؤل ترسخها في ذوات الأفراد، يمكن له أن يحدث حالة من الخلل، من خلال عكس نفسها فيما يسمى بالظاهرة النفسية: التماهي بالمعتدي أو ما يمكن تسميته "فتنة المنتصر".

حالة التماهي بالمعتدي، تشير في معناها إلى أن الشخص المعتدى عليه يشعر بجوهر الشخص المعتدي (Parker, 2008;Editors, 2001). والفكرة الأصلية لفهم ظاهرة التماهي بالمعتدي، جاءت من قبل أنا فرويد والتي رأت بأن مثل هذه الظاهرة، تشكل آلية دفاع، تهدف لحماية النفس من الأذى والتشويش (Freud, 1936; Cerezo, 2006 ، كما أن Fanon طور هذه الفكرة من خلال دراسته للاستعمار الغربي في الجزائر ودراسة أثرها النفسي على الأفراد. Parker, 2008) من،

مثل هذه الظاهرة النفسية، يعمد الكثيرون إلى ترسيخها في نفوس الأفراد؛ لضمان طاعتهم. حيث أن مثل هذا الأسلوب، يستخدم بشكل كبير في عمليات تدريب وتجنيد الأفراد في الجيوش، بالاستناد على فكرة محورية مفادها أن مدرب الجيش يحاول إخافة المجندين، حتى يصل بهم إلى مرحلة يعتقدون فيها بأنهم لن يستطيعوا النجاح في الخدمة، ما لم يتم ترهيبهم. هذا الخوف والقلق الساحق، يرسخ التبعية في ذوات الأفراد، من خلال استعمال أساليب استبدادية وتخويفية واستخدامها يبرر على أنه سيؤدي إلى قيادة فعالة (Goleman, 1989).

لكن، من جهة أخرى، فإن ردود الأفعال على مثل هذه الممارسات، تتباين من فرد لآخر؛ بمعنى أننا لا نستطيع أن نجزم بأن كل من يتعرض للعدوان والتخويف، يمكن أن يبدي ردة فعل بالتماهي مع الشخص الذي يضطهده؛ حيث أن كل فرد يستجيب بشكل مختلف على خوفه وخسارته الخاصة للسيطرة.

بالنظر إلى الحالة الفلسطينية، تحديداً الخطاب السياسي، نلاحظ أنه يتجه نحو تنمية وتأكيد ضرورة الهوية والانتماء القومي والاجتماعي. لكن في الوقت ذاته، وعلى صعيد الممارسة والعمل، يوجد كثير من الانفتاح والتنمية الاقتصادية والاعتمادية الكبيرة على الغرب. مثل حالة التضارب هذه، من شأنها العمل على وصول الشباب لمرحلة من الاغتراب؛ جراء عدم قدرته على أخذ دوره الصحيح في تحمل مسؤولياته الوطنية والسياسية والاجتماعية الملقاة عليه. ومما يزيد أيضاً من شعور الشباب بحالة الاغتراب هذه عدم شعورهم بالانتماء وعدم السماح لهم بأخذ دور ومكانة حقيقية في مسار الحياة العامة؛ بمعنى المشاركة الحقيقية في العمليات الإنتاجية المتمثلة في توزيع الدخل والسياسة بما يشمل صنع القرار والسياسات (النشاشيبي، 1999).

بالرغم من كون المجتمع الفلسطيني في عماده يقوم على فكرة الجماعية وتشكل هذه الجماعية إحدى أهم السمات التي تميزه. لكنه من جهة أخرى، يتعرض لجملة من **العوامل التي ساهمت في تشكيل ديناميكية للانسلاخ شيئاً فشيئاً عن جماعيته، والتي تعكس نفسها في:**

أولاً: طبيعة المناهج الفلسطينية: عند النظر للمناهج التي تدرس في المدارس الفلسطينية، نجد أنها في طبيعة المواد التي تقوم بطرحها وتقديمها كمعرفة وتنشئة للطلاب، تبتعد شيئا فشيئا عن تعزيز الوعي الجمعي والوطني، من خلال الاطلاع على كتب التاريخ أو ما يسمى بكتب التربية المدنية والوطنية، غالبية المواضيع التي تتناولها، بعيدة بشكل أو بآخر عن خصوصية المجتمع الفلسطيني أو عن الدعائم التي يمكن للأفراد الاستناد إليها لتعزيز التضامن الاجتماعي بين الأفراد (جرباوي ونخلة، 2008).

حتى وقت قريب جدا، لغاية 1998 تقريباً، كانت المناهج التي تدرس هي المناهج الأردنية والتي تتناول التاريخ الأردني. وحتى عند توجه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لتصميم مناهج فلسطينية، لم تصب في الإطار الفلسطيني وفي خصوصيته؛ حيث أنها تتناول الحديث عن التاريخ الإسلامي، الحروب العالمية أو تاريخ العصور الوسطى ولا تتطرق بشكل مباشر للتاريخ الفلسطيني وتعزيز الوعي الوطني والجماعي لهذا المجتمع. هذا يعود بالأساس إلى كون تصميم هذه المناهج، جاء مرهونا بالتمويل الأجنبي للمانحين، حيث أن البنية المعرفية التي يتضمنها المنهاج الفلسطيني، انسخلت عن فكرة تعزيز الوعي الجماعي الفلسطيني؛ لأنه يتناقض وأجندة الممول وهذا حال معظم المشاريع التي يجري تطبيقها في السياق الفلسطيني.

ثانياً: من جهة أخرى، ما عزز غياب الجماعية في الوسط الفلسطيني، قضية الحركات الشبابية في الجامعات الفلسطينية والتي كانت فكرة قيامها تستند بالأساس إلى أهداف سياسية نضالية وتهدف إلى سد الحاجات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمجموع الطلاب الفلسطينيين في الجامعات. حيث أن الناشطين من الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الفلسطينية، يعتبرون أنفسهم كما يعتبرهم المجتمع ناشطين فعالين، يعملون بهدف تعزيز الهوية الجماعية والوعي القومي، ما بين فئة الطلاب االفلسطينيين كفئة اجتماعية (مكاوي، 2002). لكن، ما حصل، أن هذه الحركات، حادت عن المسار والهدف الأساسي الذي جاءت من أجله. ولا أدل على ذلك، مما نلاحظه في فترة الانتخابات لمجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، من تحور النقاش وتحوله من الحديث على الصعيد الوطني، إلى الصعيد الفئوي والحزبي. حيث غدت هذه الحركات تعمل بمنطلق حزبي وما يخدم مصالح الحزب الذي ينتمي له الأفراد وليس الطلاب كجسم اجتماعي من المفروض له أن يحقق الهدف الذي جاء من أجله. وهذا بدوره انعكس على تأجيج الصراع بين الأحزاب التي غدت متناحرة لتحقيق مصالح حزب معين دون غيره ولم تعد تعمل في الإطار العام الذي يعزز الوعي الجماعي.

ثالثاً: قضية الأحزاب السياسية؛ فالمجتمع الفلسطيني في غالبيته مجتمع مسيس ويعمل ضمن أجندة حزبية، لكنها لم تعد كالسابق، حيث تحولت من النطاق الوطني إلى النطاق الفردي وامتدت عدواها للإطار الطلابي، ليس فقط في الجامعات، إنما أيضا في المدارس الفلسطينية. حيث نلاحظ أن هناك شرخ كبير في الدور الذي تقوم به الأحزاب الفلسطينية على مستوى الوعي الوطني والجماعي، فأحزاب اليسار حيدت نفسها وبقيت حماس وفتح، الأحزاب المتناحرة في الساحة الفلسطينية والتي انطلقت من المبدأ الجماعي للتكتل والنضال، إلى المستوى الفئوي الضيق الذي يحقق مصالح أعضاء الحزب. هذا المستوى من التحليل، ينقلنا للمستوى الآخر وهو المستوى الإعلامي والذي غدا منطلقاً في مواده خاضعا للأجندة الحزبية المتناحرة؛ ولا أدل على ذلك، من الهجمات الإعلامية التي نشاهدها في القنوات الفضائية التابعة لكل من حركتي حماس وفتح، إضافة للمواد الإعلامية المتراشقة على جدران الجامعات الفلسطينية التي في مضمونها تشكك بالآخر وفي انتمائه الوطني. هذه العوامل، ساهمت وبشكل كبير في إحداث شرخ في الوعي الجماعي الفلسطيني وجعلت الأفراد ينطلقون في تعاملهم بمبدأ فئوي وتحقيق مصالحهم الشخصية.

رابعاً: دور مؤسسات NGOs: هذه المؤسسات غدت تشكل ركيزة أساسية من عماد الاقتصاد الفلسطيني ومحور أساسي لعمل حركاته الاجتماعية، حيث أن هناك العديد من المؤسسات التي تعمل بأجندة الممول وتطبق أفكار وسياسات لا تصب في خدمة النظام المجتمعي، إنما غدت تعزز الاختلافات بين فئات المجتمع. ولا أدل على ذلك، مما نلاحظه من التباين الاقتصادي بين فئات المجتمع الفلسطيني ووجود عدد كبير من الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر، مقابل النخبة التي تملك زمام الاقتصاد في المجتمع الفلسطيني. هذه الحالة، أغرقت المجتمع الفلسطيني في بؤرة المشاريع ومن يستطيع جلب تمويل لأكبر عدد ممكن من المشاريع. حيث وجد الشعب نفسه منغمسا في تحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي والذي جاء على حساب تعزيز الوعي الجماعي والتكافل الاجتماعي. وربما وصل لمرحلة انغمس في هذه الجزئية ولم يستطع التراجع. الأمر الذي أدى بأفراد المجتمع في غالبيتهم للسير ضمن التيار الذي أخذهم لهذا الجانب.

كل هذه العوامل مجتمعة، أدت إلى وصول المجتمع الفلسطيني إلى مرحلة من الشعور بالخيبة والإحباط، أي تفكك مفهوم الهوية الجماعية لديهم جراء مروره في تجارب عديدة، لم تحدث فرقاً جوهرياً على أرض الواقع. الأمر الذي أدى لحصر مصالح الأفراد ضمن انتماءاتهم الحزبية.

بالتالي، هذه العوامل، يمكن لها أن تقود الأفراد إلى حالة من الاغتراب بالمفهوم النفسي ومفاده أن الفرد يصل لمرحلة لا يعود يشعر بموجبها بالانتماء للمجتمع، إضافة إلى شعوره أن ما يمكن أن يقوم به لن

يكون ذا قيمة في التأثير على المحيط الخارجي. فعدم قدرة الإنسان الفلسطيني على استيعاب الأحداث التي تجرب في واقعه، لا سيما انعدام العدالة وتلاشي القيم الإيجابية، ما يدفعه إلى الشعور بحالة الاغتراب والتي تتزامن مع تراجع الوعي الجمعي والمصلحة الجماعية للأفراد (النشاشيبي، 1999).

من جانب آخر، مثل هذه الحالة، يمكن لها أن تسير بالأفراد لمرحلة من التماهي بأحكام المعتدي أو المتسلط والتي تشكل في جوهرها كما ذكر سابقاً، قضية ومشكلة نفسية، تعكس نفسها في السلوك الاجتماعي (النشاشيبي، 1999). في مثل هذه الحالة، يكون الإنسان المقهور في عملية التماهي بالمعتدي، في حالة توجيه لعدوان المعتدي على نفسه وليس على المعتدي. هذا الأمر، يؤدي إلى الدونية في تقديره لذاته، كما وينخرط في عمليات نفسية، تحط من قيمته الإنسانية، إضافة لقيمة الجماعة التي ينتمي إليها. وهذا من جانب آخر، يؤدي للإعلاء من شأن المعتدي من قبل المعتدى عليه ويعمل على تقدير كل ما يربطه به (حجازي، 1998). ولعل ذلك، يفسر تمجيد بعض الأفراد في المجتمع الفلسطيني للقيم الإسرائيلية واعتبار سياسات الرفاه الاجتماعي ذات قيمة وفائدة على المجتمع الفلسطيني. هذا الأمر، ينعكس على حياة الأفراد بشكل سلبي ويؤدي لطمس معالم الهوية الحضارية والذاتية، كأن الشخص بلجوئه لهذه الأساليب، يحاول أن يثبت لنفسه بأنه قادر على التخلص من وضعية القهر.

وحتى يتخلص الإنسان المقهور من المأزق الذي يعيشه، يلجأ إلى قلب وتحوير الأدوار؛ فهو يلعب دور القوي المعتدي ويقوم بإسقاط ضعفه وعجزه على من هم أضعف منه. فمن خلال التماهي بالمعتدي، يستعيد الإنسان المقهور بعضاً من اعتباره الذاتي أو ما يمكن تسميته بوهم الاعتبار الذاتي والذي من خلاله يبرر استخدامه للعنف ضد من هم أضعف منه (حجازي، 1998). ولعل هذا الأمر، ما يفسر بعضاً مما يجري في الساحة الفلسطينية، من قيام بعض من الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، باستخدام آليات وأساليب الاستجواب والتعذيب في السجون الفلسطينية ضد أفراد من شعبهم. كما أنه يفسر توجه بعض الأفراد الفلسطينين إلى العمل مع قوات الاحتلال كعملاء وما يفسر أيضاً، تطرف بعض الأفراد في احترامهم وتقديرهم للأنظمة الإسرائيلية، لدرجة يعتبرون فيها الاحتلال جزء من البيئة الفلسطينية وأن على الأفراد الفلسطينيين انتهاج أساليب من شأنها العمل على تحقيق فكرة الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية)، تعيشان جنباً إلى جنب، في حالة من السلام بدلاً من المقاومة.

بالتالي، مثل هذه القضية، يمكن أن تشكل فرضية يمكن للباحثين العمل على فحصها ضمن الأبحاث المستقبلية في هذا الجانب؛ لرؤية فيما إذا كان غياب أو ضعف الوعي الجمعي والانتماء للهوية الجماعية يمكن له أن يسبب حالة من التماهي بالمعتدي؛ للوقوف أكثر على طبيعة هذه الظاهرة النفسية ورؤية فيما

إذا كان لها جذور في غياب وضعضعة الهوية الجماعية. يمكن فحصها بدراسة الأشخاص الذين حادوا للطرف الآخر (الاحتلال الإسرائيلي) في حالة الصراع على إثبات حق الفلسطيني بأرضه وبهويته.

رأينا فيما سبق تقديمه من نتائج هذه الدراسة، كيف أن الهوية الجماعية عملت على مساعدة الأفراد في استعادة حالة التوافق النفسي، في أعقاب تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري. إضافة، إلى أن غيابها أو ضعفها، يمكن أن يشكل أرضية تفترض تطرف الأفراد في تعاملهم مع الوسط الاجتماعي الذي يوجدون فيه، تعكس نفسها في ظاهرة "التماهي بالمعتدي".

لكن، وفي سياق آخر، لا يمكن لنا أن نفترض بأن وجود الهوية الجماعية، يمكن أن يلعب دائماً دوراً إيجابياً في مساعدة الأفراد المنتمين لذات الهوية. بمعنى، على الرغم من كون الانتماء للجماعة، يساهم في تخفيف حدة الاضطهاد الممارس عليها من قبل الآخرين ويساعد أفرادها على منع استدخال الأفكار السلبية التي يصدرها الآخر بحقها. لكن الجماعة يمكن أن تشكل أيضاً حالة من الضغط على الأفراد المنتمين لها، الجماعة نفسها التي ينتمي لها الأفراد وليست الجماعات الخارجية.

هذه الحالة، تعكس نفسها في قضية استلاب الذات الفردية لمصلحة الذات الجماعية والتي تطرقت إليها لدى مراجعتي لأدبيات الهوية في الفصل الثاني من هذه الدراسة والتي تتمثل بفكرة أن انغماس ذوات الأفراد في إطار الجماعة التي ينتمون إليها، يمكن له أن يؤدي لحالة من الاستلاب، تعمل على مصادرة ما في داخل الفرد لمصلحة المجموعة (زايد 2006، عن Asch 1952).

لكن، ومن جانب آخر، فإن تمثل الموقف المشترك والقضية التي تجمع كل أفراد المجموعة، يستدخل على أنه شيء مشترك يساهم في تحقيق الذات الفردية في سياق وجودها في المجموعة. بالتالي، يعمل الأفراد على تكييف ذواتهم لمتطلبات السلوك المشترك الذي يساهم في إخراج وإبراز حقائق المجموعة للنطاق العام، يرى الفرد ذاته من خلاله.

ما ذكر سابقاً، يساهم في إيجاد ديناميكية يتم من خلالها تنظيم وجود الذوات الفردية في إطار جماعي يشملها جميعاً ويمكن له أن يساعد الأفراد على تجاوز وضعية الاضطهاد والتمييز الموجه إليهم من قبل الجماعات الخارجية، لكنه لا يعني بالضرورة أنه قد لا يشكل حالة من الضغط على الأفراد في إطار تواجدهم في هذه المجموعة؛ كونهم يشعرون بغياب التوازن بين كونهم ذاتاً فردية، بحاجة لأن تتفرد وتتميز، إلى كونها ذاتاً جماعية، تحقق أهداف ومتطلبات الجماعة التي تنتمي لها.

مثل هذه القضية، تعكس نفسها في معظم عمل الأبحاث التي تناولت موضوع الهوية الاجتماعية والتي تولي أهمية كبيرة لمثل هذه الهوية، حيث تظهر أن الانتماء لمجموعة معينة، يشكل حالة من التميز والتفرد للأفراد المنتمين لها، عن غيرها من الهويات الأخرى (Tajfel, 1981). هذا الأمر، من شأنه أن يساهم أيضاً في اختزال الذوات الفردية ضمن الهوية الجماعية، على حساب تفردهم وتميزهم كأفراد وليس كأعضاء في مجموعة (Brewer, 1991). كما ويمكن له أن يعمل على جعل الأفراد يشعرون وضمن مستويات الهوية الاجتماعية، بأنهم أفراد وأعضاء في هذه المجموعة وتميزهم عن غيرهم هو لكونهم أفراد في هذه المجموعة والذي يأتي من خلال عمليات المقارنة بالجماعات الأخرى (Brewer, 1990).

حالة الضغط الاجتماعي التي يواجهها الأفراد جراء وجودهم في الجماعة، يجد أرضيته وجذوره في الشارع الفلسطيني؛ حيث أن الجماعة يمكن أن تلعب دوراً سلبياً من خلال الضغط على الأفراد المنتمين لها وتحديد حجم خياراتها، مثلما نشهد في بعض العائلات الفلسطينية التي تفرض على أبنائها مثلاً دراسة تخصصات معينة أو الزواج بإبنة فلان وغيرها من هذه الممارسات التي تختزل شخصية الأفراد وتقلل من فرصهم للتميز والتفرد على منحى شخصي.

ومن جانب آخر، ضغوطات الجماعة، تعكس نفسها في الحالة الفلسطينية، من خلال حالة الانقسام التي يشهدها الشارع الفلسطيني، بين الأطراف الحزبية والمنتمين لها من فتح وحماس. حيث أن الأفراد، يبدأون بالقيام بأدوار، تعكس وجودهم في حزب دون غيره ويرضخون لشروط الحزب ومتطلباته، على حساب مطالبهم ومصالحهم الشخصية. هذا الأمر، يسبب حالة من الضغط يلقى على كاهلهم ويضطرون معه للالتزام بمثل هذه الأدوار؛ حتى لا يفقدوا وجودهم وعضويتهم في هذه المجموعة الحزبية.

بالتالي، يتحول هذا الإطار الحزبي الجماعي نموذجاً لا بد وأن يُحتذى، بحيث يتحول كل فرد في المجموعة إلى مرآة، تعكس للآخرين ذواتهم الإيجابية. هذه الديناميكية في التفاعل، تعمل على الإفراط في إعطاء القيمة للجماعة الداخلية التي ينتمي إليها الفرد، على حساب المغالاة والإفراط في تبخيس والتقليل من مكانة الجماعات الخارجية وتشتد اللحمة ما بين عناصر المجموعة الداخلية؛ لإنكار الصرعات فيما بينهم، لدرجة تصل بالأفراد إلى الذوبان الكلي في المجموعة، يفقد معها الفرد استقلاليته وهويته الذاتية وتصبح هويته الجماعية هي الأبرز. هذا الأمر، يؤدي لإغلاق الحدود النفسية بين الجماعة الداخلية والخارجية؛ بحيث يقتصر التفاعل على الحد الأدنى الضروري والملح أو يتوقف عند حدود الاضطهاد المتبادل. وكلما انغلقت المجموعة، ارتفعت درجة النرجسية ضمنها وما بين أفرادها؛ لأن كل منهم يشكل انعكاسا للآخر. وعندما ترتفع النرجسية، تتضخم قيمة الجماعة، حتى تصبح في نظر أفرادها الوحيدة

والمطلقة ومنها تتضخم قيمة الفرد. الأمر الذي يؤدي لشعور الأفراد بالاعتزاز بانتمائهم لهذه المجموعة (حجازي، 1998). لكنه من جهة أخرى، على حساب تميزهم كأفراد.

استناداً على ما تم ذكره سابقاً وعلى الرغم من كون الهوية الجماعية تساهم في مساعدة الأفراد على تجاوز حالات التمييز ضدهم كأعضاء في مجموعة، يمكن لها أن تساهم في استلاب الذات الفردية والشخصية. وبالتالي، لا يتمكن الفرد من تحقيق تطلعاته كفرد، عوضاً عن كونه عضو في مجموعة. كما ويمكن أيضاً، أن تساهم المغالاة في إعلاء شأن الجماعة، إلى إحداث حالة من الضغط على الأفراد، تختزل الفرد في عضويته لهذه الجماعة، على حساب انفتاحه وعلاقاته مع الأفراد في الجماعات الأخرى. هذا الأمر، يعكس نفسه في حالة الانقسام التي يشهدها الشارع الفلسطيني كما تقدم أعلاه.

من هذا المنطلق، إضافة لكوننا نوصي بتقوية الجماعية، بما يكفل مساعدة الأفراد على تحقيق التوافق في أعقاب تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري. يجب ألا نشيح بنظرنا واهتمامنا أيضاً، بالعمل على إحداث حالة من التوازن، ما بين تفرد الأفراد وعضويتهم في الجماعة. هذا الأمر، يمكن له أن يشكل حقلاً للبحث العلمي، من خلال دراسة ديناميكيات العلاقات التفاعلية بين الأفراد في المجموعات وفحص كيفية تأثير المجموعة على أفرادها، للتوصل إلى فهم أعمق للأسباب التي تدفع بالأفراد إلى التعصب لمجموعتهم والانغماس فيها وتحقيق مصالحها، على حساب مصالحهم الفردية وإظهار العدائية للآخر، كما يحدث حالياً في انقسام الشارع الفلسطيني.

ما يتعرض له الأفراد من اضطهاد وانتهاك لحقوقه في السياق الفلسطيني، يقع في نطاق الصدمة الجماعية. مثل هذه الصدمة، تتطلب رد جماعي عليها؛ بمعنى تشكيل اتحاد وتآلف ما بين المعالجين والمتضررين وبين أفراد العائلات. حيث أن تجنب مثل هذه الحالة، من شأنه العمل على عرقلة الإحساس بالاستمرارية التاريخية وقد تزيد من فصل وتفسيخ النسيج الاجتماعي. لكن التعامل الجماعي مع الظواهر التي تستهدف توافق الأفراد النفسي، من شأنه المساعدة على وصول الأفراد لمرحلة من التكيف والجلد، (Saul, 2007, 2006).

بالتالي، التركيز على الجلد في ميادين الصحة النفسية، أدى إلى تحول في العمل من التركيز على الجانب الفردي في التدخل مع الأفراد المتضررين من الحروب إلى الميادين الاجتماعية ومصادر الدعم المجتمعي، كالعائلات وغيرها من الأطر الجماعية التي تساعد الأفراد في تحقيق التوافق النفسي، بعد تعرضهم للصدمة الناجمة عن التعرض للعدوان العسكري (Bava, 2005; Landau & Saul, 2004;

.(Walsh, 2007; Ungar, 2008

هذا الأمر بدوره يشير إلى أن وصول الأفراد لمرحلة من الجلد، يأتي من خلال الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العمليات التي تكفل الوصول لمجموعة من النهايات الجيدة، تنعكس على التوافق النفسي للأفراد، في ظل وجودهم في البيئات المضطهِدة. حالة الجلد تعكس نفسها في مواطن قوة الأفراد والجماعات، من خلال التركيز على عمليات كالعدالة الاجتماعية والتي تؤسس للتطوير الناجح الذي يتزامن مع الانسجام والتجانس الثقافي والاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار خصائص الأفراد التي تميزهم عن غيرهم. مثل هذه العوامل، تشكل أرضية لفهم حالة الجلد resilience للأفراد والتي ينتهجونها لتحمل الظروف الضاغطة التي تمر بهم، كما أنها تعطي مؤشراً لفهم الطبيعة الاجتماعية والثقافية لمصادر الدعم في بيئة الأشخاص، إضافة لقدرة الجماعات على الوصول لأساليب ذات مغزى ثقافي واجتماعي تشكل مصادراً لدعمهم في سياق وجودهم في الجو العام الذي يستهدف توافقهم النفسي. ومن هذا المنطلق، يبدأ الأفراد بالوصول وإدراك المسارات التي تحقق لهم حالة الجلد resilience ضمن مستويات متعددة، لا تستثني النطاق الأكبر؛ البيئي الذي يساعدهم للوصول لمثل هذه الحالة (Saul & Bava, 2008).

استناداً لما ذكر سابقاً واعتماداً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، في كون الأفراد في المجتمع الفلسطيني، يتعرضون للصدمة على المستوى الجماعي، فهم بذلك يستهدفون كجماعات وليس كأفراد بعينهم. هذا الأمر، من شأنه أن يشكل أرضية نصل معها في فهمنا إلى أن الكيفية التي يقاس بها مقدار تعرضهم للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري، لا بد وأن تنسجم من طريقة تعرضهم لهذا العدوان، كما تقدم في الدراسات أعلاه. ومن جهة أخرى، يساعدنا على تجاوز الثغرة في عمل الأبحاث التي أجريت في النطاق الفلسطيني، من خلال قياس مقدار تعرض الأفراد للصدمة من منطلق فردي، باستخدام مقاييس مثل PTSD والذي كما ذكر سابقاً، جاء في سياق ثقافي مختلف تماماً عن السياق الفلسطيني.

الكيفية التي يستجيب فيها الأفراد للصدمة، تختلف من سياق اجتماعي لآخر، كما أن الكيفية التي يتكيفون بها ما بعد الصدمة، أيضاً تختلف من سياق اجتماعي لآخر. فكيف لنا أن نفترض أنها ذاتها ونطبق مقاييس نفسية موحدة لقياس كيفية الاستجابة للصدمة وكيفية التكيف بعدها؟!

انطلاقاً مما سبق ذكره، يمكن لنا أن نؤسس لقاعدة معرفية ومنهجية في الكيفية التي لا بد وأن يتم خلالها تناول الظواهر النفسية في السياق الفلسطيني، اعتماداً على خصوصيته الثقافية والاجتماعية. بمعنى؛ أنه بدلاً من القيام بتطبيق مقياس مثل PTSD والذي نشأ في سياق اجتماعي مختلف في سياقنا الفلسطيني،

يمكن لنا أن نضع الأرضية لإنتاج أبحاث كيفية المنهجية؛ لرؤية ودراسة هذه الظواهر من منطلق المبحوثين أنفسهم والخروج بجملة من العوامل كما تم في هذه الدراسة والتي تساعد الأفراد للتكيف عقب الصدمة الناجمة عن العدوان العسكري والمستندة لمبدأ ""Grounded Theory . والمحاور التي تخرج من تطبيق مثل هذه المنهجية، يمكن أن تشكل الأرضية لتأسيس مقاييس نفسية في سياقنا الفلسطيني، تنسجم وطبيعة المتغيرات الثقافية والاجتماعية الفلسطينية، بدلاً من تطبيق مقاييس بعيدة كل البعد عن الحالة الثقافية والاجتماعية التي نعيشها ولا تعطي المعنى الذي يشتمل عليه السياق.

هذه الدراسة، لم تأتِ للانتقاص من قيمة الأبحاث الكمية. لكن الفكرة تتمحور حول قضية هامة جداً، وهي أن وزن البحوث الكمية التي تم إجراؤها في مجال الصدمة النفسية في السياق الفلسطيني، كانت كبيرة جداً، لدرجة وصلت معها إلى النزوع نحو هذه الدراسات بهذه المناهج، على حساب المناهج الكيفية. ومن المعروف أن المناهج الكمية، تنطلق بالفرضية من النظرية للواقع المبحوث؛ فهي تفترض الحالة ومن ثم تأتي لقياسها في الواقع المبحوث.

هذا الأمر، يعمل على تحجيم وتقليص حجم العوامل والمتغيرات التي تؤثر على فهمنا للظاهرة المبحوثة، في حين أن قياس ودراسة هذه الظواهر، يعطي معنى أعمق لدى دراستها كما تقع في فكر المبحوثين وفي إدراكهم الشخصي. فنحن في المنهج الكيفي، لا نسعَ لتعميم الظواهر، بقدر سعينا لدراسة هذه الظاهرة كما يدركها المبحوثون. وهذه الدراسة، كانت محاولة لفهم كيفية تأقلم الأفراد مع الحدث الصادم بناء على تجربتهم. وبما أننا كشعب فلسطيني، نعيش ضمن الحالة العامة وليست الاستثنائية من العدوان والاضطهاد، يمكن لنا كعاملين في المجال النفسي، أن نقوم بعدد من الأبحاث ذات المنهجية الكيفية، كما ذكرت سابقاً؛ لمعرفة كيفية إدراك الأفراد للحدث الصادم وكيفية استجابتهم له، إضافة لآليات تكيفهم بعد تعرضهم له ومن ثم بناء المقاييس النفسية. حيث أن المقاييس النفسية، عندما تم التوجه لبنائها، استندت بداية على المنهج الكيفي وتم تحديد العناصر المذكورة فيه، بناء على ما رآه الأفراد أنفسهم ومن ثم صياغة المحاور ومنها بنود المقياس. وهذا ما يؤكد فكرة أن المقياس النفسي يأتي في سياق محدد، ومرهون بالحالة الثقافية والاجتماعية للسياق الذي صمم فيه. فكيف له أن يدعِ العالمية وأنه قابل للتطبيق في كافة السياقات الثقافية والاجتماعية وعناصر بنائه جاءت بناء على الحالة التي شهدها السياق الأمريكي في تلك الفترة؟!

هذا الافتراض الذي جاءت به هذه الدراسة؛ بتشكيل أرضية لبناء مقاييس نفسية تقيس مقدار تعرض الأفراد للحدث الصادم وكيفية تجاوزهم له بما يتلاءم والحالة الثقافية والاجتماعية الفلسطينية، من خلال

تشكيل محاور هذه المقاييس بإجراء أبحاث كيفية المنهجية، يمكن له أن يصطدم ببعض الآراء التي تقوم في فحواها على فكرة، ترى بأن مثل هذا الافتراض قد يشكل ادعاءً كبيراً ودليل ذلك، أن ما يتم تطبيقه في السياق العربي والفلسطيني هي مقاييس غربية ومقننة بما يناسب استخدامها في الحالة الفلسطينية. إضافة لفكرة، أن البعض قد يفترض بأن الحالة الفلسطينية هي حالة متغيرة وما يصلح تطبيقه في السياق الفلسطيني اليوم، لا يصلح غداً.

الرد على مثل هذه الافترضات والآراء، يتمثل في جوهرها ذاتها؛ بمعنى، بما أن الحالة العامة لأي مجتمع متغيرة وغير ثابتة. كيف لنا أن نتمسك بتطبيق مقياس مثل الـــ PTSD في سياقنا الفلسطيني وهو في صورته اليوم مختلف كلياً عن الصورة التي بني عليها فترة الحرب الفيتنامية التي أفرزت فكرة بنائه في ذلك الوقت؟! حيث أنه يتغير بناء على معطيات الحالة الاجتماعية والثقافية التي يتواجد في إطارها السياق المجتمعي.

بكلمات أخرى، السياق الأمريكي بعد الحرب الفيتنامية، شكل أرضية لبناء هذا المقياس لمعرفة كيفية استجابة جنوده للصدمة بعد هذه الحرب. وهذا السياق منذ تلك الفترة التاريخية لغاية اليوم، طرأت عليه تغيرات كثيرة. بناء عليها، تم التعديل في مقياس الـــ PTSD، بما يناسب الحالة الجديدة. فحتى لو كان الجو العام هو العنف، لكن كيفية الاستجابة على الصدمة تختلف من سياق لآخر. فالكيفية التي استجاب لها الجنود الأمريكان في الحرب الفيتنامية، ستختلف عن كيفية استجابتهم لحربهم على العراق وأفغانستان، لماذا؟ لأنهم وجدوا في سياق مختلف وخلفياتهم التي ينحدرون منها أيضاً مختلفة. وبناء على ذلك، ما كان يصلح في الحرب الفيتنامية، لن يصلح في الحروب الحالية. إذا كان الحال بالنسبة للسياق الذي أنتج هذا المقياس كذلك، فما بالنا بالسياقات الاجتماعية الأخرى التي في تركيبتها مختلفة كلياً. كيف يمكن لهذا المقياس أن يفرض نفسه على سياق غير سياقه؟

بالتالي، بالنسبة للحالة الفلسطينية، فهي في الفكرة التي يمكن لنا أن نواجهها في كوننا هل نستطيع بناء مقاييس نفسية، مشابهة للحالة الأمريكية، حيث أن تبدل المجتمعات، لا يعني التوقف عن النتاج العلمي. بناء على ذلك، تبنى المقاييس بناء على الحالة الثقافية للمجتمع الفلسطيني ويتم التعديل فيها، بما يلائم التغيرات التي يمكن أن تشهدها الساحة الفلسطينية. وإذا لم تكن هذه إحدى القواعد المهمة للنتاج العلمي، لتوقفت عجلة المعرفة بدعوى أننا نعيش ضمن حالة متغيرة وغير مستقرة.

والتوفيق ما بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة الظواهر النفسية في السياق الفلسطيني، يأتي من خلال إحداث عملية تكاملية ما بين عناصر بناء المقاييس النفسية وكيفية بنائها. استناداً على مخرجات الحالة الثقافية والاجتماعية التي تشهدها الحالة الفلسطينية. وعندما نبني المقياس ونطوره في السياق الذي نشأت فيه الظواهر النفسية، طبيعة النتائج التي سيقوم بإخراجها، ستناسب الحالة الفلسطينية العامة ولن تختزل الحدث النفسي وتأثيره على الأفراد، ضمن عوامل لا تحمل هوية السياق الذي يطبق فيه، كما يحدث جراء تطبيق مقياس الـــ الـــ PTSD.

بناء على كل ما تقدم، بالإمكان الإشارة إلى عدد من التوصيات التي من شأنها أن تؤسس لأرضية مستقبلية في مجال البحث العلمي في حقل الصحة النفسية في السياق الفلسطيني للتطوير من أساليب ومنهجيات تناول الظواهر النفسية، ضمن حقول معرفية أخرى؛ تعزز من فهم هذه الظواهر، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: دراسة تأثير غياب أو ضعف الوعي الجمعي والانتماء للهوية الجماعية على الوصول لحالة التماهي بالمعتدي أو "فتنة المنتصر"، كحالة متطرفة في العلاقة التي تحكم المعتدي بالمعتدى عليه؛ للوقوف أكثر على طبيعة هذه الظاهرة النفسية وفحص فيما إذا كان لها جذور في خلخلة الهوية الجماعية، من خلال دراسة الأشخاص الذين حادوا في الانتماء إلى نفسية الآخر "الاحتلال الإسرائيلي".

ثانياً: دراسة الآليات التي يتفاعل بها الأفراد داخل المجموعة وفحص الكيفية التي تؤثر بها المجموعة على الأعضاء المنتمين إليها؛ لتحقيق فهم أعمق للأسباب التي تدفع بالأفراد إلى التعصب لمجموعتهم والانغماس فيها وتحقيق مصالحها، على حساب مصالحهم الفردية وتحقيق ذاتهم الشخصية والمتفردة. الأمر الذي يشكل حالة من الضغط تحدثها المجموعة على أعضائها وإظهار العدائية للآخر، كما يعكس هذا الأمر حالياً نفسه في انقسام الشارع الفلسطيني إلى أحزاب متناحرة ومتعادية.

ثالثاً: هذه الدراسة، تناولت الأفراد الذين تضرروا بشكل مباشر بفعل العدوان العسكري؛ حيث كانت لهم مشاركة نضالية مباشرة ضد الاحتلال الإسرائيلي، إما من خلال المشاركة في المظاهرات المنددة بوجود الاحتلال والإصابة خلالها أو من خلال المشاركة في العمل العسكري ضده. وحتى يتم تحقيق رؤية متكاملة للكيفية التي يتضرر بها الأفراد بفعل الاعتداء العسكري المباشر والكيفية التي يتكيفون عقبه والكيفية التي يتضرر بها الأفراد ويتوافقون في أعقاب العدوان العسكري الغير مباشر أو الذي يتم من خلال الآخرين؛ كأهالي المتضررين أو الذين تقصف منازلهم في الاجتياحات. فإنه لا بد من العمل على

دراستهم كفئة تتضرر بفعل الاحتلال؛ لمعرفة العوامل التي تساعدها على التكيف ومحاولة وضع تصور لآليات من شأنها حماية الأجيال اللاحقة من آثار العدوان العسكري الإسرائيلي.

رابعاً: غالبية من شاركوا في هذه الدراسة، كان لعامل القدرية دور بارز في مساعدتهم على تجاوز الأثر النفسي الناجم عن التعرض للصدمة الناجمة عن العدوان العسكري. وانطلاقاً من فكرة التعددية الفكرية في السياق الفلسطيني، من الأجدر أيضاً أن تتطرق الدراسات المستقبلية لدراسة فيما إذا كان لهذا العامل دور في تحقيق التوافق النفسي للأفراد أو فيما إذا كان هناك دور لعوامل أخرى، اعتماداً على طبيعة الأفراد الذين يتم دراستهم وعلى توجهاتهم الفكرية والعقائدية.

خامساً: يمكن للدراسات المستقبلية واستناداً على ما ذكر سابقاً فيما يتعلق بوضع الأرضية لبناء مقاييس نفسية فلسطينية الهوية، تنسجم والسياق الثقافي الاجتماعي الفلسطيني، أن تكثف من عملها في النطاق الكيفي المنهجية، للوصول لعوامل تضاف لما توصلت هذه الدراسة والبدء بتحديدها كمحاور يبنى من خلالها عبارات ومؤشرات لقياس الكيفية التي يتوافق بها الأفراد في أعقاب تعرضهم للصدمة، ضمن مقاييس نفسية. والعمل بشكل موازي في حقل كيفية الاستجابة على الصدمة، من خلال قراءة هذا الحدث من وجهة نظر المبحوثين أنفسهم؛ لتصميم مقاييس تقيس المعنى لردود الفعل هذه. كل ذلك، بالاستناد على الخصوصية الثقافية والمجتمعية للسياق الفلسطيني.

قائمة المصادر العربية:

أبراش، إبراهيم. (1998). علم الاجتماع السياسي. ط1. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

أبراش، إبراهيم. (آذار 2، 2011)." المجتمع الفلسطيني." (Palnation) http://www.palnation.org/vb/showthread.php?p=3302.

أبو نحلة، لميس. (2008). ست عائلات، بقاء العائلة وحراكها في ظل الأزمات. في الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع، الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء. (تراكي، ليزا).(محرر). بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

انعيسي، محمد. (2006)." الوعي بالذات، نحو فهم أعمق." في الحوار المتمدن، عدد 1731.

بدران، إبراهيم، وسلوى الخماش. (1974). دراسات في العقلية العربية. بيروت، دار الحقيقة.

بركات، حليم. (1984). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين. بحث في تغير الأحوال والعلاقات. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

بشارة، عزمي. (نيسان 18، 2011). "الحاضر غائب والغائب حاضر." (arabs48) http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=72325.

بوناماكي، رايا لينا. (1988). الصحة النفسية للنساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي. أحمد بكر (مترجم). القدس، جمعية الدراسات العربية.

تراكي، ليزا.(محرر).(2008). الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع، الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء. بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

التويجري، عبد العزيز بن عثمان. (تشرين أول 12، 2009)." الثقافة العربية والثقافات الأخرى." http://www.eqraa.com/html/modules.php?name=News&file=article&sid=3 .(Eqraa) 3

جرباوي، تفيدة، وخليل نخلة. (2008). تمكين الأجيال الفلسطينية، التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة. رام الله، فلسطين، مواطن.

جقمان، ريتا، وهنا صعب، وفيث نغوين- غلهام، وأنيتا عبد الله، وغادة ناصر. (2004). تكيف الفتيات والفتيان الفلسطينيين مع الصدمة. بير زيت، فلسطين، معهد الصحة العامة والمجتمعية.

جمعية تعليم الكبار الأمريكية (محرر).(1976). كيف تعمل الجماعات. (محمد عفيفي مترجم). القاهرة-نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

حبيب، أحمد علي.(2006). علم النفس الاجتماعي. ط1، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

حجازي، مصطفى.(1998). التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. ط7، بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي.

حجازي، مصطفى. (2000). الصحة النفسية: منظور دينامي تكاملي للنمو في البيت والمدرسة. ط1، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.

الحسن، إحسان محمد. (1992). التنشئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي. منشورات جامعة بغداد.

حسن، هبة علي. (2003). الإساءة إلى المرأة. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

الحيدري، إبراهيم. (آذار 2، 2011)."النظام الأبوي وتأثيره على العائلة والمجتمع والسلطة." (Elaph) http://www.elaph.com/Web/opinion/2010/10/607072.html.

الحيدري، إبراهيم. (آذار 2، 2011). "النظام الأبوي وتأثيره في مكانة المرأة." (Balagh) http://www.balagh.com/woman/trbiah/g70xoevm.htm.

الخطيب، عاكف عبد الله . (تشرين ثاني 6، 2010). " اتجاهات أفراد المجتمع نحو الأشخاص ذوي الحاجات الخاصة." http://manar-se.net/play-12263.html (Manar).

خلف، بشير. (نيسان 13، 2011). "التراث والهوية، التماهي والتكامل." http://www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=16 062:2010-06-01-16-10-12&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7 (Iwffo).

الخليلي، غازي.(1981). المرأة الفلسطينية والثورة. عكا، دار الأسوار.

دراج، فيصل. (2008). قضايا فلسطينية السياسة والثقافة والهوية. ط1، رام الله، المجلس الأعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية.

ذوي الاحتياجـــــات الخاصـــــة، http://www.palvoice.com/forums/showthread.php?t=36835 .2010\10\3

الرفاعي، نعيم. (1988). الصحة النفسية: دراسة في سيكولوجية التكيف. ط3. دمشق، مكتبة جامعة دمشق.

رفيدي، وسام. (نيسان 18، 2011). " الهوية الوطنية الفلسطينية بعد أوسلو: إشكالية التفكيك برسم النظام." http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=48&table=studies (Ajras).

زايد، أحمد.(2006). سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، الكويت، شركة مطابع المجموعة الدولية.

ستراوس، آنسليم، وجوليت كوربين. (1999). أساسيات البحث الكيفي، أساليب وإجراءات النظرية المجذرة. عبد الله بن حسين الخليفة (مترجم).الرياض، مركز البحوث والدراسات الإدراية.

سلامة، عبد الحافظ.(2007).علم النفس الاجتماعي، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

سلامة، غسان. (آذار 4، 2011). " الهوية الفلسطينية في عصر العولمة." .(Alzaytouna) http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=119254

السوسي، سمية.(تشرين أول3، 2010)."المعاقون الفلسطينيون وتحديات المستقبل." .(Oppc) http://www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1-7.htm

شرشار، عبد القادر. (آذار 9، 2011)." الذاكرة الجماعية."

.(Foughala-star) http://foughala-star.7olm.org/t1820-topic

الشقيرات، محمد عبد الرحمن، ويوسف زايد أبو عين.(2001)."علاقة الدعم الاجتماعي بمفهوم الذات لدى المعوقين." في جامعة دمشق للعلوم التربية، عدد.3، ص59-ص88.

الشوبكي، بلال. (آذار 2، 2011). " أزمة الهوية الفلسطينية كعامل مثبط للإنتاج المعرفي، مدخل فلسفي لقراءة إشكاليات البحث العلمي." .(Shobak) http://shobaki.elaphblog.com/Posts.aspx?U=1137&A=20254

الشيخ، عبد الرحيم. (محرر). (2008). المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة. أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر ل مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله، فلسطين، 1-3 كانون الأول 2006.

صالح، أبو جادوا. (2006). سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. عمان، دار نلسون.

الصباغ، زهير.(2008). تحولات على الهوية الفلسطينية منذ نشوئها. في مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين؟ (كناعنة، شريف).(محرر). البيرة، فلسطين، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة.

صفوان، مصطفى، وعدنان حب الله. (2008). إشكاليات المجتمع العربي: قراءة من منظور التحليل النفسي. ط1، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.

الصيداوي، أحمد.(2001).البحث العلمي بنماذجه الأساسية: مقدمة المقدمات للبحوث التربوية والاجتماعية.ط1. بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

طه، حمدان. (2008). التراث الثقافي والهوية الفلسطينية. في مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين؟ (كناعنة، شريف).(محرر). البيرة، فلسطين، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة.

طه، مجدي. (آذار 2، 2011). "نظريات في تحليل واقع العرب الفلسطينيين في الداخل." (Center-cs) http://www.center-cs.net/Web/Pages/Details.aspx?Id=442.

الطواب، سيد محمود.(2007).علم الاجتماعي(الفرد في الجماعة)، الإسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية.

عبد الجواد، إصلاح. (1991). إلى أين تتجه العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الفلسطينية؟ في مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية. ط1. لجنة الدراسات النسوية/ مركز بيسان.

عطوان، محمد. (شباط 16، 2001)." أطوار الانتقال من الهوية الفردية إلى الهوية الجماعية (مقاربة انتروبولوجية)." http://www.shehrayar.com/ar/content/view/full/3636 (Shehrayar).

علقم، نبيل، وشريف كناعنة. (2003). الحواجز العسكرية الإسرائيلية. رام الله، مركز فلسطين للدراسات والنشر.

علقم، نبيل.(2008). أساليب نفي الهوية الفلسطينية ووسائل حمايتها. في مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين. (كناعنة، شريف).(محرر). البيرة، فلسطين، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة.

علوان، نعمان شعبان.(2009). معايير البيئة الآمنة للطفل اليتيم. دراسة على عينة من الأطفال الأيتام بعد الحرب على غزة. دراسة مقدمة كورقة عمل في المؤتمر العلمي النفسي التربوي: كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

عوض،عباس محمود، ومنهوري رشاد صالح.(1996).علم النفس الاجتماعي نظرياته وتطبيقاته، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

قانون المعاق الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة لذوي الاحتياجات الخاصة.

قرعان، هداية. (2006). التمكين والمرأة الفلسطينية.رام الله، فلسطين.

كاميك، بول م، وجان إ. رووس، ولوسي ياردلي. (2007). البحث النوعي في علم النفس: منظور موسع في المنهجية والتصميم. صلاح الدين محمود علام (مترجم). ط1، عمان، الأردن، دار الفكر.

كنعان، جوريج. (2007). خطيئة الفلسطينيين. ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

كناعنة، شريف. (2000). من نسي قديمه تاه- دراسات في التراث الشعبي والهوية الفلسطينية. مؤسسة الأسوار، عكا.

كناعنة، شريف (محرر). (2008). الهوية الفلسطينية إلى أين؟ البيرة، فلسطين، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة.

كناعنة، مصلح، وماريت نتلاند.(2003).أعماق الذات المنتفضة:السيرة النفسية والاجتماعية للشباب الفلسطيني الذي نشأ في جو الألم والأمل والإحباط بين الإنتفاضتين، حيفا، الجمعية النرويجية الفلسطينية.

لجنة الدراسات النسوية/ مركز بيسان.(1991). مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية. ط1.

ليبيانسكي، أدمون مارك.(شباط 14، 2010)."كيف تتشكل هوية الجماعات." www.tahawolat.com/cms/article.php (Tahawolat).

مجدلاني، البزري، سلمى، وماجد صبيح، وصالح الكفري، وعصام الخطيب. (2005). النساء اللواتي يرأسن أسر وسوق العمل في الأراضي الفلسطينية. جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين.

محمد، حسين علي. (نيسان4، 2010)."الظروف التي ساهمت في اغتصاب فلسطين في عام 1948." http://wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=2627&Ite mid=309 (Wajeb).

محمد، عادل عبد الله.(2000). دراسات في الصحة النفسية، الهوية- الاغتراب- الاضطرابات النفسية، ط1، القاهرة، دار الرشاد.

مخول، أمير. (2008). دور إسرائيل في تجزيء هوية فلسطينيي الـ 48. في مؤتمر الهوية الفلسطينية إلى أين؟ (كناعنة، شريف).(محرر). البيرة، فلسطين، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة.

المزعنن، أحمد محمد. (آذار 2، 2011). " العبث في الهوية والماهية." .(Mushahed) http://www.mushahed.net/vb/showthread.php?t=9004

مطر، عوني. (تشرين أول 3، 2010)."الواقع الراهن لذوي الاحتياجات الخاصة" .

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:Nnd03sE30JAJ:m asader.ps/p/fil .(Webcache)

المعاقون،

http://www.mongoa.gov.ps/Arabic/Human%20wrights/nationalplan/plan10 .html.(2010\10\3)

مكاوي، إبراهيم. (2002). الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية وإعادة تشكيلها. في المنهاج الفلسطيني، إشكاليات الهوية والمواطنة. (الشيخ، عبد الرحيم). (محرر). رام الله، فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المنيزل، عبد الله فلاح.(1994)."أزمة الهوية: دراسة مقارنة بين الأحداث الجانحين والأحداث غير الجانحين." في الدراسات، عدد.1، مجلد.21، ص137- ص171.

ميزونوف، جان. (1982). علم النفس الاجتماعي. ط2، بيروت، منشورات عويدات.

النابلسي، محمد أحمد. (2001). العلاج النفسي للأسرى وضحايا العدوان. لبنان، مركز الدراسات النفسية.

النابلسي، محمد أحمد. (2006)." وباء الإحباط العربي عبر الصدمات الممتالية." في مجلة شبكة العلوم النفسية العربية. عدد. 12، ص5-ص8.

الناشف، تيسير. (آذار 2، 2011). "النظام الأبوي والتعددية."
http://www.alsakher.com/vb2/showthread.php?t=118266 (Alsakher).

النشاشيبي، رنا. (1999). أثر العنف السياسي على العنف الأسري. فلسطين، المركز الفلسطيني للإرشاد.

الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين. (2003). ورقة عمل حول دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات الغير حكومية.

قائمة المصادر الأجنبية:

Abrams, Dominic. Michael. A Hogg. (Eds). (2000). Social Identity and Social Cognition. The British Libraray. UK.

Abrams, Dominic. Michael. A Hogg. (2004). Groups Memebership and self-conception. In Brewer, Marilynn B, & Hewstone Miles.(Eds).

Ager, A. (1997). Tensions in the psychosocial discourse: Implications for the planning of interventions with war-affected populations. *Development in practice, 7:* 402-407.

Ashmore, R., Deaux, K., & Mclaughlin- Volpe, T. (2004). An organizing framework for collective identity: Articulation and significance of multidimensionality. Psychological Bulletin, 130, 80-114.

Austin, William, and Worchel Stephen. (Eds). (1986).Psychology of Intergroup Relations.

Bar- Tal, Daniel. (2004). The necessity of observing real life situations: Palestinain- Isreali violence as a laboratory for learning about social behavior. European Journal Of Social Psychology. 34, 677-701.

Bava, S. (2005). Performance Methodology: Constructing Discourses and Discursive Practices in Family Therapy Research. In D. Sprenkle & F. Piercy (Eds.), Research Methods in Family Therapy (2nd Ed.). Guilford Press.

Branaman, Ann. (2007). (Ed). Self and Society. The British Libraray. UK.

Breakwell. Glynis. M. (Ed). (2004). Doing Social Psychology Research. The British Libraray. UK.

Brewer. Marilynn, B. & Schneider, S. (1990). Social identity and social dilemmas: A double-edged sword. In D Abrams & M. Hogg (Eds). Social Identity theory: Constructive and critical advances. London: Harvester-Wheatsheaf.

Brewer. Marilynn, B. (1991). The Social Self: On Being the Same and Different at the Same Time. In Society for Personality and Social Psychology, Inc. Vol; 17. No; 5. Pp: 475-482.

Brewer. Marilynn& Miles Hewstone. (Eds). (2004). Self and Social Identity. The British Libraray. UK.

Burton, Mark and Carolyn Kagan. (2003). Liberation Social Psychology: Learning from Latin America. Journal of Community and applied Social Psychology.No: 1-37.

Cerezo. Fuensanta. (2006). Violence and Victimization among schoolchildren. Bullying: identification and intervention based on the Bull- S Test. Electronic Journal of Research in Educational Psychology. No. 9. Vol 4(2). Issn: 1696-2095. Pp: 333-352.

Cook, C., A. Hanieh and A. kay. (2004). Stolen Youth: The Politics of Israel's Detention of Palestinian Children. London: Pluto Press in Association with Defence for Children Inernatinal, Palestine section.

Dullin, Agnes. (2007). A Lesson on Social Role Theory: An Example of Human Behavior in the Social Environment Theory. Advance in Social Work. Vol. 8 No. 1 pp. 104-112, Huston, University of Huston.

Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorder (2007), (DSM IV). Washington: D.C.A.P.A.

Editors (2001) Identification with the aggressor. A Dictionary of Psychology. Oxford University Press.

Eide, Arne. H. (2010). Community- Bassed Rehabilitation in Post- conflict and Emergency Situations. In Martz, Erin. (Ed).

Elsass, Peter. (2001). Individual and Collective Traumatic Memories: A qualitative Study of Post – Traumatic Stress Disorder Symptoms in Tow Latin American Localities. Transcultural Psychiatry; Vol 38 (3). 306-316.

Eyerman, Ron. (2001). Cultural Trauma, Slavary and the formation of African American Identity. The Press of the University of Cambridge. United Kingdom.

Farnham, Shelly, D. & Anthony, G. Greenwald, and Mahzarin, R. Banaji. (2000). Implicit Self-esteem. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Feagin, Joe, R, & Melvin, P. Sikes. (2007). Contending with everyday discrimination: effects and strategies. In Branaman. (Ed).

Fine, Ben. (1992). Women's Employment and the Capitalist Family. London, Routledge.

Gilliland, B. E. & James, R. K. (1997). Crisis intervention strategies. Pacific Grove, CA: Brooks/Cole.

Glaser, B. & Strauss, A. (1967). The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research. New York: Aldine De Gruyter.

Goleman, Daniel. (1989). The Sad Legacy of Abuse: A Search for Remedies. New York Times.

Greenstone, J. L. & Leviton, S. C. (1993). Elements of crisis intervention: Crises and how to respond to them. Belmont, CA: Brooks/Cole.

Hamama-Raz, Solomon and Cohen, Laufer. (2008). PTSD Symptoms, Forgiveness, and Revenge Among Israeli Palestinian and Jewish Adolescents Journal of Traumatic Stress; Vol; 21.No; 6. 521-529.

Hernandez. (2002). Trauma in War and Political persecution: Expanding the Concept. American Journal of Orthopsychiatry; Vol: 72. No: 1.16-25.

Hogg, Micheal, A, & Domanic Abrams. (2000). Social Identity and Social Cognition: Historical Background and Current Trends. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Johnson, Erica, K. & Julie Chronister. (2010). Psychological Adjustment and Coping in the Post-conflict setting. In Martz, Erin. (Ed).

Johnson, H. (1961). Sociology. A Systematic Introduction. London, Rutledge and Kegan Paul.

Khamis. (2008). Post-traumatic stress and psychiatric disorders in Palestinian adolescents following in intifada related injuries. Social Science & Medicine; 67: 1199-1207.

Kirkpartick, lee, A &, Bruce J Ellis. (2004). An Envolutionary-Psychological Approch to Self-esteem: Multiple Domains and Multiple Functions. In Brewer, Marilynn B, & Hewstone Miles. (Eds).

Landau, J., & Saul, J. (2004). Facilitating family and community resilience in response to major disaster. In F. Walsh & M. McGoldrick. (Eds.). *Living beyond loss.* New York: Norton.

Langton, K, (1969) .Political Socialization. Oxford University press, London.

Lepore, Lorella & Rupert Brown. (2000). Exploring Automatic Stereotype Activation: A -challenge to the Inevitability of Prejudice. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Levenson, H, Miller, J. (1976). Multidimensional locus of control in sociopolitical activities of conservative and liberal ideologies. Journal of Personality and Social Psychology. 33, 199-208.

Levenson, H. (1981). Differentiating among internality, powerful others, and chance. In H. M. Lefcourt (Ed.). Researches with the locus of control construct (Vol. 1, pp. 163). New York: Academic Press.

Levi, L. (1973). Stress, Distress, and psychosocial stimuli. Occupationa Mental Health.

Leyens, Jacques- Philippe, yzerbyt Vincent, and Georges Schadron. (1994). Stereotypes and Social Cognition. London. Sage publications.

Ligiero, Daniela, Ruth Fassinger, Moira, McCauley, Jessica Moore, Nina Lyytinen. (2009). Childhood sexual abuse, culture, and coping: aqalitative study of Latinas. American Psychological Association. 33: 67-80.

Lord G. Charles. (1997). Social Psychology. United State of America, Library of Congress.

Lutz, Catherine. (1983). Parental goals, Ethnopsychology, and the development of emotional meaning. American Anthropological association. Pp: 246- 262.

Mackie, Diane, M. & Sarah, B. Hunter. (2000). Majority and Minority Influence: The Ineractions of Social Identity and Social Cognition Mediators. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Makkawi, Ibrahim (2004). National identity development among Palestinian student activists in the Israeli universities. International Journal of Educational Policy, Research and Practice. 5(2) 19-59.

Makkawi, Ibrahim (2009).Towards and emerging paradigm of critical community psychology in Palestine. The Journal of Critical Psychology, Counselling and psychotherapy; 75-86.

Martin-Baro, I. (1989). Political violence and war as causes of psychological trauma in El Salvador. Inernational Journal of Mental Health, 18, 3-20.

Martin-Baro, I. (1994). Writing for a liberation psychology. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Martz, Erin. (2010). Introduction to Trauma RehabilitationAfter War and Conflict. In Martz, Erin. (Ed).

Martz, Erin. (Ed). (2010). Trauma RehabilitationAfter War and Conflict community and Individual Perspective. New York.

Mitchell J.T. & Everly G. S. (1995). Critical Incident Stress Debriefing: The Basic Course Workbook. *Ellicott City:* Chevron Publishing Corp.

Mossakowski, K (2003). Coping with perceived discrimination: Does ethnic identity protect mental health. Journal of Health and Social Behavior, 44 (9) 318-31.

Nelson, Geoffery& Prilleltensky, Isaac. (2005). Community Psychology In Pursuit of Libration and Well-being. New York.

Osorio, R. E. (1992). The violence of silence. Bogota, Colombia: CODHES. Universidad Javeriana.

Oyserman, Dapbna. (2004). Self-concept and Identity. In Brewer, Marilynn B, & Hewstone Miles. (Ed).

Parker, Martin M. (2008). Identification with the Aggressor. How crime victims often cope with trauma.

Penk, W.E., & Robinowitz, R. (1987). Post-traumatic stress disorder. *Journal of Clinical Psychology*, *43, Special Monograph Supplement*, 1-76.

Phinney, J (1989). Stages of ethnic identity development in minority group adolescents. Journal of Early Adolescence, 9(1-2) 34- 49.

Phinney, J (1995). Ethnic identity and self-esteem: A review and integration. In A. Padilla (Ed), Hispanic Psychology: Critical issues in theory and research (pp.57-70). California: Sage.

Phinney. (2007). Conceptualization and Measurement of Ethnic Identity: current status and future directions. Journal of Counseling Psychology; Vol.54. No.3.271-281.

Punamaki. (1988). Historical-Political and individualistic determinants of coping modes and fears among Palestinian children. International Journal of Psychology; 23: 721-739.

R. Silva (editor). (1994). Territories, regions, sociedades. Bogota, Colombia: CEREC.

Reyes, A. (1994). Territories of violence in Colombia. In R. Silva (ED). Bogota, Colombia: CEREC.

Rotter, J. B. (1966). Generalized expectancies for internal versus external control of reinforcement. Psychology Monnographs. No; 609.

Rotter, J. B. (1990). Internal Versus External Control of Reinforcement, Acase History of a variable. American Psychologist. Vol. 45. No; 489-493.

Rubenberg, Cheryl. (2007). 'The Palestine Women: Power, Politics and Participation.' The Palestine Center, Washington .DC. No; 257.

Rudestam, Kjell Erik & Rae, Newton. (1992). Surviving your dissertation. Acomprehensive Guide to Content and Process. International Educational and Professional Publisher. London.

Saul, J. (2006). Trauma and performance: constructing meaning after tragedy, theater of witness in lower Manhattan post 9/11. Presented at Trauma and Research Net, Hamburg Institute For Social Research, St. Mortiz.

Saul, J. (2007). Promoting community resilience in lower Manhattan after September 11, 2001 [monograph]. *American* Family Therapy Academy: Systemic Responses to Disaster; Stories of the Aftermath of Hurricane Katrina, Winter 2007, 69–75.

Saul, J. & Bava, S. (2008). Implementing Collective Approaches to Massive Trauma/Loss in Western Contexts: Implications for Recovery, Peacebuilding and Development. Paper presented at the Trauma, Development and Peacebuilding Conference New Delhi, India September 9-11, 2008.

Sherman, Steven, J, David, L. Hamilton, and Amy, C. Lewis. (2000). Perceived Entitativity and the Social Identity. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Simon, Bernd, & Birgit Aufderheide and Claudia Kampemeier. (2004). The social psychology of Minority- Majority Relations. In Brewer, Marilynn B, & Hewstone Miles. (Eds).

Smith, Eliot. R. (2000). Affective and Cognitive Implications of a Group Becoming Part of the Self: New Models of Prejudice and of the Self-concept. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Solomon, S., Gerrity, E.T., & Muff, A.M. (1992). Efficacy of treatments for posttraumatic stress disorder: An empirical review. *Journal of the American Medical Association*, *268*, 633-638.

Solomon, Zahava. & Avi Ohry. (2010). The toll of War Captivity: Vulnerability, Resilience, and Premature Aging. In Martz, Erin. (Ed).

Strauss, A. L., & Corbin, J. (1998). Basics of qualitative research: Techniques and procedures for devrloping grounded theory. Newbury Park, CA: Sage.

Summerfield, D. (1999). A critique of seven assumptions behind psychological trauma programmes in war-affected areas. *Social Science and Medicine*, *48:* 1449-1462.

Tajfel, H. (1981). Human groups and social categories. Cambridge, UK: Cambridge University press.

Tajfel, H. & Turner, J. (1986). The social identity theory of intergroup behavior. In S. Worchel & W. Austin (Eds).

Terr, Lenore, (1994). Unchained Melodies: True Stories of Traumatic Memories, Lost and Found. New York: Basic Books.

Turner, John. C & Katherine Reyonlds. J. (2004). The social Identity Perspective in Intergroup Relations: Theories, Themes, and Controversies. In Brewer, Marilynn B, & Hewstone Miles.

Ungar, M. (2008). Putting resilience theory into action: Five principles for intervention. In Liebenberg and M. Ungar (Eds.). *Resilience in Action*. Toronto: Univerity of Toronto Press.

Usher, G. (2003). Facing Defeat: The Intifada Two Years On. Journal of Palestine studies, Vol, 4.No: 2, pp. 21-40.

Valli, Katja & Antti, Revonsuo, Outi, Palkas, Raija-Leena, Punamaki. (2006). The Effect of Trauma on Dream Content- A field Study of Palestinian Children. American Psychological Association. Vol. 16, No; 2, 63-87.

Vescio, Theresa, K, Miles Hewstone, Richard, J. Crisp, and J. Mark Rubin. (2000). Perceiving and Responding to Multiply Categorizable Individuals: Cognitive Processes ans Affective Intergroup Bias. In Abrams, Dominic & Michael, A. Hogg. (Eds).

Vliet, K. Jessica, Van. (2010). Shame and Avoidance in Trauma. In Martz, Erin. (Ed).

Vugt, Mark Van. & Richard H Gramzow. (2004). The impact of social value orientation on Decision making in social dilemmas: Asurvey Exercise. In Breakwell. Glynis. M. (Ed).

Walsh, F. (2007). Traumatic loss and major disasters: Strengthening family and community resilience. Family Process, 46(2): 207-227.

Worcbel, Stephen & Dawna Coutant. (2004). It takes Two to Tango: Relaring Group Identity to Individual Identity within the Framework of Group Development. In Brewer, Marilynn B, & Hewstone Miles.(Eds).

Woethington, Everett L. & Jamie, D. Aten. (2010). Forgiveness and Reconciliation in Social Reconstruction after Trauma. In Martz, Erin. (Ed).

Yahia. (2007). Challenges in studying the psychological effects of Palestinian children's exposure to political violence and their coping with this traumatic experience. Child Abuse & Neglect; 31: 691-697.